المكتبة الجامعية

معجم مصطلحات علم الاجتماع

تأليف
جيل فيريول

ترجمة
أنسام محمد الأسعد

مراجعة وإشراف
أ.د. بسام بركة

دار الهلال
بيروت

معجم مصطلحات
علـم الاجتمـاع

الطبعة الأولى 2011 م

بسم الله الرحمن الرحيم

جيل فيريول

معجم مصطلحات علم الاجتماع

ترجمة وتقديم

أنسام محمد الأسعد

مراجعة وإشراف

أ. د. بسام بركة

دار ومكتبة الهلال
بيروت

تصدر هذه السلسلة بإشراف
الأستاذ الدكتور بسام بركة

Vocabulaire de la Sociologie

Gilles Ferréol

Presses Universitaires De France

ISBN 9953-75-594-9

دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر
جادة هادي نصر الله - بناية برج الضاحية - خلف دار ومكتبة الهلال
تلفون: 00 961 1 540891 فاكس: 00 961 1 540892
ص.ب 15/5003 الرمز البريدي 2010-1101 المصطفة بيروت لبنان
http://www.darelhilal.com E-mail:info@darelhilal.com

مقدمة المترجمة

يقول «أنتوني غِدنز» في كتابه «علم الاجتماع» الذي صدر باللغة العربية في بيروت «إن علم الاجتماع يُعنى بدراسة الحياة الاجتماعية والجماعات والمجتمعات الإنسانية. إنه مشروع مذهل وشديد التعقيد لأن موضوعه الأساسي هو سلوكنا ككائنات اجتماعية. ومن هنا، فإن نطاق الدراسة الاجتماعية يتّسم بالاتساع البالغ، ويتراوح بين تحليل اللقاءات العابرة بين الأفراد في الشارع من جهة، واستقصاء العمليات الاجتماعية العالمية من جهة أخرى.» (أنتوني غِدنز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥، ص. ٤٧)

بكلمةٍ أخرى، يحاول علم الاجتماع تفسير السلوك الإنساني الذي يصدر عن الأفراد الذين يقومون بالتواصل أو الذي يستجيبون له. إنّه علم مستقل يتّخذ المجتمع وحدةً للتحليل. وهو يهدف إلى الكشف عن الصلات التي تربط النظم التي تكوّن المجتمع في ظل الأنساق الاجتماعية المختلفة. كذلك، هو يصف التغيير الذي يطرأ على هذه الأنساق، إذ تكمن إحدى مهامه الأساسية في الاستجابة للتّحولات التي يشهدها العالم المعاصر. كما أنّه يسعى إلى تفسير طبيعة النظام الاجتماعي والتحولات التي تطرأ عليه. وبتعبيرٍ آخر، إنّه علم يدرس انتظام السلوك الاجتماعي الإنساني، وبالتالي يتوجب عليه أن يسعى إلى

تحديد وحدات الفعل الاجتماعي، وأن يتعرّف على كيفية انتظام هذه الوحدات كأنساق أفعال.

مهما تعدّدت طرق تعريف علم الاجتماع واختلفت، فإنّ الكثيرين من المهتمين بهذا المجال يُجمِعون على أنّ أبرز الشخصيات في تاريخ علم الاجتماع هم: «ابن خلدون» و«أوغست كونت»، و«هربرت سبنسر»، و«إميل دوركهايم»، و«ماكس فيبر». وهم يمثلون الحقبة التي تشكّل فيها علم الاجتماع وتحدّدت معالمه قديماً وحديثاً. كذلك فإنّهم يمثلون البلدان التي ازدهر فيها علم الاجتماع في بداية عهده، وهي المنطقة العربية وفرنسا وإنكلترا وألمانيا. وكان لكل منهم مدرسته الخاصة وتعريفه الخاص لهذا العلم ومصطلحاته الخاصة به. وسنتطرق بإيجاز إلى معظم آرائهم حول الموضوع الحقيقي لعلم الاجتماع.

ابن خلدون

نبدأ بابن خلدون (١٣٣٢/١٤٠٦ م). في الواقع يُعتبر معظم الباحثين ولا سيّما الغربيين منهم أنّ «أوغست كونت» هو مؤسّس علم الاجتماع، وهم لا يذكرون ابن خلدون وما قام به إلا في ما ندر. وهنا نشير إلى «مقدمة» هذا الأخير التي كانت محاولة ناجحة لاستحداث علم جديد ألا وهو بالضبط علم الاجتماع. لقد أدرك ابن خلدون ماهية هذا العلم وضرورة تخصيص حيز خاص من الفكر البشري لموضوعه، فهو يقول: «وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا، وكأن هذا علم مستقل بنفسه، فإنّه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني...»[1]. ولكنّه أدرك أيضاً أنّه لم يدرس موضوع هذا العلم

(١) قزحيا خوري، محمد شيا، الفلسفة والحضارات، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٨، لبنان.

بكامله ولم يكتشف جميع قوانينه، فهو يقول: «وإن فاتني شيء في إحصائه واشتبهت بغيره، فللناظر المحقق إصلاحه ولي الفضل لأنّي نهجت له السبيل وأوضحت له الطريق». علاوة على ذلك، أدرك ابن خلدون أنّ الظواهر الاجتماعية ـ موضوع هذا العلم الجديد ـ لا تخضع للصُّدف ولا لمزاج الأشخاص، بل لها علل وأسباب تعود إلى طبائع العمران وأحواله.

«أوغست كونت»

يرى «أوغست كونت» أنّ علم الاجتماع ينقسم إلى قسمين رئيسين: علم الإحصاء الاجتماعي «social statics» والديناميكية الاجتماعية «social dynamics»، إذ يقول: «يتمثل الجانب الاستاتيكي لعلم الاجتماع في دراسة القوانين وردود الأفعال التي تخضع لها مختلف أجزاء النسق الاجتماعي»[1]. وهو يؤكد أنّه ينبغي علينا اعتبار أجزاء المجتمع كياناً كلياً. أمّا الديناميكية فتركِّز على مجتمعاتٍ كاملة وتتخذها وحدة للتحليل الاجتماعي.

«هربرت سبنسر»

ويتناول «هربرت سبنسر» (١٨٢٠ ـ ١٩٠٣) الموضوع من جانب آخر، فهو يكتب في مؤلَّفه «أسس علم الاجتماع»: «يتعين على علم الاجتماع أن يصف كيفية ظهور الأجيال المتتابعة من الوحدات المدروسة ونموّها وإعدادها للتعاون... ولذلك، يأتي موضوع تطور

---

(١) Auguste COMTE, the positive philosophy of Auguste COMTE (New York: Blanchard, 1855) ,p.442.

الأسرة في المَقام الأول... ثم يتعين على هذا العلم بعد ذلك أنْ يصف ويفسّر نشأة التنظيم السياسي وتطوره... كما يتعين عليه أنْ يصف تطور الابنية الكنسية ووظائفها...»[١]. وعلاوةً على ذلك، يؤكّد «سبنسر» التزام علم الاجتماع بدراسة علاقات التفاعل بين مختلف عناصر المجتمع، وهكذا يرى أنّه يتوجب على علم الاجتماع مقارنة «المجتمعات على اختلاف أنواعها واختلاف مراحل تطورها»[٢].

«إميل دوركهايم»

أمّا «إميل دوركهايم» (١٨٥٨ ـ ١٩١٧) فيصف علم الاجتماع بكونه «علم دراسة المجتمعات»، ويشير إلى الفروع الخاصة لهذا العلم، وهي: علم الاجتماع الديني، وعلم الاجتماع القانوني والأخلاقي، وعلم الاجتماع الاقتصادي، والديموغرافيا، وعلم الاجتماع العام، وعلم الاجتماع الجنائي، وعلم الاجتماع الجمالي. كذلك لطالما أكّد «دوركهايم» على الدراسة المقارنة لأنماطٍ مختلفة من المجتمعات، وجاء في كتابه «قواعد المنهج»: «إنّنا لا نستطيع أن نفسّر أيَّ ظاهرة اجتماعية مهما كانت درجةُ تقيّدها إلاّ من خلال تتبّع عملية التطّور الكاملة التي جرت خلال التكوينات الاجتماعية المختلفة، فعلم الاجتماع المقارن ليس إذن مجرد فَرع منْ فروع علم الاجتماع وإنّما هو علم الاجتماع نفسه»[٣].

---

(١) Herbert SPENCER, the principles of sociology, 3rd ed. vol.1 (New York: d. Appelton and company, 1910), pp.437-440.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣) Emile DURKHEIM, the rules of sociological method, (Chicago: university of Chicago press, 1938), p.139.

«ماكس فيبر»

وختاماً، يأتي «ماكس فيبر» (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠) الذي يعرّف علم الاجتماع على أنّه «العلم الذي يحاول الوصول إلى فهمٍ تفسيري للفعل الاجتماعي، من أجل التوصل إلى تفسير علمي لمجراه ولنتائجه»(١). وبما أنّه كان يعتبر أنّ «الفعل الاجتماعي» أو «العلاقة الاجتماعية» هما الموضوع الحقيقي لعلم الاجتماع فقد ضمّن الفعلَ الاجتماعي «كافة أنواع السلوك الإنساني عندما يخلع عليه الأفراد الفاعلون معنىً ذاتياً ويختلف أهميتها تبعاً لما يخلعونه عليها من هذا المعنى الذاتي»(٢). ومن أبرز المواضيع التي تناولها: الدين، وتقسيم العمل، والأحزاب السياسية، والبيروقراطية، والموسيقى، وغيرها كثير.

* * * * *

هكذا، ورغم تباين بعض آراء مؤسسي هذا العلم، إلا أنّهم يتفقون على عدة أفكار أساسية منها: أنهم يحثّون علماء الاجتماع على دراسة طائفة كبيرة من النظم الاجتماعية، ابتداءً من الأسرة ووصولاً إلى الدولة. كذلك، نجدهم يُجمعون على أنّنا قد نتّخذ المجتمع ككلٍّ أو كوحدة متميزة للتحليل الاجتماعي، ويركّزون على ضرورة اهتمام علم الاجتماع بالأفعال أو العلاقات والتبادلات الاجتماعية. وبذلك، يُعتبر علم الاجتماع «نبراساً سيضيء الشعوب بنوره وسيساعدها في حل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهادياً يرشدها سواء السبيل، وأداة بفضلها تُسد ما يبدو في نُظمها وتشريعاتها من وجوه

(١) Max WEBER, theory of social and economic organization, (New York: Oxford University Press, 1947), p.88.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

النقص ومواطن الضعف والقصور»[1]. وبالإضافة إلى أولئك المؤسسين لعلم الاجتماع سنتكلم عن علماء اجتماع آخرين، ادّوا دوراً بارزاً في تطور هذا العلم، وعن المدارس التي أنشأوها أو التي انضموا إليها في العديد من البلدان.

في فرنسا

١) في فرنسا، وإلى جانب «كونت» و«دوركهايم»، ظهرت **المدرسة النفسية**، وهي مدرسة معارضة لمدرسة هذا الأخير ويتزعمها العالم النفساني «جبرائيل تارد» (١٨٤٣ ـ ١٩٠٤) لقد هاجم ما ذهب إليه «كونت» و«دوركهايم» بشأن استقلال علم الاجتماع، وأكّد بأنّه ليس علماً مستقلاً. كما أشار إلى خضوع الحياة الاجتماعية لقانون المحاكاة العام وإلى أنّ أقوى الديناميكية في الحياة الاجتماعية تكمن في تجديد الفرد وابتكاراته. وتعرّضت هذه المدرسة للعديد من الانتقادات التي سعت إلى إضعافها ولكنّ هذا لم يمنع من قيام بعض مُناصري هذه المدرسة بحمل لوائها إلى أفق بعيدة ومنهم: «ألفريد فوييه» (Alfred Fouillee) و«لاكومب» (Lacomb).

٢) وهنالك المدرسة «**الميكانكية**» التي تفسّر الظواهر الاجتماعية بعوامل آلية محضة وهي تعرّف المجتمع بكونه مملكة آلية داخل نطاق الطبيعة الكلية. ومن بين رُوّاد هذه النظرية نذكر «جورج بركلي» (George Berkley) والعالم الاميركي «هنري كاري» (Henry Carey) و«فورنوف» (Voronoff) و «هاريت» (Haret) و«برسيلو» (Barcelio)، وحتى «كونت»، تأثر ـ كما ذكرنا سابقاً ـ بهذا الاتجاه

---

(١) مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، المدارس الاجتماعية المعاصرة، الكتاب الثالث، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص. ٢٥٤

٣) وهنالك مدرسة الاجتماع البيولوجي التي لا تعتبر علم الاجتماع علماً مستقلاً في ذاته، وإنّما تعدّه شعبة من علم الحياة العام، كما أنّه شبّهت المجتمع بالكائن الحي في بنائه وتركيبه ووظائفه الأساسية. ومن بين أهم حاملي لواء هذه المدرسة: «ألفريد اسبيناس» (Alfred Espinas) و«رينه ورنيس» (Rene Worms)

٤) تُعدّ مدرسة علم الاجتماع الحيواني بمثابة فرعٍ من المدرسة الحيوية فهي تنظر إلى المجتمع البشري نظرتها إلى المجتمع الحيواني نذكر من بين أنصارها «أدمون بيرسييه» (Edmond Persier) و«جيرو» (Girod) وقد هاجم بعضُ علماء الاجتماع هذه المدرسة قائلين إنَّ المجتمعات الحيوانية تقوم على الدوافع الغريزية والفطرية، ولا يحكم أفعالَها فعلٌ واعٍ أو منطق محدَّد، وهذا يتناقض تماماً مع ما نعرف عن المجتمعات البشرية

٥) وهنالك المدارس الاجتماعية التطبيقية، نذكر منها مدرسة «لو بلبي» (Fredric Le Play) يُعدّ هذا العلامة من الأوائل الذين أدركوا قيمة البحث الاجتماعي العلمي، ومدى الانتفاع منه في الإصلاح الاجتماعي. كما قام بعدة بحوثٍ ركّز فيها على ضرورة البدء بإصلاح الأسرة لكونها تقع بمثابة المجتمع الصغير، وعلى ضرورة تدخّل الحكومة للقيام بالإصلاحات الاجتماعية أو الإشراف عليها. ومن أنصاره نذكر: «كلوديو جانيه» (Claudio Jannet)، و«دي ريب» (De Ribbe)، و«دي مولين» (De Moulin)، و«دي تروفيل» (De Trouville).

٦) أما مدرسة الاجتماع الوصفي فتقوم على جمع الحقائق الاجتماعية والمادية، واستخدامها في استخلاص القوانين الخاصة بالنظم والظواهر الاجتماعية ومن أشهر علماء هذه المدرسة: «أندريه

فيليب» (André Philippe)، و«أندريه سيجفريد» (André Siegfried) و«لو براء» (Le Bras).

٧) وأخيراً، نذكر مدرسة **«غورفيتش»** (G. Gurvitch) **التي تهتم** بدراسة علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع القانوني. ومع أنّ «غورفيتش» روسي الأصل والنشأة والتكوين العلمي، فإنه سيطر على علم الاجتماع النظري في فرنسا. هذا وقد اشتُهر بأنّه يميل إلى تحقيق التكامل في ميدان الدراسات الاجتماعية وتعددية البحث الاجتماعي (Pluralisme sociologique).

في ألمانيا

ننتقل الآن إلى مدارس علم الاجتماع في ألمانيا، ومن أهمها:

١) **مدرسة القوة**. من مؤسسيها «هيغل» و«نيتشه». لقد حوّلت هذه المدرسة المجتمعَ إلى «ثكنة عسكريّة»، واعتبرت أنّ الشعب الألماني هو الشعب المختار الجدير بالخلود ولو بواسطة العنف والقوة («الشعب الألماني ربيب العظمة السياسية، وهو الشعب الأمثل»[1]).

٢) **مدرسة المادّية التاريخية**: ويتزعمها «كارل ماركس». وهي تؤكد أنّ كل ما يحدث في المجتمع من ظواهر ونظُم يرجع إلى العوامل الاقتصادية. يقول «ماركس» إن الأفراد ليسوا سوى آلات يسخّرها الجهاز الاقتصادي القائم.

٣) **مدرسة الاجتماع الصُوري أو «مدرسة العلاقات»**: وهي تقوم بدراسة العلاقات والتفاعلات بين أفراد المجتمع الواحد. من أشهر

(١) مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثالث، المدارس الاجتماعية المعاصرة، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٧٩، ص. ٥٢.

معالم هذه الحركة في ألمانيا «جورج سيميل» (Georges Simmel) الذي يعرّف المجتمع بكونه مجموعة من العلاقات أو الحوادث أو الأفعال التي تصدر عن الأفراد والتي يعيشون في إطارها، هذا بالإضافة إلى «ماكس فيبر» (Weber) الذي سبق وتكلمنا عنه، و«فردينان تونين» (Ferdinand Tönnies).

٤) **مدرسة علم الاجتماع الواقعي**: تؤكد هذه المدرسة على ضرورة دراسة حقائق الأفعال الاجتماعية دراسةً واقعية وموضوعية من زعمائها: «فون ويز» (Von Weise) و«هانس فرير» (Hans Freyer)، و«إميل ليديرر» (Emile Lederer)، و«كارل منهايم» (Karl Mannheim).

٥) **المدرسة الأنثروبولوجية**: تؤكد هذه المدرسة على أنّ المجتمعات البشرية هي خليط من الأجناس، وهذه الأخيرة تتفاوت فيما بينها في السمات وفي الخصائص، وأنّ الجنس يشكّل العامل الأساسي في التقدم أو في التأخر الاجتماعي، ومن أبرز أنصارها العلامة «مومسن» (Mommsen).

٦) **المدرسة الاجتماعية ـ الاقتصادية** وهي تشير إلى أنّ ظواهر المجتمع وليدة البيئة وظروفها الطبيعية، ومن أهم مؤيديها «فريديريك راتل» (Friedrich Ratzel) الذي أنشأ علم «جغرافيا الإنسان Anthropogéographie».

٧) **فلسفة الظواهر** نادى بها «هوسرل» (Husserl) ومن بعده «ماكس شيلير» (Max Scheler) و«شوتز» (Schutez). وهي تهدف إلى دراسة الظواهر بوصفها موضوعات معرفة وماهيات تتميز بخصائصها الثابتة ويمكن الكشف عن حقيقتها بالتحليل، كما يمكن أن تبدو في الشعور وأن تُدرك بالحواس الظاهرة والباطنة.

٨) **المدرسة النفسية** يميزها تجاهان هما، الاتجاه «النفسي الاجتماعي» ويتزعمه «فيلهلم فونت» (Wilhelm Faunt)، واتجاه «التحليل النفسي» الذي يتزعمه «ابراهام» (Abraham) وهي تُعد من أهم المدارس الألمانية التي عالجت فلسفة الحياة الاجتماعية.

في انكلترا

بالإضافة إلى هذه المدارس التي عرفت انتشاراً واسعاً في أوروبا، ظهر في إنكلترا العديد من مدارس علم الاجتماع نذكر من أهمها

١) **المدرسة الوضعية** وهي الفلسفة التي نادى بها «كونت» من أشهر مؤسسيها «جون ستيوارت ميل» (John Stuart Mill) و«بكل» (Buckle). يرى الأول أنّ وظيفة علم الاجتماع تكمن في الكشف عن القوانين التي تؤثر في الانتقال من حالةٍ اجتماعية إلى حالة اجتماعية أخرى تأتي بعدها. أمّا الثاني، فيركّز على ضرورة معرفة القوانين التي تحكم الحياة الاجتماعية. لذلك نجده يوجه اهتمامه إلى دراسة الظواهر الاجتماعية ومدى تأثّرها بالعوامل الطبيعية والاقتصادية والدينية.

٢) مدرسة «سبنسر»، وقد سبق وتكلّمنا عن اتجاهاتها في معرض حديثنا عن «هربرت سبنسر».

٣) **المدرسة الأنتروبولوجية** على غرار المدرسة الأنتروبولوجية في ألمانيا، تقوم هذه المدرسة بدراسة الأجناس البشرية، إلا أنها تتميز بكونها تركز على نشأة الإنسان الأول والمجتمعات المتأخرة ونظم الحياة البدائية. نذكر من مؤيديها «جيمس فريزر» (James Frazer) و«روبرتسون سميث» (Robertson Smith)

و«إيدمون تايلور» (Edmund Taylor). لقد اعتبر مؤيدو هذه المدرسة أنه ينبغي على علم الاجتماع أن يرسي قواعده على دعائم يحدّدها علماء الأنتروبولوجيا.

٤) **المدارس الاجتماعية التطبيقية التي تأثرت بتعاليم «لو بلاي»، منها**

أ) **مدرسة «أدنبرغ»** (Edinburgh). أسّسها كلٌّ من «باتريك غدن» (Patrick Gedds) و«فيكتور برانفورد» (Victor Branford) اللذين ركزا على المسوح الاجتماعية وعلى الاجتماع التطبيقي، وكان «غدن» هو من وضع القضية الشهيرة «المسح قبل الفعل» (survey before action)

ب) **مدرسة بحث الاجتماع العام** قام أعضاؤها بمسوح اجتماعية للبيئات المحلية، ومن أشهرهم «شارل بوث» (Charles booth)، و«كار سوندرز» (Carr Saunders)، و«وليام بيفردج» (William Bevirdge).

ج) **مدرسة الرأي العام**. ركّز أنصار هذه المدرسة (على غرار «توم هاريسون» (Tom Harrisson)، و«شارل مادج» (Charles Madge)، على دراسة الرأي العام واتجاهاته.

د) **مدرسة الاقتصاد في لندن**. قام أنصارها (مثل «مالينوسكي» Malinowsky و«هارولد لاسكي» (Harold Lasky) بمسوح اجتماعية تهدف إلى معرفة حاجات المجتمع وظروف الحياة الاقتصادية والقوى المؤثرة فيها.

هـ) **مدارس اجتماعية أخرى**: ١) المدرسة الفابية (Fabian society) التي تضمّ العديد من المفكرين الذين قاموا بدرسة المشاكل السياسية والاجتماعية وسعوا للقضاء عليها، كما بذلوا جهداً لتأمين المساواة

والعدالة الاجتماعية. نذكر من أنصارها «جورج برنارد شو» (George Bernard Shaw) و«سدني وب» (Sedney Web) و«آن بزانت» (Anne Bzant).
٢) المدرسة النفسية التي عالجت موضوعات علم الاجتماع على ضوء حقائق علم النفس، ومن أنصارها «هوبهاوس» (Hobhouse) و«ألكسندر سذرلاند» (Alexandre Sutherland) ٣) المدرسة الجغرافية التي عُنيت بدراسة أثر العوامل الجغرافية على الفرد والمجتمع ونذكر من بين مؤيديها «ريد كوان» (Reid Cowan) و«جيمس فربجريف» (James Farigrieve) ٤) مدرسة الوراثة وشؤون النسل: تخصّص أنصارها في دراسة قوانين الوراثة البيولوجية وأثرها في «الوراثة الاجتماعية. من دعائمها «فرانسيس غالتون» (Francis Galton) و«كارل بيرسون» (Karl Pearson). ٥) مدرسة الاقتصاد السياسي التي أسّسها «سدني وب» وتخصص بعضُ أنصارها في الدراسات السياسية من أهمهم «ميتلاند» (Maitland) و«فيجيس لاسكي» (Figgis Lasky)، كما تخصص آخرون من أنصارها في الدراسات التاريخية وتطور الثقافة، من مثل «توينبي» (Toynbee) و«بولارد» (Polard). ٦) مدرسة الاجتماع الحربي التي أسسها العلاّمة «جي رامني» ( ) لقد أكّد هذا الأخير أنّ الحرب ليست وليدة المصادفة، وإنّما ترجع إلى قوى كامنة في طبيعة الحياة الاجتماعية والسياسية، وأنّ هناك أموراً تُخرج هذه القوى من الكمون إلى الواقع الفعلي. ٧) مدرسة «هوبهاوس»، وهو الفيلسوف الذي خلف «هربرت سبنسر» من أجل أن «يحمل مشعل الدراسات الفلسفية والاجتماعية»[1] ٨) مدرسة جنزبرغ «Ginsberg»، وهو أحد تلامذة

(١) مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثالث، المدارس الاجتماعية المعاصرة، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٢٣.

«هوبهاوس»، قدم بمتابعة دراسات أستاذه وله الكثير من المؤلفات، من أهمها «نفسية المجتمع» (the psychology of society, 1921)، حيث درس الغرائز وحللّها وناقش نظرية العقل الجماعي، كما عالج موضوع العادات والتقاليد والرأي العام.

في اميركا

أما إذا نظرنا إلى تطوّر علم الاجتماع في أميركا، فإننا نرى أن علماء عديدين حملوا لواء الحركة الاجتماعية وكانوا من الرّوّاد الذين ساهموا في إقامة دعائم علم الاجتماع فيها. نذكر منهم: «لستر وارد» (Lester Ward)، و«أبليون وودبيري سمول» (Ablion Woodbury Smal)، و«ويليام غراهام سمنر» (William Graham Sumner)، و«وليام توماس» (William Tomas)، و«ماك إيفر» (Mac Iver) وقد تناولوا موضوعات عديدة، نذكر منها دراسات تاريخية في علم الاجتماع، ودراسات في أثر العوامل البيئية والجغرافية في بنية المجتمع وتطوره، ودراسات انتولوجية وأنتربولوجية، وبحوث في الأسرة وعلم الاجتماع العائلي، ودراسات اجتماعية في الحروب.

في روسيا

ختاماً، إذا ما توجهنا إلى روسيا، فإننا نجد أنّ مدارس اجتماعية كثيرة ظهرت فيها. منها.

١) المدرسة الفوضوية: وهي تنادي بإنكار القوى المسيطرة على المجتمع ومن أشهر الفلاسفة الفوضويين: «باكونين» (Bakunin)، و«كروبوتكين» (Kropotkin)، و«تولستوي» (Tolstoi).

٢) **المدرسة الماركسية**. اشتد تأثير هذه المدرسة في روسيا، حيث أصبحت المادية التاريخية والجدلية القاعدة التي اعتمدها البلاشفة في تحليل طبيعة الحياة الاجتماعية، وفي تأسيس فلسفة الوجود الاجتماعي.

٣) **المدرسة الإثنولوجية**. وهي تقوم بدراسات أصول الأجناس وخصائصها

٤) **المدرسة القانونية** من أشهر علمائها «كوركونون» (Korkunon)، و«بوكروسكي» (Pokrovsky).

٥) **المدرسة التطورية والعضوية** يتميز أنصارها على غرار «نوميكوف» ـ بتأثرهم بنظرية «داروين»، في تنازع البقاء والصراع وبقاء الأصلح

٦) **مدرسة الدراسات السياسية** اهتم أنصارها بدراسة علاقة روسيا بالعالم الخارجي، ودراسة المذاهب السياسية، ونقد الرأسمالية والديمقراطية السياسية.

٧) **مدرسة فلسفة التاريخ** اهتم أنصارها على غرار «لافروف» (Lavrow) و«ميخائيل وفسكي» (Michael Wevskey)، بدراسة تاريخ الحياة الاجتماعية ومراحل تطورها.

٨) **الاتجاهات الوضعية في علم الاجتماع**: من أشهر أنصارها «ماكسيم كوفالوسكي» (Maxime kovalewsky)، و«دي روبرتي» (De Roberty)، و«بيتيريم سوروكين» (Pitirim Sorokin).

* * * * *

تبيّن هذه اللمحة الوجيزة عن مدارس علم الاجتماع وعلمائها إلى أي مدى توسّعت الدراسات الاجتماعية وامتدت على المستوى الجغرافي من حيث تعدّد البلدان واختلاف اللغات، وعلى المستوى الزمني من حيث تطور النظريات وسُبُل تطبيقاتها من عصرٍ إلى آخر. يقول «أنتوني غدنز»: «إن تطوير التفكير بصورة سوسيولوجية، وبعبارة أخرى، اتخاذ نظرة واسعة وأكثر شمولاً، يعني من جملة أمور أخرى شحذ المخيلة. فدراسة علم الاجتماع ليست مجرد عملية روتينية لاكتساب المعرفة. إذ يُفترض بعالم الاجتماع أن يكون قادراً على التحرّر من الظروف الشخصية المباشرة ووضع الأمور في سياقٍ أوسع. والعمل السوسيولوجي، على ما يرى المفكر الأميركي «س. رايت ملز» في عبارة مشهورة يعتمد على إعمال «المخيّلة السوسيولوجية» (علم الاجتماع، ص. ٤٨)

مما لا شك فيه أن ضرورة وجود مثل هذه المخيلة في الدراسات الاجتماعية وتعقيد مادة هذه الدراسات قد أدّيا إلى تطور هذا التنوع في المناهج العلمية وإلى هذا التعدد في المدارس والتيارات. وكل ذلك لا بد من أن يفضي إلى التنوّع في المفاهيم والمصطلحات والاختلاف في مداركها

قد يقول قائل إنه على الرغم من أن بعض التسميات والمفاهيم والمصطلحات قد اختلفت باختلاف العلماء والباحثين وباختلاف منطلقاتهم العلمية والفكرية، فإن هناك تشابهاً في المبادئ الأساسية والمفاهيم العامة. هذا صحيح، لكنّ هؤلاء العلماء والدارسين لم يعبّروا عن آرائهم وأفكارهم بمصطلحاتٍ متطابقة كل التطابق، فهم اختلفوا فيما بينهم حول المصطلح الواحد أحياناً في داخل المدرسة الواحدة وغالباً

بين مدرسة وأخرى، وهذا ما تسبب في تعدد المصطلحات إزاء المفهوم الواحد. وإذا أضفنا إلى هذه الاختلافات اختلاف العلماء العرب في استعمال المصطلحات الأجنبية وفي نقلها إلى العربية لوجدنا أن هناك صعوبات مصطلحية كبيرة تواجه كل باحثٍ عربي يُقدم على نقل نصوص متخصّصة في هذا العلم إلى لغة العربية.

وهكذا، نصل إلى نتيجة أنّ تحديد مصطلحات أيّ علم من العلوم يشكل أمراً ضرورياً لتوضيح هذا العلم، ووسيلة تُعيننا على فهمه وسبر أغواره. فبالإضافة إلى أنّ كل علم يمتلك مصطلحاته الخاصة ومفاهيمه المحددة (ومن هنا ضرورة تثبيت المصطلحات) فإنَّ ذلك لا يعني أنّ المصطلح مجرد وحدة معجمية اعتيادية، إنّما هو مسألة معرفية ومفهومية قبل أن يكون كِياناً لغوياً. من هنا جاءت ضرورة دراسة المصطلح ليس فقط من حيث دلالته ومرجعيته، بل كذلك ـ وخصوصاً ـ من حيث مكوناته المعرفية والمفهومية. كذلك، يوجب على كل من يدرس أو يعمل في مجال علمٍ من العلوم، أنّ يعتاد على استخدام المصطلحات استخداماً ملائماً بشكلٍ يتفادى فيه اللُّبس والغموض حتى لا تختلط المسائل ببعضها البعض. وكذلك، ينبغي أن تكون الحدود التي نرسمها للعلم ومصطلحاته «رداءً فضفاضاً وليست سترة حديدية صارمة تعوق الحركة وتصيب العِلم وأهله بالجمود»[١]. فضلاً عن ذلك، لا يمكن لعلم المصطلحات أن يزدهر إلاّ إذا اكتسب طابَعاً مؤسساتياً شاملاً. وهذا في الواقع ما دفعنا إلى تذييل هذا الكتاب بمسردٍ ثنائي اللغة يضم أهم المصطلحات المستعملة فيه باللغتين الفرنسية والعربية.

---

(١) محمد محمد الجوهري، علياء شكري، محمد علي محمد، السيد محمد الحسيني، دراسة علم الاجتماع، دار المعارف ـ القاهرة، الكتاب الثالث عشر، ١٩٧٥، ص ١١.

إذا كنا ركزنا في حديثنا هذا على المصطلح وأهميته في كل علم من العلوم، فلأنّ جوهر هذا الكتاب الذي نحن بصدد تقديم ترجمة له تكمن بالضبط في المصطلحات التي يعرّفها ويُحدّد مضامينها. فالمؤلف، وهو «جيل فرييول» (Gilles Ferréol) يتناول ثلاثةً وستين مصطلحاً في علم الاجتماع. وهو يتّبع منهجية واضحة ودقيقة جداً إذ إنه يبدأ بمصدر اشتقاق لمصطلح، من حيث هو كلمة تنتمي إلى اللغة الفرنسية (مثلاً هذا المصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية كذا)، ومن ثُم يقدم تعريفاً له يلقي الضوء على كل جوانب المفهوم من حيث النظرية والتطبيق وكذلك من حيث ذكر العلماء والمفكرين الذين ابتدعوه أو طوروا استخدامه. وهو لا يكتفي بأن يتطرق إلى آراء هؤلاء الدارسين المتباينة أحياناً في ما يتعلق بتعريف المصطلح وإدراكه، بل إنه يلجأ إلى الاستشهادات بنصوص يختارها من مؤلفات علماء الاجتماع ليثبت صحة تعريفاته أو ليبتعد عن اللُّبس أو الغموض أو ليلفت الانتباه إلى جانبٍ خاص من جوانب استخدام هذا المفهوم

«جيل فرييول» أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة «فرانش كونتي» «Franche Comté» في فرنسا، حيث يشغل منصب مدير اللاسا (LASA) أي «قسم العلوم الاجتماعية والانتروبولوجيا». ويضم هذا القسم العديد من الأساتذة والباحثين والمنتسبين وطلاب الدكتوراة. نشر مؤلف هذا الكتاب العديد من البحوث والدراسات، نذكر منها: «مقدمة في علم الاجتماع»، و«المرئي غير المتوافر»، و«قاموس علم الاجتماع»، وغيرها.

* * * * *

ختاماً، أتوجه بجزيل الشكر إلى الدكتور «بسام بركة»[1] الذي أشرف على هذا العمل، وأشكره على حرصه الدائم على أن تكون ترجمتي لهذا الكتاب دقيقة وعلمية ومنهجيّة. كما لا يفوتني أن أشكر والدي الدكتور «محمد الأسعد»[2] الذي أمدّني بكل ما أحتاج إليه من مراجع لإتمام هذا العمل، إذ كان لا بدّ لي وقبل الشروع بالترجمة، من أن أطّلع على كمٍ كبير من الكتب المتصلة بالموضوع، لأنَّ ترجمة المترجم لنص لم يفهمه قد يدخل اللبس على الأفكار ويجعلها صعبة المنال، ولا سيّما في كتاب كهذا، كتاب علمي يعج بالمصطلحات المتخصصة الدقيقة. ولا بد هنا من الإشارة إلى المسرد المصطلحي في نهاية هذا الكتاب، الذي يتضمن المصطلحات المتصلة بموضوع علم الاجتماع في اللغتين العربية والفرنسية، وقد اتّبعنا فيه التسلسل الألفبائي. هذا بالإضافة إلى قائمةٍ بأسماء الأعلام التي ترد في هذا المؤلَّف مع الصيغة العربية التي اعتمدناها كمقابل لها.

وبعد، لا يسعنا إلا أن نتمنى أن نكون قد قدمنا في هذا العمل المتواضع ما يساعد الباحثين العرب في علم الاجتماع في دراسة الظواهر الاجتماعية. فالمصطلحات الاجتماعية هي الركائز الأساسية لفهم ما يكتب وتفسيره.

والله وليّ التوفيق.

أنسام الأسعد

عكار العتيقة في ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٠

---

(١) الأستاذ الدكتور بسام بركة أستاذ علم اللسانيات الفرنسية واللسانيات المقارنة في الجامعة اللبنانية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية. وهو أمين عام «اتحاد المترجمين العرب» (بيروت - لبنان).

(٢) الأستاذ الدكتور محمد الأسعد أستاذ علم اجتماع التنمية في الجامعة اللبنانية - كلية العلوم الاجتماعية (لبنان).

مراجع المترجمة

باللغة العربية

- محمد الجوهري، علياء شكري، د.محمد علي محمد، د.السيد محمد الحسيني، دراسة علم الاجتماع، الكتاب الثالث عشر، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٥

- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثالث، المدارس الاجتماعية المعاصرة، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٧٩.

- محمد الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٠.

- محمد الأسعد، مشكلات الشباب الجامعي وتحدّيات التنمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٠.

- عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الفكر.

- قباري محمد إسماعيل، قضايا علم الاجتماع المعاصر، دراسة تحليلية نقدية، منشأة المعارف، الإسكندرية

- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمد عودة، محمد الجوهري، محمد علي محمد، السيد محمد الحسيني، مراجعة محمد عاطف غيث، دار المعرف، الطبعة السادسة، ١٩٨٠

- خليل النقيب، البيروقراطية والإنماء، دراسة عن الإدارة العامة في لبنان،

معهد الإنماء العربي، لبنان، ١٩٧٦

إميل دوركهايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم، مراجعة السيد محمد بدوي، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٤

- ر. بودون وف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة د.سليم حداد، المطبوعات الجامعية في فرنسا.

- معجم العلوم الاجتماعية، نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، (الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة، الأونيسكو) تصدير ومراجعة إبراهيم مدكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.

- قزحيا خوري، محمد شيا، الفلسفة والحضارات، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٨.

- أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥

- بسام بركة، قاموس لاروس المحيط، فرنسي عربي، بيروت، أكاديميا، ٢٠٠٧.

باللغة الفرنسية

- ARON Raymond, *Les Étapes de la pensée sociologique*, Paris, Gallimard, 1967

- TOURRAIN Alain, *Pour la sociologie*, Paris, Éditions du Seuil, 1974.

جيل فيريول

معجم مصطلحات
علـم الاجتمـاع

المقدمة

لقد حدّد «أوغست كونت» علم الاجتماع في القرن الماضي بكونه «دراسة علمية لتنظيم المجتمعات الإنسانية»، وهو بذلك يمتاز ـ كغيره من العلوم ـ بمجالاتٍ خاصة به في البحثِ والتقصّي ووسائل التحليل، والمصطلحات. ولقد تم اختيار نحو ستين مصطلحاً في هذا الكتاب من بين أكثر المصطلحات تداولاً. بعضها، مثل «الفوضوية» أو «الوعي الجماعي»، «الاغتراب» أو «الطبقات»، «البيروقراطية» أو «النموذج المثالي»، يبقى مرتبطاً بفكر أحد الآباء المؤسسين، من مثل «إميل دوركهايم» أو «ماركس» أو «ماكس فيبر»، وبعضها الآخر، مثل «الإبدال»، أو «التنظيم»، يعود بنا إلى تيارات فكرية مثل تلك المتصلة بـ«المعاملات» أو بـ«الواقعة الاجتماعية».

غير أنّ الاهتمام بالجانب المنهجي ليس غائباً. وما يدل على ذلك هو إيلاء العناية بمفاهيم مثل «الرقم الأسود» و«التثليث»، أو «الاستطلاعات» و«التحقيقات» (بما فيها التحقيقات المخصّصة للاتجاهات وللحركية أو للانتحار) وهناك كذلك حيّزٌ كبير مُخَصص لتقديم مجالات البحث الرئيسة، سواء تعلق الأمر بـ«العائلة» أو «التربية»، بـ«التوصل» أو «الثقافة»، بـ«التنشئة الاجتماعية» أو «الانحراف»، بـ«الطبقية» أو «التغيير»، بشروط «الحشد» أو «الإجراءات التنظيمية». من جهةٍ أخرى، فإنّ الاهتمام بإشكالياتٍ أشمل تتعلق

«عدم المساواة» و«القدرة»، و«الاتفاقيات» و«المنظمات» و«الهويات» و«التمثيلات»، اهتممْ بقتضي توصيحاً إضافياً يستدعي بدوره معارف أخرى ولا سيما العلوم السياسية والاقتصادية والسكانية وعلم النفس المعرفي.

سيلاحظ القارئ في عدة حالات أن التعريف التي تم اقتراحها ليست تلك المألوفة عامة بحسب المواضيع المتناولة، قد يُسلَّط الضوء على الاتيمولوجيا (أصل الكلمات) وعلى التطور الدلالي، وعلى مقارنة النظريات أو النماذج، وعلى المعطيات الكمية أو النوعية. ففي العديد من التعريفات تُذكر أو تُطرح إحالات و«ترابطات» و«تداعيات المعاني» وهكذا، فإنّ مصطلحاتٍ من مثل «نظام» أو «مسكن» أو «جماعة» أو «فهم» أو «دينامكية المجموعات» لا تخلو من صلة (تكاملية أو تناقضية) مع «دور» أو «روح الشعب» أو «مجتمع» أو «شرح» أو «قياس اجتماعي». من الممكن أن يأسف بعضُهم ـ حسب اهتماماتهم الخاصة ـ أنّ كلمةً ما لم تُوسَّع توسيعاً أعمق، أو أنها على العكس قد حظيت بتوسيعٍ مُفرط. هذا أمر ينطبق على كل المشاريع التي من هذا النوع نحن، من جهتنا، انطلقنا من خبرتنا في التعليم وفي الوقت نفسه ضمن مقتضيات هذه السلسلة وقيودها، فبذلنا ما في وسعنا من أجل وضع معجمٍ أساسي يتناول ما هو جوهري ويتميز بالوضوح والدقة دون أن يغيبَ عن ذهننا تعقيدُ الرهانات والتساؤلات. وبإمكان من يرغب في تعميق النقاش أن يعود إلى نهاية هذا الكتاب، إذ سيجد فيها عدداً من المراجع تمكّنه من أن يحدّد النقاشات والمجادلات بشكل أفضل.

التثاقف Acculturation

إنّ مصطلح تثاقف الذي كان «جون باول» أول من استعمله يعود إلى المفردات التي استعملها الأنتروبولوجيون في شمال أمريكا في نهاية القرن التاسع عشر، وذلك وفقاً لما يقوله «روبرت ريدفيلد» في العام ١٩٣٦ في «المذكرة» التي نُشرت في مجلة «لأميركن أنتروبولوجيست». وبعد أن عمّمت المدرسة الثقافوية هذا المصطلح أصبح يدلّ، في آنٍ واحد وحسب درجاتٍ أو أنماط محددة (ذات طبيعة مادية أو شكلية)، على آليات التنشئة الاجتماعية واندماج فردٍ ما في محيطٍ غريب عنه، وهو يدلّ بشكل أشد جوهرية على العمليات والتغيرات التي تسببها التفاعلات أو الاتصالات المباشرة والمستمرة القائمة بين مجموعات اثنية مختلفة، والتي تحدث إثر اجتياح أو استعمار أو هجرة، وسواء تعلق الأمر بالتبادل أو بالاقتراض أو بالمواجهة أو بالنبذ أو بالتمثل أو بالتكيُّف أو بالتوفيقية أو بإعادة التأويل.

الاغتراب Aliénation

ينطوي هذا المصطلح المشتق من كلمة alienatio اللاتينية على دلالات عديدة. فهو يعني في الميدان القانوني التنازل عن حق الملكية بعد إبرام صفقة أو معاملة ما. وبمعنى أكثر سلبية، يعني المسافة، أو

الاتحاد، أو تهدّم اسيات لنذكر مثلاً تفسّخ العلاقات التي تربط بين البشر أو الآلهة، أو ـ من زاوية أكثر اجتماعية ـ تلك التي تربط الأفراد فيما بينهم. نصد «جان ـ جاك روسو» مثلاً، تفترض رؤية العقد الاجتماعي (١٧٦٦) أنه لما كان كلُّ عضوٍ في المجتمع «يمنح نفسه للجميع» دون تحفُّظ فإنه «لا يمنح نفسه لأحد» ويضع قوته وشخصيته في تصرف الجميع «وتحت الإدارة السامية للإرادة العامة». وفي حين أنّ علماء النفس يُكرّسون أنفسهم لدراسة حالات الجنون المختلفة أو حالات للاتكيّف العقلي، يتبع لفلاسفة الألمان مقاربة أخرى ـ مثل «جون غوبلب»، و«فيخته»، وعلى الأخص «فريديريش هيغل» و«كارل ماركس» ـ.

ولتبسيط المهم نتوقف عند مرحلتين زمنيتين هامتين: في البدء كان الاغتراب يتلازم مع «التخريج» (ونتكلم أحياناً مع «جان إيبوليت» عن «العربوية» أو «التخلص») تقتضي رؤيةٌ كهذه الإنكار، الذي هو أول لحظات الوعي، ولكنها أيضاً تذهب إلى أبعد من هذا لتصل إلى التمزق أو التكسر وإلى مصالحة الإنسان مع نفسه، ذلك أنَّ «عملية الإنكار» تُعدّ مرحلةً ضرورية في عملية بناء الواقع العقلاني. ومع ذلك، من الممكن أيضاً فهمُ الاغتراب ـ كما في كتاب «ظاهراتية الروح» ـ كمصير «الوعي البائس» و«الإنكار في حالته الأولى»، كأن ينسى الإنسان ذاته في الآخر، وأن يصبح غريباً عن ذاته (الاغتراب).

إذا كان «ماركس» يستعمل هاتين الكلمتين بلا تمييز، إلا أنه يفصل بشكلٍ واضح كلمة الاغتراب. ففي الكتابات التي وضعها في صباه، ولا سيما في «نقد فلسفة الحق» وفي «المخطوطات»، يدرس الاغتراب من أبعاده الدينية والاقتصادية والسياسية مع لومٍ يوجهه إلى

«هيجل» على مثاليته. وهو إذ ينطلق من واقع الطبقة العاملة البائسة، وإذ يقتبس نظريات «لودفيغ فويرباخ» وهو ينتقده، يلفت نظرنا إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وكذلك إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات معادية. هنا، مفهوم «الوجود العام» مفهوم لا بدّ منه. بيد أنّ هذا التصور الأنتروبولوجي أهمل تدريجياً. ففي «الأيديولوجيا الألمانية» وفي «بيان الحزب الشيوعي» أصبحت الإشارات إلى «الإنسان الكلي» نادرةً شيئاً فشيئاً. ويصف كتاب «رأس المال» صنمية السلعة وعملية التشيّؤ ويتم تسليط الأضواء على الآلية التي جعلت العلاقات بين البشر تتحول إلى علاقات بين الأشياء. حتى وإن بقيت فكرة العبودية في بعض المقاطع، فإنه من الملاحظ أنّ التحليل يركز على وصف الفئات التجارية. إذن، كيف بإمكاننا فهم مثل هذا المسار؟

لقد اتخذ المفسرون في مواجهة هذه المسألة موقفين متناقضين إذ إن بعضهم ـ على غرار «لويس ألتوسير» ـ يؤكد أنّ مفهوم العمل الذي يستلب الإنسان ظهر قبل «ماركس». فعندما اكتشف «ماركس» القيمة ـ العمل عند «دافيد ريكاردو»، تخلص من «الرواسب الأونتولوجية» التي كانت لا تزال تعيق نتاجه الفكري حتى ذلك الحين. ودون أن ندخل هنا في المجادلات العقيمة، نلفت الانتباه إلى أنّ هذا التقديم لتطور فكر «ماركس» يصطدم بكون الإحالة إلى الاغتراب عادت وظهرت في العام ١٨٥٧ في «grundisse»، بعد تخليه المزعوم عنها بوقت طويل. وهناك آخرون مثل «ماكسيميليين روبل» يعتقدون أن هذا المفهوم يقع في قلب المشروع الماركسي، وأنه نوع من الحدس التي عملت المساهمات فيما بعد على تعميقه. دائماً من هذه الزاوية، وبطريقة أشدّ رسوخاً، هناك من يلمّح (مثل «كوستاس أكسيلوس» و«هربرت ماركوز») إلى أن «ماركس» الحقيقي هو مؤلف

«المخطوطات» وأن باقي كتبه ليس سوى من قبيل الخطأ.

باختصار، بينما كان بعضهم يغالي في إطراء «ماركس» صاحب النظريات، كان بعضهم الآخر يندّد بالانزلاق نحو «المنحى الاقتصادي» الذي تدل عليه المؤلفات المحرَّرة بعد العام ١٨٤٤. حتى وإن كان النقاش أبعد من أن يكون مغلقاً، فإننا ندعو القارئ إلى عدم تصديق بعض التأويلات الحاسمة التي تدل إما على التأكيد على القطيعة مع الإنسانية أو، بالعكس من ذلك، على التقييم المفرط لفئة فلسفية باعتبارها بمثابة «سديم». قد يشكل الاغتراب نوعاً ما خطّ تقاسم بين هاتين الإشكاليتين، ومواقف متوسطة مثل تلك التي دافع عنها «كارل كورش» أو «جورج لوكاتش».

في الستينيات، سعى عددٌ من الكتاب الذين يفضلون توجهاً أكثر براغماتية (مثل «ملفين سيمان» و«إريك آلارد» و«روبير بلاونر») إلى وضع «مقاييس» للسلوك تمكّنهم من الانتباه إلى وهم التقدم أو خيبة أمل العالم، وذلك من خلال توضيح الشعور بالعزلة ونزع الملكية أو حسب ما يقول كل من «إيريك فروم» و«يورغن هابرماس» «خضوع الرغبة بشكل شبه محتَّم لإرادة الآخرين».

الفوضوية Anomie

من وجهة نظر الفلسفة، وخلافاً لمنظور «كانت»، وبالإحالة إلى فردية المعتقدات وأنظمة التمثيل. هذا المصطلح الذي وضعه «جان ماري غويو» في العام ١٨٨٤، في كتابه «تخطيط مفصّل لعلم الأخلاق دون الالتزام والعقاب»، يُقصد به الافتقار إلى قانون ثابت وعالمي ولا سيّما في مجال العقوبات النهائية. وقد أُصبح مدلول هذا المصطلح سلبياً

مع «إميل دوركهايم»، إذ إنه يدل على قطيعة شبه تامة للتضامن العضوي، وهو يطرح في البداية شكلاً من أشكال العلة في تقسيم العمل الذي يعني من النقص في التنظيم وعدم كفاية التعاون والمداورة بين المأجورين ومالكي وسائل الإنتاج. كما ينطوي هذا المصطلح على معنىً آخر يرتكز على مفهوم التنظيم ويعود إلى نوعٍ من الانتحار لا يرتبط ـ ضمن مجال الصناعة والتجارة ـ بنظامٍ قمعيّ، وإنما يرتبط بتصاعد الرغبة والشغف وبعدم تحديد الأهداف والقيم، إضافةً إلى التعرض للخطر والريبة والفشل واليأس.

بعد أن تخلى كاتب «القواعد» عن استعمال هذا المصطلح، عاد وظهر في النصف الثاني من الثلاثينيات، وخصوصاً في كتابات «تالكوت بارسونز» و«روبيرت ميرتون». تمّ التركيز عندها على تجديد الوسائل المشروعة المتوفرة، وبشكل عام، على مظاهر اختلال التوازن والانحراف وعدم التسوية. وهنالك مقاربتٌ أخرى مبنية على قياسات الاتجاه ستُستعمل بكثرة ـ كما فعل «ليو سرول» ـ لتقييم المقابل النفسي لمثل هذا الخلل الذي يتمثل في مواقف تسود فيها الاستكانة والقدرية وكما أشار «فيليب بيسار» في كتاب مهم خصّصه لهذا الموضوع ونشره في «برس أونيفرسيتار دي فرانس» في العام ١٩٨٧، فإنّ الدلالات متعددة وهي لا تخلو من الغموض ولا ـ أحياناً ـ من التناقضات.

الاتجاه Attitude

يعبّر هذا المصطلح عن «موقف (شبه مبلور) يتخذه فاعلٌ ما (فرديٌ أو جماعي) إزاء مادة (شخص أو مجموعة أو وضع ما)». وخلافاً للحاجات الغذائية أو الجنسية، يرتبط الاتجاه بما هو مُكتسب

وليس بما هو نظري. فهو يمثل طابعاً مستديماً نسبياً، ويمارس فوز تكوّنه فعله التنظيميّ على سلوكنا ومعارفنا ودوافعنا، هذا دون الخلط بينه وبين العادات أو بين ما هو تلقائي. وهو يتميز بالإضافة إلى ذلك عن سمة الشخصية، التي هي أكثر عمومية وأكثر ثبوتاً على ما يُفترض، كما يتجلى في نمطٍ عاطفي في سجل الجوانب الحسنة والسيئة، لكنْ مع بعض الفروقات أو التعارضات أو الشكوك التي ترتبط بمصادر المعلومات. وكما أشار «مظفر شريف» و«ثيودور نيوكامب»، يرتبط الاتجاه «ببيئةٍ كُمونية وجامعة» تتلاءم مع نمو الوظائف المعرفية أو مع بروز أنظمة القيم.

ووفقاً للدروس التي أعطاها ـ في بداية القرن [العشرين] ـ علماء النفس في مدرسة «فورتزبورغ»، يتميز كلُّ اتجاهٍ بـ«صفات» موحّدة في «مجالٍ» يكوّن مجموعُه «عالماً» تُبحث رموزُه بواسطة «أسئلة» من المفترض أن تكون مُدرَّجة وأن لا تتداخل فيما بينها. هذا وترتبط التصنيفات الأساسية التي وُضعت بالعلاقات القائمة بين الأفراد («إلياس بوربر» و«كارل روجرز»)، أو بـ«المواد البؤرية»، أو «بالأنماط العرقية» («غوردن ألبرت» و«فيليب فيرنون»).

وتتناسب أغلبُ المقاييس المستخدمة مع مقياس البُعد الواحد (مقياسٌ وحيد وملائم). في البداية، نذكر من أشهر هذه المقاييس أبسطَها وأعرقها في القدم، وهو: مقياس «إيموري بوغاردس» الذي وُضع في العام ١٩٢٥. يهدف هذا المقياس إلى تقييم «المسافة الاجتماعية» القائمة بين المجموعات أو الأفراد، كما أنه يسلسل الأسئلة المطروحة ويعالجها بطريقة ترتيبية. ويتوقف صدقُ الإجراءات على ملاءمة الصياغة، وهذا لا يعني المرور بالإحصاءات. لكنَّ الطريقة التي

انتهجها «لويس ثورستون» بعد سنتين من ذلك كانت أكثر «موضوعية». نبدأ بتجميع أكبر عدد ممكن من المعلومات عن الحالة التي نرغب في فهمها، من خلال مصادر متنوعة: مقابلات أو استطلاعات الرأي، أو دراسات وافية... ومن ثم، نطلب إلى «حكام» أو إلى «خبراء» (في الغالب نحو عشرين يتم اختيارهم عشوائياً) أنْ يصنّفوا الاقتراحات التي تمّ اختيارها حسب فئات معينة (عموماً عشر أو إحدى عشرة فئة) وابتداءً من أكثر اقتراح يتنافر مع مدة الدراسة إلى أكثره تلاؤماً معها. ومن ثم، نختار الأسئلة التي حصلت على آراء متقاربة، ونحذف تلك التي نتجت عنها ردودُ فعلٍ متناقضة، ونخصص هذه الاقتراحات بقيمةٍ رقمية ترتكز على متوسط الاستشهادات. عندها تُخلط وتُقدم إلى الأفراد الذين يُعبرون عن رفضهم أو موافقتهم باستعمالهم الإشارات «زائد» (+) أو «ناقص» (ـ). وإذا كان اللجوء إلى أشخاصٍ آخرين ينبع من نية حسنة (في محاربة التعسّف)، وإذا كان يسمح باستخلاص المعايير الجماعية، فإنّ كلفة هذه الإجراءات وثقلها لا يمكن أن نتجاهلهما. من جهة أخرى، نشير إلى أنّ الانتقالية لا تؤخذ بعين الاعتبار دائماً، ذلك لأنه من الممكن اتخاذ هذا الموقف أو ذاك ونبذ المواقف الأخرى رغم التشابه الشديد فيما بينها.

وهناك مقياس «رنسيس ليكرت» الذي هو أكثر مرونة من مقياس «إيموري»، ويقدّم المزيد من الإمكانات. فبعد القيام بإحصاء الأحكام الصادرة بشأن المواضيع المختارة، يُشار إلى «الأسئلة» بغية تصنيف الأشخاص حسب ترقيم يتضمن خمس درجات، من القبول الكلي إلى الرفض التام. وهكذا نجمع لكل شخصٍ خضع للاستطلاع الملاحظات التي تُنسب هذه الأسئلة، مما يوفر «نتيجة شاملة». بيد أنه من

الضروري التحلي بالحكمة في التأويلات، إذ إن المجموع نفسه لا يدل بالضرورة على إحساسٍ مشابه وقد يأخذ أشكالاً مختلفة تماماً فيما بينها. وهناك مسلّمات أخرى جديرة بالنقاش أيضاً ولا سيّما تلك المتعلقة بتعادل درجات القبول مهما كانت درجة الموافقة.

وتجهد طريقة «جدول المواقف» التي ابتكرها «لويس غوتمان» في العام ١٩٤٤ لتفادي هذه الصعوبات. فتصنيف الأسئلة يتم وفقاً للأجوبة التي حصلت عليها (نعم/ لا)، في الوقت الذي تُحذف فيه الاقتراحاتُ التي لا تتعلق بالمسألة المطروحة. يكون عندها لمقياس أشدّ «متانة»، خصوصاً وأنّ الآراء المجمّعة تُسجّل في شكل متوازي الأضلاع. إنّ معامل إعادة النسخ الذي يحدد التفاوت بين جدول المواقف الحقيقي والجدول المثالي يشكل مؤشّر تصديقها. وإذا افترضنا أننا طرحنا عشرة أسئلة على مئة شخص وحصلنا على خمسين جواباً «خارج المقياس» من بين الألف جواب المتوقعة، يكون هذا المعادل مساوياً لـ ١ - (٥٠/ ١,٠٠٠)، أي ٠,٩٥. ونعتبر عادة أنه ينبغي على المعدل الخطأ ألا يتجاوز ١٠٪ من إجمالي التحليل و٢٠٪ في السؤال الواحد. وعلى الرغم من أهمية هذا المبدء، فإنه يضع التصرفات المنحرفة جانباً، ويسعى إلى تجاهل المواقف الأصلية رغم أن تحليلها قد يكون مهماً. علاوة على ذلك، من غير المؤكد أنه يكون من الممكن تطبيق هذا التدرج في كل المجالات.

هنالك ملاحظة أخيرة: إن كانت العلاقات وثيقةً بين الاتجاهات والتصرفات (بإمكان الأولى أن تحدّد الثانية)، فإنّ التوافق بينهما أبعد من أنْ يكون كاملاً. نذكر مثلاً ما قدمه «روبرت ميرتون» في العام ١٩٤٩، وهو أنه قد يكون مالكُ أحد المطاعم متعصباً وعنصرياً، ولكنه

لا يمارس التمييز العنصري في مطعمه، في حين أنه على العكس من ذلك قد يكون أحدُ زملائه من أصحاب المطاعم الأخرى غير متعصبٍ ولكنه يمنع الزنوج أو الآسيويين من الدخول إلى مطعمه، تحت تأثير الضغط الذي يمارسه عليه الزبائنُ أو حسب الوضع القائم.

البيروقراطية Bureaucratie

ظهر هذا المصطلح في منتصف القرن الثامن عشر مع «فينسان دي غورني» وهو من أوائل الاقتصاديين الليبراليين المرتسيين. كذلك، بدأ يظهر الحذر من نفوذ البيروقراطيين (وهو يظهر في عصرنا هذا على شكل الخوف من التكنوقراطية) منذ زمن قديم جداً. ألم يذكر «ألكسي» في «النظام القديم» و«الثورة» خطر الاستبداد الشديد والمسيطر» لدرجة أن «كارل ماركس» نفسه لم يتردّد في انتقاد الفرضية الهيغلية التي تؤكد أنه بإمكان هذا النوع من المؤسسات التوفيق بين مصالح المجتمع المدني الخاصة ومصالح الدولة العامة. ويضيف كاتب «الأيديولوجيه الألمانيه» أن هذه الوساطة تسبّب مشكلةً لكونها تتجاهل علاقات السيطرة. ومن هنا جاء شجبه لهذا «الجسد الطفيلي المشع» الذي يتمثّل في «سيطرة ما هو خفيّ وعاجز» والذي لا يمكن لوجوده إلا أن يكون عابراً

وهناك، على مستوى آخر، منظور «فيبر» الذي هو الشرعية وتشكل البيروقراطية كما تم تحليلها في «الاقتصاد والمجتمع» أشد تجلٍّ نموذجي لعملية الترشيد التي باتت ضرورية في الغرب بغض النظر عن المجال. وهي تتصف بالسمات التالية

ـ التنظيم الدائم لتعاون قائم على القواعد الملزمة والواضحة واللافردية.

ـ تقسيم النشاط إلى مجالات كفاءة محددة مما يسمح بإقامة صلات تبعية.

ـ مركزية المهمات وتدريجية الوظائف المشغولة، فكل فردٍ يقوم بعمل خاص وفقاً لتكوينه ومؤهلاته

ـ الفصل الكامل بين الحياة الخاصة والحياة المهنية.

ـ التدوين الكتابي لكلّ الأحكام الإدارية.

يتعلق الأمر هنا ـ حسب «ماكس فيبر» ـ بأشدّ الحلول «موضوعية» وأكثرها تأقلماً مع المجتمعات الحديثة. ورغم ذلك توجد فوارق شاسعة بين الواقع والنموذج الموصوف. وعندما يدرس «روبيرتو ميشال» بنية الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات، في كتاب نُشر في العام ١٩١١، يتوقع حدوث أخطاء من الصعب السيطرة عليها، وهي تتعلق بآليات تعويض السلطة: تحل الطبقة المهنية مكان المناضلين في القاعدة، كذلك نلاحظ أن أعضاء الإدارة الذين أصبحوا يُسحبون باختيار زملائهم لديهم «الجنوح إلى التحجّر». يتوافق هذا الانسياب مع «قانون القدر للاوليغارشية»، وهو «شكل مسبق لحياة الوحدات الاجتماعية المشتركة والكبيرة»

كذلك، وفي الفترة الزمنية نفسها تقريباً، أخذ كتّابٌ آخرون (مثل «غاتانو موسكا» و«فيلفريدو باريتو») على عاتقهم اللوم بالثقل أو بالروتين أو بعدم التأقلم. ثم سعى «روبير مرتون» و«ألفان غولدنر» و«فيليب سيلزنيك» لشرح عدم الفعالية النسبية هذه وفي الوقت نفسه لتفسير هذا العجز عن معالجة الحالات الخاصة، فسلطوا الأضواء في الحسمييات على وجود خلل في التنفيذ. وإلى جانب النتائج المتوقعة

والمأمولة، قد تنجم في بعض الأحيان آثار سلبية عن الإجراءات التي تُنفَّذ من أجل تأمين انتظام تصرفات المنفذين كما لتقديم الخدمات التي من حق الزبائن أن يحصلوا عليها. من هذا المنظور، نجد أن الصعوبات التي تعترضنا، ولا سيما منها القساوة في السلوكيات واستحالة تقديم أداء فرداني، تدفع السلطة الإدارية إلى تعزيز امتيازاتها، فتصبح بذلك إجراءات الإشراف أكثر شدة. ويتابع «ميشيل كروزيه» هذا النقاش فيما بعد في كتابه «الظاهرة البيروقراطية» (١٩٦٣)، عندما يتحدث فيه عن «الحلقة المفرغة» التي هي تجسيد «للمُعاناة الفرنسية» ورمز للشلل و«المقاومة التغيير».

التغيّر الاجتماعي Changement social

قد تتعدّد طُرق فهم إشكالية التغير. إذ يشدد بعضُ الكتّاب على عوامل داخلية أو خارجية المنشأ، في حين يتساءل آخرون عن الأشكال والعمليات، فيركزوا على آثار التجمع، ويفضّلوا رؤيةً دائريةً، ومتعددة الخطوط، ومؤقتةً من انقطاعات واتصالات في الواقع، تُرجّح نتيجة واحدة بغض النظر عن الرأي الذي يقع عليه الاختيار: لسنا أمام انحرافٍ طرفيٍ بسيطٍ، ومحدودٍ وآنيٍ، وإنّما أمام ظاهرةٍ مستديمة وغالباً ما ينجم عن التحوّلات التي سبق ذكرها، تغيّراتٌ واسعة النطاق، كما أنّ موضوع الخلاف لا يتعلق بمصير كل فرد على حدة، وإنّما يتعلق بمصير الجماعة بأسرها

إذا تجاهلنا آراء الميتافيزيقيين في هذا الموضوع على غرار «جاك بينيه بوسويه» و«فريدريك هيغل» اللذين يجدان في التغيّر الاجتماعي يدَ الله أو تجلّي الروح المطلقة، فإنّ المفهمة المقترحة للعالم تتأثّر بالتيار الوضعي وبمختلف اتجاهاته (ومنها التطورية والعلمية) وهذا ما نتج عنه، طوال القرن التاسع عشر، ظهورُ تحاليل ترتكز على التاريخية («كارل ماركس») والبنائية («أوغست كونت») أو الحتمية (الجبرية) («إميل دوركهايم»). كذلك تتحلى مؤلفاتُ علماء الاجتماع المعاصرين للتقليد الوظائفي، بطموحٍ مماثلٍ ويعرّفون المجتمع على أنّه بنيةٌ متوازنةٌ

يساهم كلُّ عنصرٍ فيها في الإبقاء على المجموعة. أمّا أبرز الاهتمامات، فتكمن في البحث عن «القوانين» سواء كانت «نزّاعة» أو «مشروطة». فمثلاً يعطي «قانون الحالات الثلاث» إلى «أوغست كونت» (في كتابه «الكلام عن العقل الوضعي»، ١٨٤٤)، الخطَّ التوجيهي لتطور الإنسانية. بعد أنْ عبَر الناس مرحلةً «لاهوتية» تتميز بالخرافات، دخلوا في مرحلة «ميتافيزيقية»، قبل أن يبلغوا العهد «الوضعي». ونجد أنَّ الغائية ذاتها هي التي يسعى إليها «دوركهايم» عندما يؤكّد أنّه عندما يزداد تقسيم العمل تعقيداً، فإنّه يحوّل المجتمعات القائمة على التضامن الميكانيكي إلى مجتمعاتٍ أخرى تقوم على التضامن العضوي. أما عند «ماركس»، فهناك موقف آخر، وهو أنّه إذا وُجد تتابع ـ يتميز بالتطور ـ لأنماط الإنتاج (آسيوي أو قديم أو إقطاعي أو رأسمالي)، فإنّ المحرّك التفسيري ما هو إلا صراع الطبقات.

وعلى الرغم من أنّ المقاربات المعاصرة تبقى على مسافة بعيدة من بعض هذه الفرضيّات (بنسبة مهمة، على أي حال)، إلا أنّها لم تتوانَ عن البحث عن «محرك أول» يرتبط بالديموغرافية («دافيد ريسمن» و«إيستر بوزراب»)، والتقدم التقني («لويس مامفورد»)، وأنظمة القيم والأيديولوجيات («لويس ألتوسير» و«كليفورد غيرتز»).

ماذا يمكننا أن نستنج من هذه المؤشرات الأولى؟ في البدء، نشير إلى أنّ السيئات تفوق بأشواط الحسنات في أي نظرية عامة تدّعي التوصل إلى نتائج قيّمة عالمياً من خلال بعض التوكيدات المعروفة بـ«بديهيتها». نشير كذلك إلى أنّ الموضوع لا يكمن في قابلية عدم الاجتماع على تميّزه بطابع علمي أو على استخلاص بعض العِبَر، وإنّما في زعم هذا العلم على سنّ القوانين للإنسانية جمعاء من خلال هذه

العبارة «إذ كان (أ)، عندها يكون (ب)». إذاً، إمّا ستخترع مفاهيم حولاء، وإمّا ستتناقض بسرعة مع الوقائع. هناك عدد لا بأس به من المنشآت التي لا تهتم بتنوع الواقع، والتي تعتقد بوجود حلٍّ سحري قد يُفسّر من خلاله كلّ شيء أو «الجوهري» منه. ولكن تبنّي وجهات نظر كهذه يستلزم تشويه بعض الظواهر اصطناعياً لجعلها تتأقلم مع التأويل المختار. وبذلك، يُؤكَّد أنّ التصنيع يؤدّي لا محال إلى تشويه المؤسسة العائلية. ويُعزى أيضاً إلى التحديث تراجعٌ محتمٌ للقيم الدينية. ويُؤكد أيضاً أنّ العنف و«صعود التطرف» يرتبطان بحدّة الاستياء العام السائد. والحقيقة أنّ هذه الطريقة التي تبدبها الممارسة الواقعية والتي أبعدتها عن الحياة لحاضرة التطوراتُ اللاحقة تطرح العديد من المشاكل. فهل هناك طُرُق أخرى، مرتبطة بالسياق، وتستحق الوجود؟

نلاحظ في البداية أنّ بعض القوانين (من طراز «المطلوب تطور الفردية») يشوبها اللّبس (بوسعنا إعطاء عدة أمثلة تناقضها) والغموض (ما المعنى الدقيق للفردية؟)، ولكنها لا تخلو ـ على صعيد الاكتشاف المعرفي ـ من الفائدة بفضل الترجيهات الأولية وما تثيره من مقاربات تحصيرية. إذن ينبغي ـ وكما قال «روبرت ميرتون» ـ ألاّ نجد فيها ذروة المعرفة وإنّما نقطة الانطلاق أو الانتقال.

وإذا نظرنا إلى العلوم الاجتماعية من هذه الزاوية، نرى أنّها لا تهدف بشكلٍ أساسي إلى إعطاء الاقتراحات التأسيسية، وإنما تهدف إلى وضع نظريات ذات بُعدٍ مُتوسط (middle-range theories) من وجهة نظر «شكلية» و«غير مادية» (ينبغي فهم هذه الصفة حسب المعنى الذي أعطاه إياها «سيميل») إنّ أشكال السلطة التي أحصاها «ماكس فيبر»، كاريزمية كانت أو تقليدية أو بيروقراطية، لا نجدها كما هي في حياتنا اليومية.

فهي ليست في الواقع سوى «نماذج مثالية» تساعد على فهم الواقع فهماً أفضل. والأمر مشابه في ما يتعلق بالتمييز الشهير الذي أدخله «فرديناند تونيز» بين الجماعة المحلية (Gemeinschaft) والمجتمع العام (Geselschaft). وتتأتى مفارقة العمل الإيجابي أيضاً من هذه الإشكالية. إنْ كان كل فرد يسعى إلى تعظيم أفضلياته، فإنّ أنسب الاستراتيجيات قد تكون الانسحاب أو فك الارتباط. ولكن في ظروف مغايرة، ينبغي عدم استبعاد أيِّ شكلٍ من أشكال الاحتجاج أو اللامبالاة أو الاستقامة.

في الحقيقة، لا يُمثِّل نتاج علم الاجتماع سوى أطرٍ للتحليل، أي «هياكل» ضرورية ومفيدة لإتمام بعض البحوث، مما يقتضي التمييز بين النتائج التجريبية وأنماط المعقولية. والحال تتطلب المصداقية والدقة.

الرقم المظلم Chiffre noir

لقد تم التركيز مع الإشكالية الأنكلوسكسونية للرقم المظلم، على الصلات القائمة بين التدوين الإحصائي والواقع الاجتماعي. وتتوقف شرعية التأويلات المقترحة على هذه العلاقة الوثيقة.

لنأخذ على سبيل المثال الإحصاءات المختصة بسوء المعاملة، ونأخذ كنقطة انطلاق ما أكّده «شارل كامب» من أنّه «على الأرجح لن يُعرَف أبداً عددُ الأطفال، الذين يعانون من المعاملة السيئة». وفي الواقع إن الأرقام المتحصل عليها تختلف حسب عدة عوامل منها

ـ التعاريف التي يتم اختيارها شبه مقيدة أو توسعية: هل ينبغي أن نقتصر على العنف الجسدي؟ ألا ينبغي إدماج سوء المعاملة المُهملة (نقص في الرعاية أو الإهمال الشديد)، والعنف النفسي (الاضطهاد أو السّادية أو المتطلبات الطائشة)، والاعتداء الجنسي (الاغتصاب أو سفاح القربى أو الاعتداء على الأطفال أو الدّعارة)؟

ـ الوضوح الاجتماعي: يختلف إدراك الظاهرة من شخص إلى آخر، إذ يرفض البعض، جهلاً أو كرهاً، إمكانية أن يتصرف أحدٌ ما بهذه الطريقة لعديمة لإنسانية، وقد يذهبون إلى حد إنكار وجود مثل هذه التصرفات أصلاً.

ـ درجة التحويل: تُلزم البند ٦٢ من القانون الجنائي، كلَّ مواطن يعلم بحدوث تصرفات كهذه، أن يحيط السلطات الإدارية أو القانونية علماً بها، وينصّ أيضاً على أن عدم الامتثال لهذه التعليمات يعتبر جنحةً. كما أنّ هناك مادة أخرى (٣٧٨) تنصّ على أنه في حالات مشابهة يمكن إلغاء الأحكام المتعلقة «بالسرية المهنية» للأطباء والقابلات القانونية والعمال الاجتماعيين، ولكنَّ هذا الوصف لا يشكّل قاعدةً بسبب جهلنا لأنظمة الحماية التي قد نلجأ إليها، وبسبب عدم ثقتنا بهذه البنى (الخوف من إلحاق الأذى أو من العقاب) أو خشية الظهور بصفة «الدسّاس».

المُتابعة القضائية: يتم تشخيص حالات الوفاة الناجمة عن الصدمة، حسب طبيعة الجرح، ودون تحديد السبب، أو مع ذكر «سبب مجهول» أو «حادث مُحتمَل». كذلك، حتى عندما لا يسمح الطبيب في المستشفى بدفن الجثة ويوكلها إلى العدالة، فإنّ النتيجة لا تختلف كثيراً. إذ إنّ رجال القانون لا يتمتعون بدراية كافية بالمشكلة. فهم، لمجرد عدم وجود جرم مشهود، لا يولون أهميةً لظروف الوفاة أو لسوابق الطفل أو لمحيطه العائلي، بل غالباً ما يستهترون بالقيام بالصور الشعاعية للهيكل العظمي التي قد تكشف عن تنادر «سيلفر» (أورام الأم الجافية الدموية). وعندما تتكفّل النيابة العامة بالقضية فإنّها تتردد ـ أمام الإنكار المتكرر من جهة الآباء والمحيط ـ في متابعة التحقيق حتى وإن

خلصت إلى أنّ الوفاة نجمت عن عنفٍ ما، وقلّما تفضي إلى التجريم والاتهام.

ونجد هذه الثوابت نفسها في ما يخصّ تقرير العمل الإجرامي صحيح أنه يشكل ظاهرة اجتماعية واضحة، فإنّ إدراكه يثير الكثير من الصعوبات. في البدء، ينبغي التساؤل عن قيمة أداة المقياس. على الرغم من قِدم الإحصاءات القضائية ـ بما أنّها تعود إلى العام ١٨٢٧ ـ، فإنّ إحصاءات الشرطة والإدارة الجنائية أحدث منها. كذلك، فإنّ كلتيهما تفتقر إلى الوحدة في المنهج، لأنها تهدف بشكلٍ أساسي إلى أن يقتصر اهتمامها على أنشطة الخدمات التي تقيمها. إنّ تطابق هذه الـ«كليشيهات» المختلفة قد يسمح نظرياً على الأقل بأن تكوّن فكرةً شبه دقيقةٍ عن البشاعات المرتكبة، بشرط أن تُوحّد الاتفاقيات التي يتمّ اختيارها. وقلّما تسنح هذه الفرصة في الممارسة اليومية. إذ لا تنطوي المعايير المستخدمة على الدلالة نفسها في كل مكتب. من جهة أخرى، إنّ مقارنة أرقام سنةٍ ما مع سنةٍ أخرى لا تدلّ بالضرورة على اختلافٍ نسبي في معدل الأعمال الإجرامية. أن نقول مثلاً انه في العام ١٩٩٥ كان عدد الإدانات أكبر مما كان عليه في العام ١٩٩٤، لا يعني بالضرورة زيادةً ملحوظةً في نسبة الجنوح، بل قد يُفسّر هذا الارتفاع زيادةَ فعالية المكتب المكلّفة بأعمال الردع. علاوة على ذلك، لا ننسى أنّه في حال ازدادت أعمالُ العنف بطريقة حسابية فإنّ الشعور بالخوف أو بالقلق يتفاقم حسب تدرج هندسي، وينبغي عدم إهمال التضخيم التي تعمل عليه وسائل الإعلام

يمكننا إذن أن نتساءل عما إذا كان ما نجهله عن الإجرام لا يقل أهمية عما نعرفه عنه. فالرقم المظلم للجريمة، أي هذا الفاصل بين

الجريمة الواقعية والجريمة الشرعية، لا يُمكن السكوت عنه. فإذا تفحّصنا حالات الاعتداء على الأخلاق، ندرك أنه لا يتم قمع سوى نسبة طفيفة من الاعتداءات الجنسية. فالحشمة والخوف من الفضيحة أو من الانتقام يدفعان بالعديد من الضحايا إلى إخفاء ما تتعرّض له من أعمال إجرامية. كذلك، فإنّ كشف إجراءات المخالفات إزاء النظام المصرفي لا يُبرز إلا مؤشراً تقريبياً لعدد الشيكات التي تكون دون رصيد. أمّا بالنسبة «للسائقين المتهورين» الذين لم يتم اتهامهم قانونياً بقتل إنسان أو جرحه عن غير قصد، فإن تقويمهم لا يؤخذ بالحسبان.

لطالما أكّد المعنيون بالأمر احتمال وجود صلةٍ شبه ثابتة بين عدد الجنح المحكوم عليها والعدد الإجمالي للمخالفات المُرتكبة. ولكن لا يتعلق الأمر هنا إلا بفرضيةٍ قابلة للنقاش ويبقى الرقم المظلم مرتهناً بعدة عوامل، وهي عوامل غالباً ما تكون معقّدة (التغيرات الديموغرافية أو التشريعية، والقدرة على التصفية، والالتزامات التنظيمية).

ولكن، هل تؤكد شوائب مماثلة توقف أي إنتاج مثمرٍ؟ في هذه الحال، نحن نجهل اهمية ما أنجز من أعمال متنوعة في هذا المجال في البدء، تشير دراسات الجنوح بالرسم الذاتي، إلى عدم التكافؤ بين «الأبرياء وغير الجانحين»، ومن جهتها تساهم البحوث المتعلقة بالإيذاء في تحديدٍ أدق للدوافع التي تمنع الضحايا من اللجوء إلى العدالة الجنائية. حتى وإن كانت قابلية تصديقهم تشكل رهان النقاشات المحتدمة، إلاّ أنّ بعض هذه الوسائل جديرة بأن تُشجّع. فكما أكّده «كلود فوجرون» و«فيليب روبرت»، توضّح هذه الوسائل العلاقات القائمة بين «الجانحين المختفين» و«الجانحين الرسميين». ومن خلال هذه الاختبارات تم الوصول إلى تفصيل بعض المحاور الكبرى، سواء

تحقق الأمر بإتقان أدوات التحليل، أو بتنسيقٍ أفضل بين المؤسسات المعنية، أو بتنفيذ منهجية التقويم.

الطبقات الاجتماعية Classes sociales

في أحد كتب «ماذا أعرف؟» المخصّص لهذا الموضوع، تصرف «فيليب بينون» بمرحب عبارة «غامضة» تبقى دلالتها «منقبة» ويبقى تعريفها «مصدراً للجدال».

من الضروري التذكير بأنّ «ماركس» ليس هو من وضع مصطلح «طبقة» (classe) المشتق من كلمة (classis) اللاتينية (التي كانت تعني في الأصل مختلف فئات المواطنين، مع تمييزهم على أساس الثروة أو الممتلكات). في الواقع، عديدون هم من استخدموا هذه الكلمة في معانٍ متنوعة، وغالباً ما تكون غامضة، سواءً كانوا الميتافيزقيين (وفي مقدمتهم «فرانسوا كوسني») أو مؤسسي الاقتصاد السياسي («آدام سميث» و«دافيد ريكاردو»)، أو المؤرخين الليبراليين الفرنسيين («أوغوستين تيريي» و«فرانسوا غويزو»)، أو الاشتراكيين اليوتوبيين («إيتين كابيه» و«روبرت أوين» و«ويلهيلم ويتليغ»). فضلاً عن ذلك، فإنّ واضع «بيان الحزب الشيوعي» يُقرّ بأنه يدين لأغلب هؤلاء الكتاب في رسالة معروفة وجّهها في الخامس من مارس (آذار)١٨٥٢ إلى «جوزيف ويدمير»، وهو يُوسّع فيها تصوراً أساسياً يرتكز على نظرية المادية الجدلية لقيمة العمل ولأنماط الإنتاج، من خلال توضيح الصلات بين الاستغلال والسيطرة. إنْ أخذنا بالاعتبار الشرفاء (شريف رومني) والعاملين والأعيان والرق ومديري مجلس المحلفين (الأسياد) والرفاق البورجوازيين والبروليتاريين والصراعات والمعاداة بين «القامعين

والمقموعين»، ترى أنهم جميعهم يشكلون لحمة العلاقات الاجتماعية ومُحرّك التاريخ، أي نوع من المُحرّك الأول (primum mobile)، الذي يتوافق مع بنية لعبة محصّلتها صفر» (يشكل تفقير لعامة المُقابل المُعاكس لإثراء الأقلية من المميّزين).

وبينما يرجّح «كارل ماركس» منطق المواجهة، يشير كتّابٌ آخرون على غرار «أليكسي دي توكفيل» وبالرجوع إلى التجربة الأمريكية، إلى حركةٍ «عاجلةٍ ولا تُقاوم» في اتجاه «المساواة في الفُرص» ومن جهته، ينتقد «ماكس فيبر» ـ صاحب الرؤية» الاسمية» (وغير الواقعية) ـ الأولوية المعطاة إلى البنى الاقتصادية سواء في كتاب «١٨ برومير (dix huit brumaire) أو في كتاب «رأس المال» (Le Capital)، ويُدخِل مُكوّنين رئيسين آخرين ألا وهما: السلطة السياسية ومجموعات النظام. ومن جهتهم، يفصل كلٌّ من «فيلفريدو باريتو» و«غايتانو موسكا» وتلامذتهم (أولئك الذين نسميهم أحياناً الميكيافاليين الجدد) أن يركّزوا على إشكالية «تداول النخب»، وعلى التفرع الثنائي «حكام ومحكومون»، وعلى قانون القلق للأرستقراطية.

وأيّاً كان مصدرُ إيحاء النظريات الحديثة المتعلقة بالتقسيم الطبقي الاجتماعي (وظائفي أو بنيوي أو تفاعلي)، فإنها تُلفت انتباهنا إلى مجموعةٍ من الميزات المرتبطة بالوضع المهني: قطاع النشاط ومستوى الدخل ونوع الأهلية. مع ذلك تم التركيز على ثلاثة عناصر ناقشهما «ريمون أرون» في كتابه «الدروس» وهي: تشابه أنماط العمل والعيش والتفكير، والمتانة مع مرور الوقت أي فتح أو إغلاق بفعل الواقع وليس بفعل القانون، والشعور بالانتماء والتضامن.

الجماعة المحلية Communauté

يرى «روبرت نيسبت» أنّ فكرة الجماعة المحلّية التي تُعتبر إعادة اكتشافها من أهم ظواهر الفكر الاجتماعي للقرن التاسع عشر، تشكّل «أشد مفاهيم علم الاجتماع الأولية أساسية، أي أنها المفهوم ذو البعد الأشمل»، ذلك لأنّ هذا المفهوم، وأبعد من الضرورة والالتزام والفائدة المادية واللياقات الشخصية، يشمل كل أنماط العلاقات التي تمتاز في الوقت نفسه بالروابط العاطفية الوثيقة والعميقة والمستديمة، وبالتعهد الأخلاقي والانضمام أو الانتماء إلى مجموعة لا ترتكز على القلب والعقل فحسب، بل ترتكز أيضاً على المبادلة المتشابهة بين الحق والواجب

كانت هذه الفكرة التي تقوم على إضفاء القيمة الأعلى للتبادل والتقاليد، تفترض ـ عند الفلاسفة الإغريقيين ـ قصد الخير، ووجود المعايير، ومشاركة المواطنين الأحرار والمتساوين. وفي العصر الوسيط، ومع هذه الأنماط الدينية واعتبارها من المجال غير الظاهر، مُنحت الأولوية للسلطة الدينية التي تحمل طبيعتها العالمية والأبدية على توفير المشاركة في إطارٍ إلهي. كما أنّ التحديث من جهته، وعلى يد «توماس هوبس» و«إيمانويل كانت»، يسلّط الأضواء على البعد التعاقدي القادر بالتوكيل أو بالتمثيل على إعطاء عدد من الضمانات في ما يخص أمن الأشخاص واستحواذ الأملاك. هناك تغير في الرؤية عند «إدموند بورك» و«لويس دي بونالد» اللذين يأسفان أنْ تحل الفردية والعلمانية والتسوية والديمقراطية والاتجارية الجامحة، محلّ القرابة والدين والنظام. من ناحية أخرى، يُسلّط الضوءُ في أعمال «أوتوفون جيركيه» و«هنري مين» و«نوما دونيز فوستيل دي كولانج»، على هذا الحنين إلى

الوحدة العضوية والمقدّسة التي حلّ مكانها كلٌّ من الفردانية النفعية وتقديم العقل وانتصار الدولة ـ الأمة. ولكنْ، يعود الفصل إلى «فيرديناند تونيز» بأن وضع ـ في العام ١٨٨٧ ـ التمييز الشهير بين الجماعة المحلية (Gemeinschaft) والمجتمع العام (Gesellschaft). هناك، من جهة، الأسرة والجوار والزمالة والاتحادات والكنائس والأنظمة الروحية، ومن جهة أخرى، هناك السوق أو الشركة الكبيرة، سواء كانت رسمية أم خاصة، وقائمة لا على الصداقة أو على اتفاق عفوي وضمني بين الضمائر الفريدة التي تتقاسم نظام القواعد والمعتقدات والقيم ذاته، وإنّما على بواسطة اتفاقية معيّنة بين إرادة أشخاص عقلانيين تحركهم الحسابات ويجنحون إلى الفعالية والتجريد.

وبعد ذلك، تم اقتراح تصنيفات أخرى وتفرعات محتملة: فمثلاً، تكلّم «إميل دوركهايم» عن التضامن الميكانيكي والعضوي، وتكلّم «ماكس فيبر» عن الجمعوية (أو الاتجاه الجماعي) (Vergemeinschaftung) والجمعية (أو الاتجاه الاجتماعي) (Vergesellschaftung)، كما تكلم «جورج سيميل» عن المشابهات العامة والخاصة، و«شارل كولي» عن الجمعيات الأولية والثانوية. ينبغي ألاّ نفهم حرفياً مثل هذه العناوين «غير الصافية» وذات المضامين المتعددة، وإنّما يجب تفسيرها بطريقة كشفية.

ولا بد من الإشارة إلى أن مصطلح «الجماعة المحلية» قد استُعمل مؤخراً في سياقات شديدة الاختلاف، سواء تعلق الأمر بالهوية المهنية (جماعة المهنة، حسب تعبير «روبو سانسوليو»)، أم تنظيم البحث (الجماعة العلمية التي يتمسك بها «توماس كوهن»)، أم النقاش العمومي أم الحجاج (الجماعة التواصلية حسب تعبير «كارل أوتو أبيل»

و«جورغيس ايبرماس»)، أو الأنشطة ونماذج الحياة الممثلة لبعض الأمكنة (في كتاب «دراسات الجماعات»، انظر، على سبيل المثال، التحليل الذي قام به كل من «وويلموت» و«ميخائيل يانغ» المخصّص لعلاقات الألفة الاجتماعية في إحدى ضواحي لندن).

التواصل Communication

يُقصد بهذا المصطلح، في الأصل، التبادل وانتقال الأملاك والأشخاص من مكانٍ إلى آخر، أو من منطقة إلى أخرى، بواسطة «طُرق» طبيعية أو اصطناعية. وإذْ توسعنا أكثر وبشكلٍ أشمل، يعني هذا المصطلح، عمليةً تنتقل من خلالها «الرسائل» أيًا كانت طبيعتها والركائز المستخدمة فيها، من فردٍ إلى آخر، بحيث تجعل التفاعل الاجتماعي مُمكناً. ويُمكننا أنْ نميّز عدة رؤى: ففي البدء توسعنا الاهتمام بالألفة الاجتماعية، وهي «شكل لعبي للتنشئة الاجتماعية» يرتكز على صلات التواسط والمُبادلة. يلفت انتباهنا «جبرائيل ترد» ـ الذي فضّل مقاربةً من طراز يرتبط «بالنسب العائلي» ـ في كتابه «الرأي العام والحشود» (١٩٠١)، إلى الردهات وقاعات الاستقبال والمحادثات والثرثرات وهو يمنثر لحديث «أقوى عاملٍ قادرٍ على التقليد ونشر المشاعر والأفكار وأنماط العمل». وقد أعاد ذكر هذا الموضوع بعد عدة سنوات «جورج سيميل» و«جورج ميد» اللذان ركّزا على المعرفة وتمثيل الآخرين من خلال الرموز والحركات، والانتظار والتوقعات، والاستراتيجيات والتنبؤات.

أمّا موضوع البحث الثاني فهو العلاقة بين المرسل والمتلقي لنذكر في هذا المجال الأسئلة التي وضعها «بيرنار بيرلسون» و«شويلر فورستير» و«هارولد لاسويل». وهي:

ـ من يتكلم؟ (تحديد هوية الفاعلين وشخصيتهم)

ـ ماذا يريد أن يقول؟ (الخطاب الضمني أو المباشر، التمثيلي أو الأداتي، الإخباري أو البرهاني...).

ـ بأيّ واسطة؟ (الجمهور المستهدف، الهدف المنشود).

ـ بغية أي نتيجة؟ (التأثير المطلوب، التلقي والمستمعون، النتائج المباشرة وغير المباشرة).

ـ في أيّ ظروف؟ (البلد، العصر، المحيط).

يعود أيّ تواصل ـ خطياً كان أم شفوياً، بين الأشخاص أو المؤسسات ـ إلى دلالات شبه فورية كما أنّ مضمونها الكامن أو الظاهر قد ينظر إليه بطريقة مضمونيه أو شكلية أو بنيوية. كذلك، يرى كلٌّ من «كلود شاتون» و«وارين ويفر» و«نوربير وينر» أنّ هذه التحقيقات ليست وصفية فحسب بل استدلالية أيضاً، وأنّ تحديد الكمية يركّز على وحدات الإحصاء (سيميائية أو لغوية) والترقيم (حسابية أو هندسية) والسياق (المحلي أو الشامل). أمّا بالنسبة للفئات المستخدمة فإنّها تتوافق مع معايير الصحة والشمولية والحصرية والوفاء والصدق. ونشير أيضاً إلى تأثير الصمت أو التردد أو زلات اللسان أو المغالاة أو تأثير ردود الفعل والمفعول الرجعي. وتتدخل هنا أربعُ ظواهر مميزة وهي الانتباه والإدراك والفهم والحفظ، وأي تعبير في الموقف يستعمل العناصر المعرفية والعاطفية والذاتية. وبشكلٍ أدقّ، وكما أثبت «بول لازارسفلد» و«جيمس كولمن» و«إيليهو كاتز» في بحوثٍ شهيرة، («خيار الشعب»، و«الديكتاتور»، و«دراسات عن المخدرات»)، يجب أنْ تأخذ بعين الاعتبار عدة ثوابت منها العرض الانتقائي، وتجارب المجموعة،

وأبحاث التحسيس، والتوصيات أو التعليمات التي يقودها معاً مرشدو الرأي ووسائل الإعلام.

وكما يقول «ارشال مكلوهان» في كتابه «مجرة غوتنبرغ» (١٩٦٢)، فإنّ هذه الثوابت ـ سواء كانت «باردة» أو «ساخنة» ـ تؤدي وظائف سلبيّة وترابطيّة، للإخبار أو للهروب، لتمثيل الحياة اليومية أو لتحويل الواقع إلى مشهد دائم. والتأثير الذي من الملائم إعطاؤه لهذه «السلطة الرابعة» هو إحدى المسائل التي أثارت أكثر ما يكون من الجدل. وقد عمل بعضُ الكتاب الذين يتّبعون تعليمات «تيودور أدورنو» و«ليو بوغات» و«ماكس هوركهيمر» و«هربرت ماركوز»، على أن يرفعوا الاتهامات ضد هذه السلطة، فنددوا بتوحيد الأذواق، وتعميم قانون السوق، والتحكم بمشاهدي التلفاز ودفعهم إلى السلبية. ومن الممكن أن تكون الحتمية التكنولوجية أشدّ تأثيراً إلى درجة أنها تحدُّ القدرة على التمييز عند الموظفين، وتُسبّب في استلاب العقول، بحيث أصبح السباق إلى جلب المستمعين يحصل على المستويات السفلى، ويؤدي بدوره إلى نوع من «الهمجية المنمطة» في ظل مجتمعٍ «مرؤوس وموجّه بأكمله». ولكنْ، هل يُمكن تبرير كل هذه الانتقادات؟ لنشير في البدء إلى أنّ عرض الصور أو التقارير قد ساهم في تعزيز أشدّ المعتقدات حميمية أكثر منه في تحويلها. هذا ويؤكد علم اجتماع التصرّفات الانتخابية على ذلك. فهو يبيّن أنّ التغييرات هامشية ولا تطال إلاّ المتردّدين. فالتوكيدات التي تتجه باتجاه القناعات الأصلية هي التي تنمى. بيد أنه ينبغي إظهار الفروق الدقيقة لهذا الاقتراح الأخير، لأنّ بعض هذه القناعات الراسخة ليست ثابتة تماماً، ولا يُمكن نفي وجود آليات «التفوت»، ولا نفي إمكانية بروز بدائل أخرى. وهناك من يؤكّد،

من جهة أخرى، أنه من المُحتمل أنّ انتشار مراكز الإرسال بكثرة والتقدم المحرز (لأقمار الاصطناعية والشبكات المترابطة بالكابلات) يلبّيان من جهتهما أشدّ المشاهدين تطلباً.

أمّا في ما يتعلق بالتسبب في الجنوح أو في انتشاره، فإن مسؤولية الصحافة أو السينما جديرة بالمناقشة. في العادة، هناك رأيان يتقدّمان: يؤكّد الأول أنّ تقديم الأعمال المستهجنة تدفع الشباب إلى «تحرير غرائزهم الحقيرة». وبما أنّ الأساليب المستخدمة للسطو على سيارة بريدية أو لسرقة منزل ما أو لاحتلاس مصرف يتمّ عرضها بدقة، فإنّنا يُمكننا أن نتوقع الأسوأ. أما مناصرو نظرية «التنفيسية» (التطهيرية)، فإنهم يحسبون بأنّ حلقات العنف أو المشاهد الإباحية تهدّئ الهلوسات وتتّسم بالقدرة على التنفيه وتلافي المعطيات التي نملكها. نعم ربما يوجد أثرُ التحضير، وإنّما يبقى أبعد من أن يكون هو المُسيطر. علاوة على ذلك، لا ننسى أنه لولا هذا الوجود لكنّا انصرفنا في أوقات الفراغ إلى ممارسة أنشطة أقل تثقيفاً.

وكما يقول «فرانسيس بال» في العديد من مؤلفاته، قد يكون اعتماد نمط ناشط مفيد جداً على كل هذه الأصعدة، وقد يساهم في ترصيخ «تجارة الأفكار». وحسب نموذج المستمعين ووفقاً للتفكير في التواسط أو في المواجهة، فإنّنا نرجع إلى جمهور شعبي، أو إلى جمهور قريب، أو إلى التبادلات بين الزملاء أو بين الجمعيات، أو إلى نشر الهويات والقضايا

الفهم Compréhension

لا يهدف علم الاجتماع ـ بالنسبة للتقليد التأويلي الألماني في

نهاية القرن التاسع عشر ، - إلى شرح (Erklären) عدة أنماط من الظواهر شرحاً تعليلياً، وربّما إلى إفهام (verstehen) الدلالات التي ترتبط بها، وذلك من خلال منهجية تفسيرية ترتكز على ما يسميه «مكس فيبر» «وصنعة العمليات النفسية الفردية»، عندما يُدافع عن وجهة النظر الاسمية وكما أشار بعضُ الكتاب، على غرار «ويلهيلم ديلثي» و«جوهان غوستاف درويسن»، لا تكفي العلاقة الإحصائية مهما كانت مُقنِعة، لإشباع فضولنا إذ إنّ العمل الإنساني ينتمي إلى نظام آخر وكذلك تقتضي «علوم العقل» (العلوم الإنسانية Geisteswissenschaften) التي أسماها علوماً «تصويرية خاصة» كلٌّ من «ويلهيلم ويندبند» و«غوردون ألبورت»، «إرتبط بالقيم». وهي تولي أهميةً بالغة لاستراتيجيات الفاعلين وللحرية في أعمالهم ولآثار التجمع .

الصراع Conflit

توجد الصراعات في صميم الحياة الاجتماعية، وتتميّز بشدتها، ودرجة وعي الفاعلين الذين يشاركون فيها، وطبيعة ونسبة رهاناته. من الممكن أن تصل هذه الصراعات إلى مستوى من العنف كبير أو صغير. وهي قد تقوم على توزيع الثروات، أو الوصول إلى السلطة وترويج الأفكار، أو تحويل القواعد. وتأخذ شكل لعبة حصيلتها صفر (ما يربحه أحدهم يخسره الآخر)، وإيجابية (من خلال دمج التعاون والمواجهة)، بل تكون أحياناً سلبية (حيث لا يوجد إلاّ الخاسرون).

وسواء انضوى الصراع تحت منظور «ماركس» أو «دوركهايم» أو استند إلى تأويلات الوظيفيين أو التفاعليين، فإنّ الإشكالية التي تكمن في كلّ النقاشات التي تدور حوله هي «التكامل». يُمكننا إذن أنْ نفكر من وجهة نظر منطق الطبقات وعلاقات السيطرة أو الاستغلال، وأن

تبذل الجهد من أجل تعزيز المعايير الجماعية وتوحيد الضمائر، وتفضيل رؤية جهازية أو إنشاء مقاربة علائقية. وتؤيد هذه المقاربة العلائقية - الموجودة نفسها في مؤلفات «جورج سيمبل» - فكرة أنّ المجتمع هو المكان التجريبي الذي يجري فيه تبادلٌ مستمرٌ بين القوى البناءة والقوى الأخرى المدمرة، طالما أنّ الخلافات لا تنفصل عن المشيئة الاجتماعية حول العرض نفسه بحيث يكون «لا مفر من أنْ يتدخل عنصرٌ جماعي في العداوة». من جهة أخرى، لا تعني المعادلة بين المجموعات أنْ ينعم أعضاء الفريق الواحد بانسجامٍ تام، ولا تنفي بالتالي وجود المنافسات والانقسامات الداخلية وفي الوقت ذاته التحالفات والتكتلات، فالنزاعات تشتدّ ضراوتها عندما يتعلق الأمر بتعارض أفراد متساوين أو متشابهين فيما بينهم. وهنا ينبغي إيلاء أهمية كبرى لإجراءات التنظيم، سواء تعلق الأمر بالقانون أو بالتنظيم، بالتسوية أو بالتفاوض. ونشير في هذا الخصوص، مع «تيودور كابلو» و«لويس كوزير»، إلى أنّ صورة «الثالث» لا تعني الوسيط أو الحكَم فقط، وإنّما تعني أيضاً صورة «ترسيوس جودنس» (tertius gaudens) الذي يستغل العداوة السائدة لتطبيق مشاريعه الخاصة.

وإنْ كان بعض الباحثين قد ساروا على خُطى «كرويرت داهل» و«سيمور ليبست» و«ستين روكان» في اعتقادهم بأنّ تعددّ الارتباطات والمصالح، وتشابك الانقسامات ومحاولات الصلح التي تقوم بها النُخب، كل ذلك يعزّز من استقرار الديمقراطيات الحديثة ويُمكّن من تجنّب «صعود التطرف»، فإنّ بعضهم الآخر يُلفت النظر إلى بروز حركاتٍ اجتماعيةٍ جديدةٍ («آلين تورين»)، وإلى ظروف التعبئة والحشد («أنطوني أوبرشال»)، وإلى عوامل المشاركة السياسية («شارل تيلي»)،

وإلى التوزيع المُجحف للسلطة («رالف داهرندورف») من منظور الخصائص الوطنية («ثيدا سكوكبول»).

المعرفة Connaissance

علم اجتماع المعرفة Sociologie de la connaissance

يُنظر إلى المعرفة تقليدياً بصفتها عمليةٍ تربط بين شخصٍ ومادة، وهي كالمعتقدات والأيديولوجيات قد تُفهم ـ كما قال «ماكس شيلر» و«كارل مانهيم» و«بيتيريم سوروكين» ـ من زاوية ظروف حدوثها وبواعثها الاجتماعية. كما أنّ دراسة العلاقات القائمة بين المعرفة والسلطة جديرٌ بأن يكون موضع اهتمامٍ شديد.

لا بدّ هنا من بعض التذكيرات التاريخية. تُشير في البدء إلى أنّ العلوم الحديثة قد نشأت وتطورت في سياقٍ ثقافيّ يتميز بفكرة العقلانية. يُشكّل العقل العلمي في المدينة اليونانية الطريق الوحيد المؤدي إلى الحكمة، كما أنّ الخلاص ـ أي التوصل إلى وضعٍ من التوازن والانسجام مع أنفسنا ومحيطنا ـ يتوقّف على هذا العقل. إنّ هذا البُعد المعرفي يُمدُّ في «تأمل الصحيح» (من جانب الخلود sub specie aeternitatis). وإنّ اقتنعنا بما يقوله «أرسطو»، ندخل بذلك في «حالة توحيد سامية» يتمّ فيها تجاوز كل تناقضات الوجود والتغلب على الأوهام والمعتقدات الخاطئة والمسلمات الشائعة. بالتأكيد لم يختفِ هذا الوحي ولكنه لا يمكن أن يكون كافياً.

وسواء ركّزنا على الإجراءات التجريبية أو على اختبار النظريات، يجب إيلاء أهمية بارزة للمكون العملاتيّ. يتميز هذا المكوّن بعدّة سمات منها هي:

ـ الخصائص التي تحدد المعرفة لا ترتبط بطبيعة المواد الخاصة التي تنطبق عليها.

ـ ما يهمنا ليس مادية العمل، وإنما شكله.

ـ نواجه كياناً وصفياً، قد نفكر فيه شمولياًعلى شكل عملية ذات مستوى أعلى.

ـ لا تتم هذه الإجراءات على حدة، وإنما تندمج في شبكات قدرة على الاتساع أكثر فأكثر كلّما اجتمعت تعميمات جديدة

ـ إنّ المصطلح الرئيسي فيها هو التحوّل.

وهنا بوسعنا تمييز ثلاث وجهات نظر: الأولى تعود إلى المقاربة التجريبية وتركّز على التحقق من الفرضيات من خلال الاختبار، والثانية تركّز على ضرورة التنظير وتؤيد الابيستيمولوجيا (مبحث العلوم) كما هي عند «باشلار» على سبيل المثال، أمّا وجهة النظر الأخيرة والتي عُرفت مؤخراً، فتقع على مستوى مؤسّسيّ وتقوم بالبحث من المنظور التنظيمي (تكوين الطلاب، التبادل مع زملاء آخرين، سياسة التعميم). هذه التصورات المختلفة لا تتعارض فيما بينها، ولكنها تتكامل، وهي تمكّننا من أن نعرف معرفةً جيدة قيود العمل (مقاييس التناسق الداخلي) ومدى الانفتاح على الخارج (العلاقة مع المجتمع ومع الثقافة)

في هذا الإطار، ينبغي ذكر أعمال «روبرت ميرتون» الذي اهتم في أطروحة الدكتوراة («العلوم والتكنولوجيا والمجتمع في القرن السابع عشر في انكلترا»، ١٩٣٨) بتقدم المعارف في انكلترا في القرن السابع عشر، وأعطى للطهرية بصفتها تجسيداً لـ«الأخلاق الفاعلة»، دوراً حاسماً في هذا الانفتاح. وفي السنة عينها، استنكر كتاب «العلوم

والنظام الاجتماعي» المخاطرَ التي قد تسببها مختلف أشكال الكليانية في استقلالية البحث. وبعد أربع سنوات من ذلك، وضّح كتاب «البنية المعيارية للعلوم» معاييرَ التقاسم والعمومية، واعدم الاهتمام والريبة المنظّمة». بيد أنّ هذه «الأخلاقيات» لا تحظى دائماً بالاحترام، إذْ ينبغي أن توجد الرغباتُ والصراعات في الحسبان. ولا يُمكن حصْرُ الاعتراف بالزملاء، أو تأسيس نظام للمكافآت، أو درجة الامتياز أو الشهرة، في مسألة الإنتاجية فقط. كذلك، فإنّ طريقة تشغيل المختبرات ونماذج التعيين في لجان التحرير أو لجان التوظيف، ليست ثانوية وتخضع لقواعد أو لممارسات غالباً ما تكون جدّ معقدة.

إن مصطلح «النمط الاستبدالي» الذي أدخله «توماس كوهن» إلى الإبستيمولوجيا» في بداية الستينات، يعمق الإرشادات السابقة وينطوي على دلالات متعددة. قد نعرّفه بأنه بنية عقلية واعية أو شبه واعية، تساعد في تشفير الواقع قبل دراسته في العمق». و«يشكل هذا القالب النظامي، مرادفاً «للحياة الطبيعية»، والتوافق الموضوعي والذاتي في آن واحد بين أعضاء الجماعة المحلية المعنية. ويقوم الاتّساق على أدوات التحليل وأطر القراءات وإجراءات التصحيح، كما تتدخل عدة عناصر أخرى ولا سيّما التعميمات الرمزية (وزن الجسم = كتلة الجسم × قوة الجاذبية f=m x g i=v.r) والنماذج (التي تحدد مجموعة التشبيهات والاستعارات المقبولة)، والقيم (التمسك ببعض المبادئ)، والنجاحات المثالية (حلّ الألغاز بواسطة الموارد التي نمسكها). بيد أنه عاجلاً أم آجلاً قد يظهر عدم الكفاية والتناقض ويهددان الصرح بأكمله. وفي هذه الحالة، لن يطول الأمر قبل ظهور وضع متأزم يُؤدي إلى إعادة هيكلة الفكرة بكاملها.

وهناك مفاهيم أخرى تم اقتراحها في مصطلحات تنتمي إلى الابستيمولوجيا (مبحث العلوم) أو أركيولوجيا المعرفة («ميشال فوكو»)، وإلى الحدسية والرفض («كارل بوبر»)، وإلى الفكرة الموضوعية («جيرالد هولتون»)، وإلى الهامشيه الخلاّقه («ماتيي دوغان» و«روبير بار») أو النواة الصلبة («إيمر لاكاتوس»). أما «بيير بورديو»، فيبقى من جهته متعلقاً ببناء «منطقٍ لطريقة أداء حقول الإنتاج الرمزي»، وهو منطق قادر على تبيان «عملية المنافسة والصراع من أجل الاستحواذ على الشرعية». ويشير «بول فييراند» في كتابه «ضد المنهجية» (Against Method, 1975) إلى أنّ الوضع التسووي يترافق مع «نظريةٍ فوضوية للمعرفة» تقوم على قاعدةٍ تتمثل في عبارة «كل شيء على ما يرام» (anything goes). إنّ تفوق الفيزياء الغاليلية على الفيزياء الأرسطية ليس إلاّ نسج وهم. ولقد تجاوزنا مع «البرنامج القوي» لـ«دافيد بلور» درجةً إضافية، إذ إننا بدأنا نؤيد الفكرة القائلة بأنّه «ينبغي إدراك وتحليل الاقتراحات الرياضية نفسها وكأنّها من وحي السياق الاجتماعي». ويذكر بعض الكتّاب، مثل «يهوشوا بار هيليل» و«كارت هابنير»، أنّ العلماء - مثلهم في ذلك كمثل الأبستمولوجيين - ينبغي عليهم تعلّم كيفية تجاوز أفكار الحقيقة والموضوعية. وقد أعاد ذكر هذه النظرية مناصرو «الأثنوغرافيا التأملية» (لا سيّما «ستيف وولغار» و«برونو لاتور»)، ولكنّها تثير عدة اعتراضات بسبب راديكاليتها. وما يُخشى منه هو أنْ لا تقدّم مقاربةٌ كهذه، مهما كانت ضخامة العمل الذي تقوم به، إلا رؤيةً جزئية ومبتورة من «الحياة المخبرية». على العكس من ذلك، ينبغي على ديناميكية البحث أن يُعاد وضعُها في إطارٍ أكثر تأقلماً ويجمع بين الإجراءات الاستدلالية، والمسارات العملانية، وأنماط التقصّي.

الوعي الجماعي Conscience collective

إنّ مفهوم الوعي الجماعي ظهر باكراً وقبل «أميل دوركهايم» بدرجاتٍ مختلفة في علم الاجتماع عند «أوغست كونت»، وفي «علم نفس الحشود» (Völkerpsychologie)، وفي التقليد الكوبي، وهم جميعاً يضمنون تفوق الكل على الأجزاء في المرتبة الأولى. لكنّ هذا المفهوم عند «دوركهايم» يعني «هذه الحالة التمثيلية، والمعرفية، والانفعالية، التي تضمّ، بالإضافة إلى الشخص ذاته، جميع أفراد المجموعة والمصالح والقيم الثقافية». هذه «المجموعة من المعتقدات والمشاعر التي يتقاسمها متوسط أعضاء المجتمع» والتي تُعدّ عامل تكاملٍ وانسقٍ اجتماعيين، تُشكّل نظاماً محدداً له حياته الخاصة، ولا تُقدَّر دلالته إلاّ انطلاقاً من نمط التضامن السائد (وهو نمطٌ ميكانيكي أو عضوي).

الاتفاقيات Conventions

سوسيو ـ اقتصاديات الاتفاقيات Socio-économie des conventions

ظهرت فكرة الاتفاقيات خارج المجالين الاقتصادي والاجتماعي. فمثلاً، بالنسبة للفلسفة التحليلية الانكلوساكسونية، وكما تبدو من خلال بحوث «جاكو هينتيكا» و«سول كريكيه» و«باتريك ساس»، تكمن المسألة الجوهرية في اللغة أو في الناظرية. كما تستند سيمانتية «العالم المُمكن» إلى أشكالٍ أدبية أو علمية أو آنية. غير أنّ تطبيق هذه الفكرة يبدو نافعاً لدراسة المنظمات وهرميات السلطة.

وفي حين أنّ العقد ـ وهو صفة مزدوجة للمساواة والتابعية ـ يربط بين عناصر مجموعةٍ واحدة، فإنّ الاتفاقية لا تفترض بالضرورة وجود

عالم واحد يتقاسمه عددٌ من الأفراد. على العكس من ذلك، إنّها تؤسّس التوافق وتجعل العملَ الجماعي ممكناً. في الواقع، يتعلق الأمر هنا بـ«نموذجٍ قابلٍ للتجديد (في الزمن)، وللتعميم (على فاعلين آخرين)، وللتوفيق (المباشر أو غير المباشر) بين التصرفات ودون وجود تبادلٍ تجاري أو سببٍ متعمدٍ». وبوسعنا أن نُعرّف الاتفاق، مع «جان ـ بيير دوبري» وكتّاب آخرين، كـ«تنظيمٍ يسع من التفاعلات الاجتماعية، ولكنه يظهر للفاعلين في شكل موضوعي». إذن، لا يمكن إبرام معاملة دون وجود إطارٍ دستوري، ولا يمكن أن تشمل الحسابات التوسعية كل المواقف. فبعد تبادل السلعة، يأتي إقامة صلةٍ متعددة الأبعاد، وبعد الأسعار والكميات، تأتي المعاييرُ وتدوين القوانين. وبالتالي، لا يكفي أنْ نربط بين الأجر والعمل (اتفاقية الإنتاجية)، بل ينبغي أن نتساءل، مع «بينديكت رينو» و«روبير ساليه»، عن مخاطر الطرد من العمل (اتفاقية البطالة). وفي الحالتين تقع على عاتق رب العمل مسؤوليةٌ كبيرة. ونشير في هذا الخصوص إلى أن الممارسات الراهنة التي تجمع بين مرونة المداخيل وتنوع الموظفين تترافق مع تطور الأعمال التكوينية [التدريبية] وتكثيف الجهود من أجل إدارة الموارد الإنسانية. دورات تدريبية لإعادة الإدماج، ونشر ثقافة المؤسسات، وتوادٍ قيّمة...

ومن هنا أهمية تمييز السوق الخارجي (الملائم لافتراضات «والراس») عن السوق الداخلي. هذا الأخير يعود، حسب «بيتر دورينجر» و«ميخائيل بيور»، إلى «وحدة إدارية تضبط فيها مجموعةٌ من القواعد والإجراءات الأجور والمنح الخاصة بعامل العمل». ويؤدي العُرف خاصة دوراً مهماً، وهو يظهر عندما تخضع المجموعة إلى «علاقة سُلطوية» أي إلى «عقد يعترف بموجبه المأجور، نحو صاحب

العمل في إعطائه الأوامر بشأن المهمات التي يسعى عليه القيام بها، وذلك مقابل مكافأة محدّدة، وبغض النظر عن نتائج المصنع» ويمكننا أيضاً - مع «لوك بولتانسكي» و«لوران تيفنو» - ذكر «دعائم» أخرى كالتواسط والترتيبات والتسويات. تهدف كل هذه العناصر إلى تعزيز الانسجام بين أعضاء المجموعة وتسهيل اكتساب مؤهلات محددة. كما أنّ النتائج المتحصل عليها لا تتأتى فقط من العامل ولا من المركز المخصّص له: في الواقع، هي تدل على نوعية هذا الازواج (job matching) (مطابقة الوظائف). وفي الحقيقة، تقتضي هذه المواجهة تنشئةً اجتماعية ملائمة.

تسعى إشكالية المنظمة إلى فرض نفسها بعد أن كانت دائماً «مجهولة» أو «مكبوتة»، (وفق الصيغة التي قام كلٌ من «كينيث أرو» أو «هربرت سيمون» بتحديثها). وحسب طبيعة المعلومة وميزات المحيط وطريقة تعريفنا للعقلانية، بوسعنا أنْ نوضح أربع مقاربات: الأولى تشبه التصور الكلاسيكي الجديد، والثانية تدرس علاقات الوكالات (مثلاً: بين الموكل والوكيل، وبين آمر السحب والمتعهد، وبين المحتمي والزبون)، والثالثة تُعنى بآليات المعاملات، أمّا الأخيرة فإنها لا تهتمّ بالمخصصات وإنما تهتمّ بإنشاء الموارد. وأيّاً كانت الرؤية التي تم اختيارها، يحتل التنسيق بين الفاعلين مكاناً بارزاً، كما أنّ الصعوبات التي تعترضنا تتأتى معظمها من:

- كلفة اتخاذ القرار والتي تكون باهظة أحياناً.

- تطور السلوكيات (من نمط المتهرب shirker أو الدرّاج الحر free rider (راكب سري، مجاني).

ـ ظواهر كره المخاطرة.

وحسب الحالات، قد نفكر في عدة استراتيجيات كمساعدة التصرفات الروتينية، وتمكين بعض المتعاقدين من الاستفادة من «حق مسبق»، و ملاك وسائل الرد «تحديد العقوبات»، ومنح مكافآت نقدية، أو توزيع تحمّل الخسائر على جميع الموظفين.

وتصبح التساؤلات أكثر تعقيداً عندما لا تكون المنظمات عبارة عن حادث أو شكل فرعي، وإنما تكون مكوناً سيوبت بارزاً ضمن الأجهزة الإنتاجية: ما هي الشروط اللازمة لكي يصبح مبدأ التكافؤ مبدأ قائماً ومشتركاً، وماذا نقصد بالتعهدات المتبادلة؟ وبشكلٍ أشمل، ما هو مصدر القواعد؟ ما هي ظروف وأساليب تحويلها؟ بالطبع، نحن نملك بعض الميادين المهمة، ولكن تبقى هناك بعض المشاكل غالباً ما تُعتبر الاتفاقيات خارجية، وهذا ما يحول دون توضيح ديناميكيتها المؤسسية من جهة أخرى، إنّ الاتساق الاجتماعي لممارسات التبادل مرهونٌ بالتحاليل في مجال الهبات والهبات المضادة. كذلك، وحتى دون تأييد نظريات «بيير كلاستر» و«رينيه جيرار»، ليست الحال دائماً هكذا.

بالتأكيد، حتى لو كان من الطالع فيه محاولة الإجابة بطريقةٍ مُرضية تماماً على كل هذه التساؤلات، فإنّه يبدو من الممكن رغم ذلك أن:

ـ نحدِّدَ بشكل أفضل الإطار المؤسسي الذي توجد فيه هذه التنظيمات.

ـ نعملَ جاهدين بغية تقريب المفهمات بعضها من بعضها الآخر (قد يترابط بذلك تشبيك النظريات المتصلة «باستثمار الشكل» و«حق الملكية»).

ـ تحقق هذا النقاش على ضوء الأسس المنهجية لعلم اجتماع العمل.

الثقافة Culture

يُشتق هذا المصطلح من كلمة (cultura) اللاتينية (المشتقة بدورها من فعل colere) وهو ينطوي على «أعلى مستوى من التعبير عن الإنسانية». ولطالما كان يرادفه مصطلح «الحضارة» الذي، في معناه الكلاسيكي وبالإحالة إلى «تحسين المواقف» و«تلطيف السلوكات»، يتناقض مع مصطلح الهمجية. ينطوي مصطلح الثقافة على دلالاتٍ متعددةٍ وينطبق على الأعمال الميدانية كما على الإنجازات التقنية، وعلى القدرات الفكرية كما على التمرين الجسدي، وعلى علم الأحياء كما على الآداب والإنسانيات. في العام ١٩٥٢، قام «ألفريد كروبير» و«كليد كلوكهوهن» بإحصاء أكثر من ١٦٠ تعريفاً لهذا المصطلح، وفي الإطار البريطاني فقط.

في كتاب «الثقافة البدائية» (primitive culture) الذي نُشر في العام ١٨٧١، يتكلم «ادوارد تيلر»، الذي كان يعدّ نفسه المتحدّث باسم علماء الانتروبولوجيا، في تعريف الثقافة عن «كل معقّد بما في ذلك المعرفة والمعتقد والفن والأشياء المعنوية والقانون والتقاليد وجميع القابليات الأخرى، والعادات التي كتسبها الإنسان بصفته عضواً من أعضاء المجتمع». ومن زاويةٍ وصفية، تؤخذ هنا بالحسبان مختلفُ المكوّنات، ماديةً كانت أم عملية، أخلاقيةً أم مؤسسية، منظِّمة أم منشّئة للحياة الاجتماعية. وفي العشرينيات، ومع «إدوارد سابير» (وهو لغوي وعالم أنتولوجيا ألماني الأصل، وتلميذ «فرانز بواز»)، لم يتوجّه

الاهتمام فقط إلى العناصر الموضوعية، وإنما توجّه كذلك إلى مكوّنات أخرى، مثل اللغة والتواصل والأيديولوجيات والتصوّرات. ومن هنا، يُولي كل من «روث بينيدكت» و«رالف لينتون» و«أبرام كاردينير»، أهمية إلى التحاليل في ما يخص «النماذج» و«الأنماط» و«الشخصية الأساسية»، إنها «قوالب» حقيقية أو «أشكال نفسية» تنمو من خلالها سمات الشخصية. يجب الاهتمام إذاً بالتنشئة الاجتماعية مع إلقاء الضوء وفقاً للفاعلين، على رؤيةٍ وظائفية («برونيسلاف مالينوفسكي») أو بنيوية («ألفريد رادكليف براون»). وهناك مفاهيم أخرى اقترحها «إيدون ليتش» و«ماكس غلوكمن»، ركّزت فيما بعد على مخاطر الفوضوية والتوتر والتفكّك.

أمّا علماء الاجتماع ـ وكما لاحظ «غي روشيه» ـ، فإنهم ينكبّون على دراسة «طرق التفكير والإحساس والتصرّف التي تكون مُشكّلة شيئاً ما، إنها طرق تتعلّمها وتتقاسمها مجموعةٌ من الأشخاص وتساهم بطريقةٍ موضوعية ورمزية في تحويل هؤلاء الأشخاص إلى جماعةٍ خاصة ومميّزة». غير أن هذا «التطبيع» لا يجعل الأفراد كلّهم متشابهين. ذلك أن حرية العمل التي يتمتعون بها، تجعلهم يستطيعون أن يصنعوا لأنفسهم قناعاتهم الخاصة بهم، وأن يتماثلوا بنماذج جديدة بعض الشيء. لندرس في هذا الإطار، مع «ريتشارد هوغارت»، في كتاب «استخدامات محو الأمّية» (The Uses of Literacy 1957)، وضع بعض العصاميين الذين يواجهون تطلّعاتٍ متناقضة جزئياً. في ظلّ هذا الوضع الحسّاس والمستمر، لا يعرف هؤلاء «المحكومون بالمعرفة» سوى الابتسام ابتسامةً صفراويةً ويائسةً. كما أنّ لهجتهم ومظهرهم الخارجي يكشفان عن حالتهم. إنهم لا يستطيعون غضّ النظر عن سوابقهم،

والمحادثات التي يشركون فيها تجعلهم يدركون المسافة التي تفصلهم عن باقي الطبقات الرفيعة، والشكوك التي تراودهم لا تجد حلاً لها. من جهةٍ أخرى، قد يعمل زملاء العصور العابرة على إزعاجهم، وهكذا يفوتهم الاستمتاع بأبسط الملذات. كما يسبب تواجد عدة ثقافات مشكلةً لدرجة أنَ أنظمة الضبط القائمة ليست بالضرورة متوافقة، كما يُلاحَظ التباين في التصرفات (أو لنذكر عنوان كتاب «بيير بورديو» «التمايز») من خلال الكلام والمسكن ووسائل التسلية. كذلك، نجد أنّ مواجهة عوالم مختلفة قد تؤدي إلى الإثراء أو إلى توتراتٍ قد تشتد كثيراً أو قليلاً. وتشكل هذه التوترات عوامل عدم تأقلم، وهي قادرة على فتح الطريق أمام السلوكيات المنحرفة، سواء تعلق الأمر بالهروب (تناول المخدرات) أو بالصراع (مشاحنات بين الشبان) أو بالأعمال الإجرامية (مثل السارق المحترف).

كان هذا الخيار الأخير السبب في العديد من المُساهمات. هكذا، تدلنا بعض السير الذاتية والشهادات أنّ النشالين واللصوص يشكلون اتحاداتٍ تسود فيها التراتبية. لا يُقبل الهواة، وهم يُمتعون بصفاتٍ تحقيرية. وتبدو المهارة اليدوية والقوة الجسدية من الميزات الثانوية بالمقارنة مع رباطة الجأش والذكاء. ويحلّ التنظيم مكانَ الارتجال. كما تتطور كلُّ عصابةٍ في منطقة محدَّدة ويكون لها مناطقها الخاصة بها وحين يحاول غريبٌ ما أنْ يدخلها، تتوقف المحادثات أو تُوجّه إلى مواضيع جانبية. كما أنّ «العصبية وروح التعاون» يؤديان، في البداية، دوراً كبيراً في الانتساب والتطويع. ويتطلب الاندماج وجود راعٍ أو كفيل. ولا يجد حديثُ الانتساب بنيةً ستقبله إلاّ بعد أنْ يُثبت نفسه. هذا ويذكر «جان لانديسكو» أنّ هذه المرحلة الاختبارية قد تطول، وذلك في كتابه «الجريمة المنظمة في شيكاغو» (Organized Crime in

Chicago) الذي صدر في العام ١٩٢٩. فهناك أتباعٌ محنكون يُشرفون على المنتسبين الجدد ويُسْدون لهم النصائح ويدرِّبونهم. يؤدّي هذا التدريب على واقع الأرض والمتدرِّج بسرعة إلى اختيار القدرات وانتقاء الأكثر اندفاعاً من بينهم. ولا يُستقى التدريب من الكتب، وإنما يحصل بالانغماس في أرض الواقع. ويُرفض كل من لا يتقبل نظام المجموعة كما يجب. يمارس المتهربون مواهبهم في مكان آخر. غير أنّ تجاوز هذه المرحلة بنجاح ينطوي على إمكانية الحصول على مهنة. ويقول «كليفورد شو» في كتابه «جاك رولر» (Jack Roller, 1930) أنه كي يتمّ الاعتراف بالانضمام إلى الزمرة، لا بدّ من تقاسم مفهوم «المهنة» نفسه. ويتكون «قانون الشرف» هذا من التضامن والتعاون. كما يشكّل كلٌ من تبادل المعلومات والدعائم المالية أو اللوجستية جزءاً من «قائمة الشروط». وتكمن الأولوية في طلب المساعدة من الشرطيين الفاسدين، والمُوظَّفين المُرتشين، و لقضاة المتقاضين. ويقضي الولاء للمجموعة اعتماد قانون «الصمت المُطبق». من ينتهكه يفقد من حظوته ويعرّض نفسه للانتقام. ويخلص كلٌ من «تشيك كونول» و«إيدوين ساتيرليند» في كتابهما «اللص المحترف» (The Professionnal Thief) (١٩٣٧) أنّ هذه «الثقافة المضادة» تتناقض مع المعايير السائدة، وقد ينجم عنها بعض أشكال جنوح الأحداث.

وسواء استندنا إلى نظرية «المجالات»، أو اعتمدنا رؤيةً تفاعلية، أو أيّدنا مسلمات المنهجية العرقية، تبقى هناك مواضيع أخرى نوسعنا ذكرها. لنذكر منها على سبيل المثال دراسة أنماط الحياة، أو نماذج الحياة الاجتماعية، أو النقاشات المتصلة بالإقليمية، أو الأصل العرقي، أو تأثير وسائل الإعلام، أو عوامل الإبداع الفني.

الانحراف Déviance

إنّ هذا المصطلح الذي بدأ استخدامه مؤخراً نوعاً ما، قد حلّ مكان مصطلح «عدم التنظيم» أو «المرض». ولم يُستعمل في علم الاجتماع الأميركي إلا منذ نهاية الخمسينيات. ويُقصد به مجموعةُ سلوكيات فردية أو جماعية التي، لكونها لا تتوافق مع الانتظارات والمعايير والقيم التي يعبّر عنها أو يتقاسمها أعضاءُ مجموعة ما، فإنها تتسبّب في خلق جوٍّ من التوترات ونشوب الصراعات، وتثير الرفض وتتسبّب أيضاً في سلسلة عقوبات وتأنيب العزلة ولوم تصيبها. وهناك «فئات» و«مواضيع» عديدة من الممكن ذكرها: التعدّي على الأملاك، أو على الأشخاص، أو على التقاليد، بالإضافة إلى الانتحار، والتسمّم، والأمراض العقلية، والإعاقات الجسدية.

وما يُعدّ قانونياً أو جديراً بالعقاب لا يبقى ثابتاً، وإنّما يتغير حسب البلدان أو العصور، ووفقاً للتصوّر الذي نملكه عمّا هو عادل وما هو مُجحف، وعن الخير والشر، وعن الصحيح والخطأ. ويؤكد على ذلك تطور التصوّرات المتصلة بالجنون. ففي حين أنّه كان يُسمح في العصر الوسيط لمجنون الملك أن يقول الحقيقة بالاستهزاء منها، أصبحت الطِّبابة في القرن التاسع عشر في مكانة الصدارة، وأصبح مشفى المجانين مكاناً يُبْعد فيه المجنون بغية شفائه. إنّ أخذ هذه النسبية

الثقافية بالحسبان ـ «السرقة، وسماح القريب، وقتل الأطفال والآباء، كل ذلك كان له مكانٌ بين الأعمال الشريفة»، هذا ما كتبه «بليز باسكال» في كتابه «الأفكار» (١٦٧٠) ـ ينبغي ألا تجعلنا نتجاهل ما هو أساسي: يتوافق التصرف المنحرف (وكما يقول «إميل دوركهايم» في كتابه «قواعد المنهجية» حيث يدرس التمييز بين «الطبيعي» و«المريض») مع «جرح في الوعي الجمعي»، وهو يوجد في كل المجتمعات مهما كانت درجة تطورها. وليس الزعم بإمكانية وجوده بطريقة أخرى سوى دليلٍ على السذاجة واللاواقعية.

لقد تم اقتراح عدة نظم تحليلية. لنتناول في البدء النموذج الوظائفي. ولندرس هنا النمط الذي استخدمه «روبرت مرتون» في كتابه «العاصر». إذا كان الامتثالي يحرص على القيم المعروفة رسمياً، ويستخدم طرقاً مشروعةً للتوصل إليها، فإن «المبدع» يحدّد لنفسه أغراضاً قيمةً اجتماعياً، ولكنه يلجأ إلى أساليب مشبوهة، إنْ لم تكن مُدانة. أمّا «الشعائري»، فهو متمسك بالحرف أكثر منه بالروح. أما ممارسات «الهرب»، فيمتاز بها أولئك الذين يقرّرون الانسحاب من اللعبة: هذه هي حالة المشرّدين والمدمنين والمسكّعين. وأخيراً هناك «الثائر»، إنّه يرفض الأحكام المكتوبة ويحارب القواعد المعمول بها وفي وسط الاشتغالات، يكمن عدم التلاؤم بين الأهداف والوسائل.

وإنْ نظرنا هذه المرة من زاوية المراقبة الاجتماعية، فإنّ الإنتاج والاستبطان يبدوان بالغ الأهمية. إنّ «هوارد بيكر» على حقّ عندما يقول في كتابه «الدخلاء» (outsiders): «بما أنّ من هو مكلف بتطبيق بعض القوانين (الشرطي، مثلاً) يجد في هذه المهمة سبب وجوده وتتوقف سلطته في إطار مهماته على شرطيين. ينبغي عليه أولاً تبرير

وجود وظيفته، وثانياً أن يكسب احترام أولئك المكلّف بهم» هنا، لا تنفصل المخالفة عن الوسم. إذ ترتكز قدرة مجموعات النظام ذات المستوى الرفيع، على استخدام وظائف الجزاء المختلفة غالباً ما ينجم عن هذا «الوسم» (labelling)» أثر التشويه ويمكننا بالتالي ضم «محورين» كبيرين أحدهما يمثل صيغة الأفعال المرتكبة، ويمثل الآخر ردود الفعل أو الأحكام التي نمت إثرتها. يرى «إيرفن كوفمن» و«يدوين ليمرت» أنّ الانحراف يشكّل بدايةً لعملية الصيغة ولبناء المعقدة. وهنا تتدخل علة ثوابت: درجة التكامل، وروابط القوة، والأحكام اسظامية والسياق الزمني والمكاني، ورسوخ وسائل الإعلام، ووجود أو غياب الصراعات الثقافية

لا ترغم هذه الرؤى توفير فهمٍ شاملٍ لتلك الظاهرة، على الرغم من كونها جدّ نافعة لشرح بعض المظاهر الخاصة والمتصلة بالأعمال الإجرامية. وهناك طريق آخر بوسعنا أن نسلكه أيضا وهو يتلاقى جزئيا مع تعليمات كبار الكلاسيكيين على غرار «سيزار دي بيكاريا» و«جيريمي بنتهام». في هذه الزاوية، نتكلم عن الاستراتيجيات والعقلانية الذاتية وعن الأرباح والخسائر، وعن الفرص والمواقف، أي عن الأسواق والمنظمات وشبكات النفوذ والعلاقات.

علاوة على ذلك، هناك مقاربةٌ متعددة الأنظمة وهي تقوم بالعمل مع نظريات علمية أخرى، من بينها علم السكان، وعلم النفس التجريبي، وعلم الاجتماع اللغوي، وهي تتجه نحو التطور منذ بضعة سنين، وذلك نتيجة لفت الانتباه إلى جرائم وجنح جديدة، مثل التزوير المعلوماتي أو الاغتيالات الإرهابية أو تهجير الشعوب كما تركز على التدخل الوثيق بين أماكن المنشأ وسير الحياة الذاتية وبين الاختلافات الفئوية والتعليمية.

الجدلية Dialectique

في الأصل، كان يُنظر إلى الجدلية ـ مع «زينون دينيه» ـ بصفتها «فن الحوار» أو «المناقشة في النقاش باستعمال الأسئلة والأجوبة» وتقسيم الأشياء إلى «أنواع» و«أصناف». وهي تجمع أشكالاً عديدة منها المثالية الهيغلية والمادية التاريخية. في العادة، لا يماثلها الرواقيون والفلاسفة المدرسيين بعلم البيان وإنّما بالمنطق الشكلي، وهي ترجع إلى الوهم أو الصوفية في منظور «كنت». في الواقع، يُنظر من مقاربة كهذه، تأمين اتفاق فكرنا مع ذاته، وقد تُعرف كعملية ترتقي من خلالها الروح عن المظاهر الملموسة لتبلغ المبادئ الأولية وأشد المفاهيم شمولاً، بغية اختبار البنية وإظهار بديهية الحقائق والوقاية من الأخطاء والضياع و«الأفكار عبر الجدلية» الأخرى. يتجلّى هذا التوتر القائم بين الحب والواجب، وبين الغايات الفردية والعدالة العالمية، في التوكيدات المتناقضة التي يبرز من خلالها عرضٌ شامل وجامع للروح المطلقة وصراع الطبقات.

في الواقع، تقع فكرة التناقض والازدواجية في صميم الحججية، كما تظهر التناقضات بين الشخص والمادة، وبين ما هو نظري وما هو تطبيقي. وهناك تفاوتٌ مماثلٌ، ولكنه غير واضح ويؤدي إلى تجاوزاته الخاصة. لنعطي مثالاً: في التقليد الماركسي، يعود الاغتراب إلى عملية تحريج ويشكل خروجُنا من أنفسنا معاناة ومهانة عندها يصبح الإنسان غريباً عن نفسه. تتجسد المادة في الفعل الإنتاجي، وتكتسب وجوداً مستقلاً إنّه تشيئاً ولكنّ هذا التحريج لا يكون كاملاً بتاتاً. إنّ العمل الذي يراه «فريدريك هيغل» «رغبةً مكبوحةً» يكوّن ويربّي. كما أنّ العمل الحقير يمنح العبد فرصة ليتمكن من تجاوز وضعه التعيس.

إنه يتعلم أن يتنبأ وأن يفكر. وهكذا يتوصل إلى الذكاء والعقل. وعلى العكس من ذلك، فإنّ السيد الذي يبدّد ثروته بتبذيره، محكوم عليه بالبطالة والمتعة. كما أنه لا يملك المستقبل ولا يتحكّم به. يمكّننا الإنتاج إذن، وباعتباره وسيلة للسيطرة، من أن نتحرّر من العديد من أحداث الحياة المبتذلة. كما إنه يوصلنا إلى عالم الثقافة.

كذلك، أعاد الكثير من الكتّاب ذكر هذا الموضوع في الخمسينيات، وفي مقدمتهم «جان بول سارتر» و«جورج غورفيتش» و«هنري ليفافر». إنّ إتحاد الأضداد يعني المبادلة والقطبية والتوريط المتبادل والسببية الدائرية. ويندرج في حركة المجموع ويعني حسب الظروف، الوعي أو تعهد المناضل أو الإرادة في التحرير. يلفت هذا التطبيق العملي ـ المجرد من معانيه السياسية والأيديولوجية ـ الانتباه إلى وجود «نتائج غير مأمولة» أو آثار بارزة. وتشكّل النبوءة التي تتحقق من تلقاء نفسها «خير دليل على هذا». يقوم الزبائن بعمليات سحب مكثفة لأرصدتهم. ويصبح الإفلاس الذي يُخشى منه كثيراً أمراً واقعاً.

يقول «لوسيان غولدمن» في كتابه «الإله الخفيّ» (Le Dieu caché. Paris, Gallimard, 1955, p. 187) أنّ أهم خطر ينبغي هنا الوقاية منه يبقى «اتخاذ موقع موحد الأطراف. إما «نعم» وإما «لا». ومن ثم، فإنّ «باسكال» كان قد اكتشف، قبل قرنين من «هيجل»، أنّ «الوسيلة الوحيدة لإدراك الواقع الإنساني» تكمن في أن نقول «نعم» و«لا»، وأنْ نجمع بين الطرفين»، وأنْ نتجاوز التناقض من خلال فكرٍ يخطّ طريقه بنفسه ساعياً إلى جمع الماضي والمستقبل والمعرفة والقدرة والذات والآخر. وهذا يفترض علماً «منسوجاً من شبكة مزدوجة هي التجربة والعقل»، ويكون قابلاً لأن يصبح كاملاً وقابلاً للمراجعة في آنٍ واحد.

التربية Éducation

علم اجتماع التربية Sociologie de l'éducation

يُقصد بمصطلح التربية، بشكل عام، «ما يغيّر صفات الإنسان أو ما ينتج عن هذا التحول، مقصوداً كان أم غير مقصودٍ». ويتحدد هذا المصطلح خصوصياته حسب المجالات (سواء تعلق الأمر بالعلوم أو الفنون أو الدين)، وحسب المستويات (مثلاً، تقسيم التعليم إلى ابتدائي وثانوي وجامعي)، وحسب النماذج (تكوين أساسي أو مستمر، متخصص أو مراقب). إنّ هذا «العمل الذي يُمارس على الآخر، من أجل تنمية شخصيته» - كما كان يحب أن يؤكده كتّابٌ عديدون في ظل الجمهورية الثالثة، على غرار «ألفريد بيه» و«فرديناند بويسون» - يشكّل قبل كل شيء «وسيلةً يستخدمها المجتمع لتجديد أوضاع وجوده الخاص» ولكنه أيضاً يمثل «عملاً ينبع من السلطة والاحترام» وتتلخص وظيفة هذا العمل التنبيهية في اكتساب السلوك الجيد أو «تعلّم الحرية باشتراك الوصايا وقدراتها العفوية»، كما قال «إيمانويل مونييه».

تاريخياً، نلاحظ تغييراتٍ كبيرةً في الطريقة التي عرّف بها علماء الاجتماع المشاكل التي تطرقوا إليها، وكيفية معالجتها. فمثلاً قد تُعدّ المدرسة وسيلةً ترويج أو وكالة انتقاء أو هيئة للتنشئة الاجتماعية. في بداية القرن العشرين، كانت مقاربة «دوركهايم» تقوم على أصل المناهج

التعليمية وتطور المضامين الانضباطية وأشكال التنظيم. ولم تظهر البحوث الكبيرة من حيث الكمية في فرنسا، حتى بداية الستينيات (خصوصاً تلك التي قام بها المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية). كذلك وفي العصر ذاته، يدل نشر تقارير كل من «كولمن» في الولايات المتحدة (١٩٦٦) و«بلودن» في بريطانيا العظمى (١٩٦٧) على طموح مماثلٍ، وهي تلتقي مع النتائج الرئيسية لدراساتٍ أخرى، أو لدراسات أحادية، مثل تلك التي قام بها «ألين جيرار» أو «روجيه باستيد».

إنّ دراسة المهن المدرسية وعدم المساواة المقترنة بها قد أثارت الكثير من الجدل. فبعضهم، على غرار «كريستيان بودولو» و«روجيه إستابليه»، يفكر في إطار الجهاز الأيديولوجي والإدارة المهيمنة، أو بلغة رأس المال الثقافي وإعادة الإنتاج. وكما يقول «بيير بورديو» و«جان كلود باسرون» تتعارض الورثة مع «أصحاب المنح». هناك أمران يُركّز عليهما، وهما: الموارد المالية والمستوى التعليمي للأهل. وعلى العكس من ذلك، هناك آخرون ـ على غرار «ريمون بودون» و«محمد شيركاوي»، وفي إطار نظرية نظامية للانتقال ـ يفضّلون التركيز على عقلانية الفاعلين من خلال هذا التحكيم بين عناصر ثلاثة: التكاليف / المخاطر/ المنافع.

من جهةٍ أخرى، إذا كانت التربية قد اعتُمدت بصفتها عملية نقل، فإنه يصبح من الشائك أن نهمل أولئك الذين هم إلى جانب التلاميذ، أي المدرسين. لطالما عُرِّف المدرِّس كممثِّل بسيطٍ للمؤسسة، إلا أنّه في الواقع يوجد في صميم الجهاز. وتتحقق من خلال أعمال «روبرت روزنتال» و«ليونور جاكوبسون»، أن اتجاهات الأساتذة وأحكامهم قد يكون لها دور مهم في نجاح الأطفال. وقد سمحت الأبحاث الأخيرة

لمعرفة تركيب هذه المجموعة، وميزاتها الديموغرافية، وممارستها التربوية معرفة أفضل.

ومن الممكن تسليط الأضواء على مواضيع أخرى منها

مضمون وبنية المعارف والرسوب والانتقال المهني و لأداء الداخلي للمؤسسات والإجراءات التوجيهية ولتعميق أحد هذه الاستفهامات بإمكاننا أن نرى مساهمات «جان ميشال برتولو» و«ماري دورو بيلا» و«فيليب إيزمبير جامتي» و«لوسي تانغوي» ومن منظور أكثر توليفية، «جان كلود فوركين» الذي يوضح الرأي الأنكلوساكسوني كما يظهر من خلال المناهج والبرامج الدراسية.

تؤدي الاستراتيجيات والتصورات العائلية دوراً أساسياً أيضاً، وهي تلبّي أهدافاً متعددة. نادى دي سنجه، بإمكاننا أن نقيّم كل ما يتعلق باستعمال الأدوات: عندها، يقترن التنظيم الذاتي بالتكيّف. وهناك خيارٌ آخر ممكن ألا وهو التعبيرية هنا، نركز على الانتباه والإبداع (الإحساس) والولاء إلى المجموعة والتضامن معها (التعاون). وحسب الظروف، يجنح الأهالي إلى تفضيل القهر أو التحضير، والإشراف أو الإقناع، والعقاب أو الدعم العاطفي. وينبغي ألا تمرّ درجة تفاصل المهمات بين المشتركين مرور الكرام، والأمر سيّان بالنسبة لأنماط التسيير مع هيئات أخرى (على شكل تفويض أو توسط). ويمكّننا التحليل العنقودي (clusters) من تمييز ثلاثة أنماط تربوية كبيرة، ألا وهي: الأمومية والنظامية والتعاقدية. هذا النمط الأخير، وخلافاً للنمطين الأول والثاني، يستند على الخلق والتناغم أكثر منه على السلطة أو على الاستقرار المعياري وهناك نتيجة أخرى: بينما نتقدم في النظام الهرمي تزداد أهمية اللجوء إلى التفاوض والاستنجاد بموارد

المحيط. والآن، عندما نجمع بين الانساق الداخلي (لتحكيم بين الاندماج والاستقلالية الفردية) والإدماج الخارجي (انطواء أو انفتاح على الآخرين)، فإننا نحصل على صورة جديدة: عائلات توصف بـ«الحصن» أو «المتصاحبة» أو «المتوازية» أو «الجماعية». ويرتبط بكل نوع نمط نمو محدد: النظامي، والموصوي، والكاريزمي، والترابطي. أضف إلى ذلك أن الممارسات التربوية تختلف باختلاف الجنس (ذكر أو انثى)، ومكانة الولد وسط أشقائه (البكر أو الأخ الأصغر).

الصفوة Élite

يُقصد بهذا المصطلح، عادةً، فئة اجتماعية مكوّنة من أفراد يشغلون في مجال خدمتهم مراكزَ مرموقة، سواء تعلق الأمر بالراتب أو النمو أو الكفاءة أو الموهبة. في كتاب «بيان علم الاجتماع»، الصادر في العام ١٩١٦، يُلفت انتباهنا «فيلفريدو باريتو» إلى مقياسٍ آخر يُعتبر أكثر أهميةً ويتمثل في ممارسة السلطة وتوجيه الأعمال في النطاق السياسي الذي تحتكره الطبقة الحاكمة. وينبغي أن تعمل هذه الطبقة، بغية استمرارها، على استصفاء كلّ من يستحق ممارسة السلطة ويستطيع ممارستها، وعلى نبذ كل أولئك الذين لا يملكون المؤهلات المطلوبة وهنا قد يبدو أيّ حصرٍ مؤذياً. اهتم «غيتانو موسكا»، ـ ومن ثم في نهاية الخمسينيات «ريمون أرون»، وحسب الأساليب الخاصة بكلّ واحد منهم ـ بموضوع انتقاء النخب هذا. وفيما بعد ندد كل من «روبرتو ميشيل» و«شارل رايت ميلز» بهيمنة الاوليغارشية أو احتكار الدولة لأجهزة الإنتاج، أو بشكل أعم للمجتمع بأكمله.

وعلى عكس تفسيرات هذا الطرز الأحادي (وهو يشبه تقليد

ماركس، الذي يؤكد على الهدف المشترك والتصرفات المتجانسة)، لا بدّ من الإشارة وخصوصاً بعد لتحليلات التي قام بها «روبرت داهل»، والمخصصة للسلطة التعددية ووجود مراكز قرارات متنوعة، وشبه مستقلة، ومتخصصة، وتنافسية في آنٍ واحد. وقد تكون توقعاتها ومصالحها متقلبةً أو متناقضةً حسب السياق والموقف كما أنّ المقارنات الدولية التي قام بها «روبرت بوتنام» و«إيزرا سليمان» تزوّدنا بتوضيحات إضافية في هذا الخصوص

البحوث Enquêtes

من النادر أن لا تستند التقصيات اعتماداً كلياً أو جزئياً، مباشراً أو غير مباشرٍ، إلى معلومات مُتحصّل عليها من خلال البحوث، سواء كانت لدراسة الصفقات أو من أجل التصويت، أو وضع الإحصاءات المتعلقة بالتراث، أو توزيع المواطنين العاملين من الشعب حسب القطاعات أو المناطق.

أمّا في ما يتعلق باستطلاعات الرأي، فيمكن استخدام عدة تقنيات ترتكز أهميتها على قانون الأعداد الكبيرة. بعضها ذو طابع احتمالي (تقدير منتظم أو من وقت لآخر)، وبعضها لآخر يرتكز على قاعدةٍ تجريبيةٍ أو على تصاميم اختباريه. في حال وقوع خطأ ما في لملاحظة أو في حال عدم الإجابة (تتوقف كثرة عدم الإجابة على الأسئلة المطروحة ومستوى الالتزام، والميراث الثقافية والاجتماعية للأشخاص الذين تتم استشارتهم). وقد تتدخل جوانب إحصائية. عندها، نعمل على «التقويم» أو «المشابهة» وفي الحقيقة، يتوقف اعتماد أحدُ هذين المنهجين على حاجات لتحليل واللوازم المادية.

هكذا، قد تكون المقابلة شبه توجيهية، وفقاً لما تهدف إليه، إلى الإشراف، أو إلى التحقق، أو إلى تعميق موقفٍ ما أو مجالٍ ما. ولإتمام هذه التبادلات ينبغي توافر عدة شروط منها: خلق جو من الثقة، وإمكانية الوصول إلى اللغة، وتحفيز المُجيب، والسياق الرمزي والمكاني. وقد يظهر من وقت لآخر أن «إعادة التحفيز» أمر ملائم، كاستعمال «المرآة» أو «الصدى» مثلاً وهو غالباً ما يعتبر تكرار كلمةٍ أو عبارةٍ، أو دعوةً لمتابعة الفكرة. كذلك، فإنه من الممكن الاعتماد على «الأمثلة المضادة»، أو ذكر حجج دامغة، أو التظاهر بالجهل (وهذه تقنية تُسمّى «عدم الفهم الإرادي»). وهنا أيضاً، قد يحدث تفاوتٌ مرتبط بالتكييف الشفهي أو آثار التفرد، أو الامتثالية أو الهالة. ونعطي الملاحظة نفسها فيما يتعلق بإعطاء الاستفتاءات. يتم إلغاء النفي والغموض والمصطلحات المجرّدة أو التي تحتوي على معنيين

وأياً كان الخيار (صياغة شاملة «كيف تتوسم مستقبلك؟» أو محدّدة. «هل كنت بعد ظهر البارحة في المكتبة؟» أو تخييرية «ستذهبون إلى شبه جزيرة كروزون في تموز أم في آب؟» أو بيرارية «ماذا تعمل لو أنّك حصلت على سنة إجازة سبتية؟»...) ـ لا بدّ من أخذ بعض الاحتياطات خصوصاً ـ وكما أشار «أندريه غيتيت» في كتابٍ مخصّص لمنهجية المقابلات (Paris A Colin, 1983, p. 18) ـ، «لأنّ نوعية بدلة من تويد وشكل ياقة القميص، وتجعدة شعر الشوارب، كلّ هذا قد يشكل علامات جد متكلّفة، ويدل على الفرد أو الحالة أو الوظيفة أو النيّة».

تندمج كل هذه العناصر في «سلسلةٍ إحصائيةٍ» جد معقدة، ويتدخل المثقف والمبرمج ووسائل الإعلام، كلٌّ حسب مستواه وحسب

النماذج الخاصة، خلال عملية الترقيم وتشغيل الملفات أو نشر النتائج.
أمّا في ما يتعلق بالدراسات الأحادية ودراسات الأحوال، فقد تكون مهيئة ووصفية وتدعم تحليلاً أشمل. ونشير هنا إلى الأعمال الرائدة في العصر المنصرم لـ«فريدريك لو بليي» وللدكتور «لويس رينيه فيليرميه» وهناك مساهماتٌ مشهورة أخرى مثلاً دراسات الزوجين «ليند» («روبرت» وزوجته «إلين ليند») المخصصة لمدينة «ميدلتون» في العام ١٩٢٩ (Middletown)، ودراسات «ويليام واربير» المتعلقة بظروف المعيشة في مدينة يانكي في العام ١٩٤١ (yankee city)، ودراسات «صاموئيل ستوفير» المرتبطة بتصرفات واتجاهات الجنود الأميركيين خلال الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٩ وفي اللغة الفرنسية، نذكر بحثاً قام به «ألين جيرار» في العام ١٩٦٤، وعنوانه «خيارالزوج»، والبحثين اللذين أجراهما «إيدغار موران» عن «تحول بلوديميت» (١٩٦٧) و«شائعة دورليان» (١٩٦٩).

علم الأخلاق Éthique

لنتوقف في البدء عند معنى «الأخلاق» (morale). يُقصد بهذا المصطلح ـ المشتق من كلمة «موس» mos اللاتينية (التقاليد والأعراف) حسب المعنى الكلاسيكي ـ، التصورات والتمثلات التي تساعد البشر على إدراك الخير والشر، وما هو صحيح وما هو خطئ، كما يُقصد به العلم الفلسفي الذي يتناول جميع هذه المسائل. يرى «أميل دوركهايم» و«لوسيان ليفي ـ بروهل» أننا قد نعتبر الضرورات والواجبات مادةً علميةً يجب دراستها «في نفس الفكر والطريقة اللذين نعتمدهما لدراسة باقي الوقائع الاجتماعية»، لا سيّما وأنّ «بعض القواعد قد تتميز بسماتٍ خاصةٍ»، وأنّه من الممكن بالتالي «مراقبتها ووصفها وتصنيفها والبحث

عن القوانين التي تشرحها». غير أنّ هذه المجموعة من الغايات والقيم والإرشادات، لا تشكل «نظاماً جوهرياً لممارسة العقل العالمية». وربّما تشكل «المنتج التاريخي لأنشطة البشر الذين يعيشون في مجتمع ما»، كما أنّ التنظيم والعزم لا ينفصلان عن الاندفاع والتحاور

أمّا مصطلح «علم الأخلاق» (éthique) المشتق من كلمة «إيتوس» (ethos) اليونانية، فإنه يقتضي وجود عمل هدم، وإرادة العودة إلى المصدر، وبشكل عام تأمّل الأسس التي تتجاوز التقنيع أو عرض مدونة الواجبات. وغالباً ما يُخلط بين هذين المصطلحين في لغة التخاطب، غير أنهما يحافظان على خصوصيتهما، ويندرجان في رؤيةٍ ذات طابع أخلاقي. أياً كان المصطلح الذي وقع عليه الاختيار، لا يَسعنا إلاّ استنتاج أنّ الاهتمامات التي تتجلى في هذا المجال لا تقتصر على مجرد التمني بتفسير التشريع حول تمويل الأحزاب، ولا حتى على الانفعال الذي تثيره «الأعمال» في الرأي والفضائح الأخرى أو التعريض للشبهات التي تنشرها الصحافة بانتظام. ولكن تدفعنا هذه الاهتمامات إلى القيام بدراسةٍ وافيةٍ «للعلاقة مع الآخرين» أو كما يقول «هانس جوناس» دراسة «مبدأ المسؤولية».

إنّ «نداء الأخوة» و«ضرورة الاستغاثة» يعكسان إشكالية الأوامر أو المخالفات، أو ـ إنْ تكلمنا من وجهة نظر «فيبر» ـ يشيران إلى إشكالية القناعة والمسؤولية بالإضافة إلى الاقتناع بفكرة «الحدود التي يفرضها الإنسان على نفسه، ويُقرّ بها ليتواجد على الصعيد الإنساني». فمثلاً، ما هو الموقف الذي نتخذه إزاء نقل الجنين، والتلقيح بالأنبوب، وتجميد المشيج الأولي، والتلقيح الاصطناعي بعد الوفاة؟ وإنْ كان لا يكفي التماثل بنماذج خارجية وسامية، علينا في المقابل «احترام قدرتنا

الخاصة على التدخل»، وهي مهمة تترافق، وكما يقول «بول ريكور»، مع استنكار «العقل المغلق»، الذي «يعتبر حوسب كاملة من الواقع غير متداخلة». أمّا مظاهر الانحراف فهي كثيرة، منها: الاتجار بالأعضاء، والتجارة بالأجنة، والتلاعب الجيني.. دون أن نغفل احتمال نشوب الصراعات الأسرية وذكرها لمن تهمّه مسألة حق البنوة. وهنا نتحقق من أهمية اللجوء إلى علم الأحياء، بل إلى التحليل النفساني والتاريخ والأنتروبولوجيا. ونشير أيضاً إلى مناقشة نظرية «ليسريك كولاكوسكي» المتصلة بالدفاع عن الوسطية الأوروبية، وصحة التمييز بين الذاتية والخصوصية، وتوضيح «التناقض في المساواة بين الثقافات».

وإذا «كان الأنا شخصاً آخر»، وإذا «لم يكن الكائن سبب وجوده الخاص»، وإذا «كان العالَم هو عالم حيوانات»، عندها ـ وكما يقول «إيمانيل ليفياس». «نحن من نؤسّس النظام وليس العكس»، لكون تعزيز القيم العالمية يُسهم في التمرن على الاختلافات. وخلافاً لذلك، يجنح بعض مفكري «ما بعد الحداثة»، مثل «جان فرانسوا ليوتارد»، إلى اعتماد نظريةٍ تؤكد «أنّ ما يهمنا قبل كل شيء قد أصبح اختلاف الشك الذي لا حل له أكثر مما هو الحوار، والاختلاف أكثر من الاتفاق، والتردد في اتخاذ القرار أكثر من اتخاذه، والتفرّد واللاقياسية أكثر من الوجود أو البحث عن نقطة مشتركة».

هذا الرفض لوجود «مجموعة تواصلية» (الذي تمتاز به «مدرسة فرانكفورت») يبدو لعديد من المراقبين بالغ الضرر، لأنّ من يدافعون عن هذا الموقف لا ينظرون إلى العقلانية إلاّ من زاوية مفادها الوسائلي، ويرفضون تقبّل فكرة أننا نستطيع التوصل إلى التفاهم بين

الأشخاص، وبالتالي إلى إقامة التوافق. وإذا قبلنا هذه الأقوال، قد يغيب عن ذهننا إحدى أهم التعليمات التي تتضمنها بلاغة «بيرلمن» الجديدة، وهي أنّ «وجود حججية غير ملزِمة ولا تعسفية، يعطي هو وحده معنىً للحرية الإنسانية، شرط اتخاذ خيار عاقل». كذلك فإننا نجهل أنّه خلال الحوار «لا فرق بين يهودي ويوناني، أو بين عبد وحر، أو بين رجل وإمرأة» («رسائل القديس بولس»، ٣، ٨٢). ويبدو لنا أن مبدأ العالمية، كما فهمه وقعّد استنباطه كتّاب عديدون على غرار «فرانسيس جاك» (فلسفة الخطابة) أو «جون راولز» (المقاربة التعاقدية)، لا يجدر بنا أن نفقد الثقة به، بل على العكس من ذلك، ينبغي علينا تعزيزه رغم غموض بعض النقاط فيه.

المركزية الإثنية Ethnocentrisme

يُقصد بهذا المصطلح الجديد، الذي وضعه «ويليام سمنر» في العام ١٩٠٦، موقفٌ من يعتبرون أنّه ينبغي تفضيل طريقتهم الخاصة في الوجود وفي التصرف أو في التفكير على كلّ الطرق الأخرى. إنّ هذه الذاتية ـ وباعتمادها على تشابهٍ شديد بين الفرد والمجموعة التي ينتمي إليها، وعلى تأكيد تفوّق بعض القيم والمعتقدات والتمثلات ـ تُعد اتجاهاً أو موقفاً فكرياً يقوم على الرجوع إلى القواعد والمعايير الخاصة المعتادة للحكم على الآخرين والقيام بالتمييز بين «الهمجيين» و«المتحضرين»، وغالباً بغيه الحفاظ على المثال الأعلى «للنقاء» أو «الأصالة». وكما أكّد «ميلفيل هيرسكوفيتس» و«ألفريد كروبير» و«كلود ليفي ستروس»، فإنّ تصرفاً كهذا لتصرّف يقترن برفض تنوع الثقافات، ويُعدّ عادة مرادفاً لعدم التسامح وكره الأجانب والعنصرية ووصم الآخر بالعار.

المنهجية الإثنية Ethnométhodologie

هذه المنهجية تيار من تيارات علم الاجتماع الأميركي، ظهرت في نهاية الخمسينات واستوحت مضامينها من عدة مصادر، ولا سيّما من فلسفة الظواهر والهرمونطيقا والتفاعلية الرمزية. نذكر من أهم مؤسسي هذا التيار «أرون سيكوريل» و«هرفيي سانشر» وخصوصاً «هارولد غارفيكل». هذا الأخير هو أحد طلاب «تالكوت بارسونز» القدماء في جامعة «هارفارد»، نشر في العام ١٩٦٧ كتاباً أساسياً عنوانه «دراسات في المنهجية الإثنية Studies in Ethnomethodology»، حيث نرى تأثره الواضح بمؤلفات «إدموند هوسرل» وتعليمات «ألفريد شوتز». وتهدف أبرز المهمات إلى معارضة التعريفات «الموضوعانية» و«العلمنة» للواقعة الاجتماعية، والمرتكزة على القطيعة مع المعنى الشائع. وقد تم التركيز على عدة مفاهيم بعضها أُخذ من العلوم الأخرى، كالألسنيات، ومن هذه المفاهيم:

ـ مفهوم «التنميط» من خلال «تمثيل الحياة اليومية»،

ـ شروط «الدلالية»، أي مجموعة التحديدات التي تتعلق بكلمةٍ ما أو بوضع ما، طالما أنّ أيّ تصرف أو قول منطوق يحتوي على «الشعور بالنقص»،

ـ مفهوم «الانعكاسية»: تكون الإحالة إلى الممارسات اللغوية في بُعدها السياقي، سواء تعلق الأمر بسيرة حياة المتكلمين أم بنمط المحادثة،

ـ مفهوم «قابلية الوصف»: لا يبقى المجتمع على حاله دائماً،

ولكنه يختلف باختلاف الزمان والمكان (يشارك كل فاعل بـ«تعريف الموقف»).

تتنوع الدراسات التي أُنجزت في هذا المضمار، وهي تولي أهمية للمراقبة و«التتبع الحطي» (tracking) وللعمل الوثائقي، وترتبط بالإجراءات التوجيهية («هيو ميهن») كما بأداء المحاكم عملها («لورنس ويدير»)، وكذلك بالعمليات التنظيمية («دون زيميرمن») كما بالبحث العلمي («ميخائيل لاش» و«إريك ليفينغستون»)، وبإدارة الموت في الخدمات الاستشفائية («دافيد سودناو») كما بالاستراتيجيات والتمثلات ضمن مجموعات بقاء كاليفورنية («مارشال شومسكي») يحتل هنا مكاناً كبيراً كلٌّ من الروتين والشعائر والسلوك الاعتيادي.

في الواقع، هذه المقاربة التي طالما كانت محصورة في مباني بيركلي ولوس أنجلوس وسانتا باربارا، والتي شبّهها المنددون بها أحياناً بنوع من «طائفة» تتشرب بالذاتية وتستسلم للحشو والابتذال، قد انتشرت شيئاً فشيئاً في البداية، في الساحل الشرقي، ومن ثم في انكلترا (لندن ومانشستر)، وفي ألمانيا (بيلفلد)، ومؤخراً في فرنسا ولكن بصعوبة، مع الإشارة إلى أنّ أهم النصوص (أغلبها على أي حال) لم يُترجم إلى الفرنسية حتى الآن.

الواقعة الاجتماعية Fait social

يُقصد بمصطلح الواقعة الاجتماعية، حسب ما ورد في كتاب «قواعد منهجية علم الاجتماع»، «أي طريقة عمل، محدّدة أو غير محددة، بإمكانها ممارسة ضغط خارجي على كل فردٍ منّا». ونوضح هذا المفهوم بمثالٍ استوحيناه من الكتاب نفسه «عندما أقوم بواجباتي كأخٍ أو كزوج أو كمواطن، وعندما أفي بالالتزامات التي تعهدت بها، فإنني بذلك أقوم بواجباتٍ محددةٍ خارجةٍ عني وعن أعمالي، في نطاق الحقوق والعادات، وحتى لو كانت هذه الواجبات تتوافق مع أحاسيسي الخاصة، وأشعر في داخلي أنها تشكّل الواقع، فإنّ هذا الواقع يبقى رغم كل ذلك موضوعياً، ذلك أنني لست أنا من صنعه، بل تلقيته بواسطة التربية»

وفي هذا المعنى تكمن خصية رسالة «دوركهايم». إنْ كان الفرد هو الذي يُخلق من المجتمع وليس العكس، فإنَّ تفسير ظاهرة اجتماعية ما تقضي بأن «نبحث عن السبب الجوهري الذي يؤدّى إليه فعلياً وأن نبحث بطريقة منفصلة عن الوظيفة التي تقوم بها» وبما كان الرابط السببي يكمن في «الصلة الناتجة عن طبيعة الأشياء»، فإن ما ينبغي فعلُه إذن هو أن نُبعد عن العلم أيَّ فكرةٍ سابقة وأن نتخذ موقفاً أو اتجاهاً عقلياً مماثلاً لاتجاه الفيزيائي إزاء موضوع بحثه.

العائلة Famille

علم اجتماع العائلة Sociologie de la famille

تشكّل العائلة من حيث هي موضوع البحث نقطةَ التقاءٍ مميزة بين علماء الاجتماع والديموغرافيين والمؤرخين وعلماء الأنثولوجيا. وقد نتج عن هذه المواجهة تبادلات مثمرة في نهاية الستينيات، كما كان مفيداً الاستخدام المشترك لمصادر جدّ متنوعة، سواء تعلق الأمر بالإحصاءات، أم بالسجلات التوثيقية، أم بالدراسات الشاملة. نذكر من بين أشهر الأعمال في هذا المجال ما قام به «فيليب أرييس» و«ألين جيرار» و«بيتر لاسليت» و«كلود ليفسروس» و«إدوارد شورتر».

لقد تمّ تسليط الضوء في عدة اتجاهات. تُعنى الأولى بتكوين وبَنية المجموعة العائلية، وتُرجع الأنماط المميزة في هذا الاتجاه إلى سياقاتٍ اقتصادية واجتماعية محدّدة. وهناك محور تفكير ثانٍ يعرض تطور الأنظمة العائلية وتنوعها، ولا سيّما علاقات النسب في الأسرة وإن كانت التصنيفات التي تمّ اختيارها تستند إلى العشيرة أو النسب فإنّ «أنظمة الزواج» فيها تمتثل لقاعدة الزواج المختلط. كما أنّ الروابط التي أُنشئت حديثاً قد تكون بسيطةً أو معقدةً أو مباشرةً أو لا متماثلة، كما يُمكن أن تكون فورية أو مؤجلة. ونذكر موضوعاً أساسياً آخر وهو نقل المعايير والقيم بالـ«ترسيخ» أو «الإشباع» أو «التمرد». وبحثنا كلٌّ من «آن موكسويل دوير» و«أنيك بيرشورون» على تمييز أربع مراحل رئيسية مهمة هي:

ـ «التّصلب المستديم في الرأي الذي يميّز التوالد، مما يعمل على إبقاء التقاليد الخاصة بمجموعة عائلية ما،

- التصلب في الرأي الذي يَظهر ويختفي بالتناوب، ويدلّ على إبعادٍ شبه مرحلي للإرث الأسري،

- الرفض الذي يدل على معارضةٍ قاطعة،

- أخيراً، هناك التجديد، أي نوايا التنشئة الاجتماعية التي أُحدثت مؤخراً.

إذن، يكمن الإرث في التراث الضمني للصور والحركات والمعارف والمعتقدات، كما أنّه حيّ وكامن في الوقت نفسه، لدرجة أنّ أيّ فرد بإمكانه وحسب الظروف، أن يُهمله أو أن يُعيد إحياءه. بالتأكيد هناك تراكم بل فرز وانتقاء. وتحتل الذاكرة في هذا انصهار مكاناً مهماً بما أنّها استمرارُ الماضي من خلال الحاضر، والرابطُ الحيّ بين الأجيال. وهي تندرج في إطار ديناميكية إعادة الامتلاك حسب رأي «موريس هالبوشز» فهوية الفرد تُبنى على أساس هذا التواسط.

وما يتطلب دراسةً عميقةً أيضاً هو نمط التنظيم العائلي. فالبحوث التي قام بها «مركز البحوث لدراسة ظروف المعيشة ومراقبتها» (*credoc*) بشأن «تطلعات الفرنسيين»، توضّح منطقاً ثلاثياً: منطق الموروث، ومنطق الزواج، ومنطق الترابط. وقد يتشكّل كلُّ منطقٍ منها بدوره حسب نماذج تسمى «تقليدية» أو «حديثة». ولا ينبغي تفسير هذه النعوت بطريقة جامدة، فالأمر لا يتعلق سوى بـ«الأطر الشكلية» (حسب تعبير «سيميل») التي تتوافق قيمتها الكشفية مع البنيات والرهانات الدقيقة. فمثلاً، يؤمّن النمط الترابطي لمجموعة أعضائه الوسائل اللازمة لمتابعة استراتيجيات التكامل المستقلة نسبياً. في المقابل، يطالب العنصران الآخران بتراتبية المهمات، وهما يعودان أساساً إمّا لوحدات

صغيرة مستقلة (زراعية، أو فنية، أو تجارية)، وإما لمجموعة الأُجراء. وكما ذكر «جورج ميماهم»، تُدرج بعض البحوث الحديثة أنواعاً «ترويجيةً» أو «تقليديةً»، فتُثري بذلك المناقشات المتصلة بأشكال الألفة الاجتماعية والمواقف المتُخذة إزاء المحسوبية أو إزاء التصرفات في عرض فُرص العمل.

أمّا المسألة الأخيرة التي ينبغي التركيز عليها، فتكمن في العلاقات القائمة بين الزوجين والتي أدركها علم اجتماع الحياة اليومية، الذي يُدخل إلى المنطق الإستدلالي وقائع وحركاتٍ كانت مُهملةً حتى ذلك الوقت، لاعتبار أنها ثانويةً أو لا قيمة لها أو لا معنى لها. نذكر من بينها الربط بالملبَس، والحميمية الجسدية، والنظافة، والترتيب. وقد تظهر بذلك مشاكل تأزّم في العلاقات، كما يُمكن أن تبرز احتمالات تسويات هنا، يمتزج دائماً «مسح الذات» و«حساب الدَيْن» اللذان يتساويان أحياناً ويندمجان في ممارساتٍ ذات معنى مردوج، أو قد يتناوبان بشكل متوازٍ. ويرى «جان كلود كوفمن»، مؤلف كتابٍ ظهر في العام ١٩٩٢، بعنوان «النسيج الزوجي»، أنّ أهم الدلائل ربما تكمن في «الجملة الصغيرة»، أي «تلك التي تتفوه بها الشفاه، وتكون سريعة ولكنها عنيفة»، كما يحصل، على سبيل المثال، عندما يرى أحدُ الأبوين أنه ينبغي أن يكون هناك مُقابل مالي لقاء التنازلات التي قدم بها. وتتدخل تقنياتٌ أخرى ما أن يصبح التبادل فورياً ومباشراً وليس مُحتملاً. ومن ثم تُستخدم الحيالاتُ الثرثرة أو التواصل غير الشفوي، دون أن ننسى أعمال «الغش» أو «الإخلال بالواجبات» («الغش/الخروج»، حسب تعبير «ألبرت هيرشمن»)، وهكذا «يمتزج الواقع الاجتماعي الصغير الدقيق مع الواقع الاجتماعي الشامل والأوسع لوضع عادات الحياة اليومية».

لقد أشارت «سابين شالفون دمرساي»، في مشركتها في الكتاب الجماعي الذي هو بعنوان «الحكمة والفوضى» (Paris, Gallimard, 1980, p. 247)، إلى أنّ الرأي العام يرى أنّ العائلة كانت تجنح إلى التصدع والهدم وهي تضيف «أنّ البعض يتأسّف على ذلك والبعض الآخر يمرح، ولكنهم يتفقون بالإجماع على أنّ كلّ شيء قد فات». وتؤكد المؤشرات والاستطلاعات هذا الانطباع: يثير انخفاض نسبة الحمل القلق، وتختفي العائلات التي عندها عدد كبير من الأطفال، كما أنّ وجود أزواج ينتمون إلى أجيال مختلفة في المنزل نفسه قد أصبح من الماضي. وهناك إحصاءات أشدّ وضوحاً، وهي تلفت الانتباه إلى أزمة الزواج، وشيوع الطلاق، وتزايد المساكنة بين الشباب والشابات، وارتفاع نسبة الحمل غير المشروع.

ورغم خطورة وقع كهذا، إلا أنّه لا يفضي إلى تفتّت المجتمع المنزلي، ولا إلى الانحطاط المحتّم للمؤسسة العائلية التي تُعمل قدرتها على التأقلم، وتخترع تنظيمات جديدة، وتثير الرغبة في التمسك بالسعادة الزوجية. علاوة على ذلك، لا يزال هناك التضامن القائم بين الأجيال سواء تجلى في الوصايا أو الهبات أو الإرث. يظهر هذا التضامن في شكل مجموعةٍ مترابطة من الواجبات والحقوق والالتزامات والتوقعات. وتخضع هذه المساعدات، مستديمةً كانت أم مرحلية، لضرورات «الاستمرار في الحياة» أكثر منه «التقدم الاجتماعي»، وهي تتجلى بعدة طرق منها: الإيواء، أو الحضانة، أو القروض المالية.. ومن جهتها، لا تبقى الأسر الشابة مكتوفة الأيدي. فدعمها العاطفي يُقدَّر أيما تقدير، خصوصاً في حال العجز أو المرض أو الترمّل. كما أنّ الجوار السكني لم يختفِ كلياً، إذ يسكن ٧٥٪ من الأولاد

المتزوجين على مسافة تقل عن عشرين كيلومتراً من منازل أهلهم. وتعزز كلّ هذه الاتصالات الاتحاد والانسجام بين أفراد العائلة الواحدة. وغالباً ما تتحلى المعلومات المتبادلة بأهمية بالغة، إذ قد تُستخدم لتقوية العلاقات، أو لامتلاك مسكنٍ، أو لحصول على وظيفةٍ، أو لتعميق المعرفة في مجال البستنة والأعمال اليدوية.

تتعارض كل هذه التطورات مع التوقعات بصعود العائلات الفردية التي تُختزل بالأب والأم والولد. إنّ ظروف الحياة لا تُدين الديناميكية العائلية، وإنّما تعمل على تعزيزها. ولا يقتصر تأثير دور الأسرة على المجتمعات القروية، بل إنّه في ترابطٍ مستمرٍ (الوظائف العاطفية والرمزية والرّتبية) ويتلاءم «حبّ السلالة» مع ظهور نوعٍ من أنواع العشيرة، غير المحدّدة بشكل جيد (هل يشكل الشريكان غير المتزوجين أو الأطفال الناجمون عن زواج ثانٍ جزءاً منها؟)، وهي تؤسّس على «البعد الاجتماعي» وعلى «متعة الوجود معاً»، وعلى ممارسات «أكثر تعادلاً وأقل تقنياً».

نشير هنا إلى أنّ من يرغب في معرفة المزيد عن هذه الإشكاليات المختلفة يستطيع قراءة مؤلفات «جان كيليرمالر»، و«لويس روسيل»، و«مارتين سيغالين»، و«فرانسوا دي سينغلي».

المجموعات المحصورة Groupes restreints

دينامية المجموعات المحصورة Dynamique des groupes restreints

نعتقد جميعاً وبشكل بديهي أننا نعرف ما معنى «مجموعة محصورة». تُطلق هذه التسمية على فريقٍ رياضي أو على مجلس طلابي أيضاً. غير أنه من الشائك توضيح حدودها. وفي مقاربةٍ أولى، نُقر بأن هذه العبارة يُقصد بها «عددٌ ضئيلٌ من الأفراد» تربطهم «علاقاتٌ إنسانية وثيقة». ويُمكّن هذا التعريف الموجز من القيام بتمييز هذا المصطلح عن المصطلحات الأخرى كـ«التعبئة» («وحدة عقلية ذات طابع انفعالي»، حسب «غوستاف لوبون»)، أو «التجمعات» (احتشادٌ يكون فيه التفاعلات سطحية). ومن ثم، نذكر مجموعة من الميزات الخاصة: مسعى مشترك ونشيط للغايات نفسها، ودرجة بينية رفيعة، وإقامة معايير خاصة، وأهمية التعاون و«المواجهة»... وهناك الكثير من العناصر التي ينبغي علينا أخذها بعين الاعتبار، إنْ أردنا تفادي الخلط مع الجماعات (شبه المنظمة) أو مع المجموعات الثانوية (بالطبيعة) تكون شكلية ومتعاقدة ولافردية).

بعد أن حددنا المصطلحات، لنر ما هي الوسائل التي بوسعنا استخدامها لدراسة نمط الظواهر هذا. بإمكاننا أن نفكر في البدء بالمراقبة المشتركة. وقد تم اقتباس هذه التقنية من علماء الأنتولوجيا

الذين لا يترددون في السكن قرب عشيرة بدائية، خلال شهور بل سنوات، وذلك بغية التعرف على هذه العشيرة ومعرفتها. وقد لجأ إلى هذا المثل «ليون فستينغر» ليُثبت نظريته التي تناول فيها التفاوت. وبشكلٍ أدق، كان الأمر يتعلّق بتحليل عملية تغيير الشخص ورأيه، ما إن يتلقى رسالة أو معلوماتٍ تتناقض مع نظام مراجعه الخاص. عندما ينقطع هذا «التناغم» لسببٍ ما، فإنّ الشخصَ يشعر باضطراب نفسي يثير عنده «استراتيجيات الاختزال»، وقد تتبدد حالة التوتر هذه عندما يغيّر رأيه، بتخفيف نقاط اختلافه مع الآخرين أو حتى برفضه حججية مخالفة لقناعاته. وحتى لو كان هذا النوع من البيانات يسمح بتعليمات ذات بعدٍ واسعٍ، فإنّنا لا نتجاهل الحدود الملازمة للمنهج. في الواقع، إنّ وجود المراقب لا يكون حيادياً وقد يغيّر «قواعد اللعبة». من جهة أخرى، ليس من السهل أن نكون موضوعيين عندما نكون معنيين بالأمر بشكل مباشر.

لقد فكّر «جاكوب ليفي مورينو» في أعماله، وهو محلل نفساني من أصلٍ روماني حصل على الجنسية الأميركية في العام ١٩٣٥ ـ، بتقديم علاقات التجانس في بعض الجمعيات على شكل بياني. إذن، يتيح رائزُ المقياس الاجتماعي أن نطلب من جميع المشاركين أن يخبرونا من يفضلون من بين زملائهم، ومن يستبعدون، ومن لا يعنيهم وجودهم شيئاً. ويتم تجميع كل هذه المعطيات في بيان اجتماعي. وهكذا، قد يتم توضيح «الزوج» أو «المثلث» أو «المربع» أو «الجماعات الأخرى»، من خلال صلات ارتباطية أو مركزية أو تماثلية. وتساعدنا الأبحاث التي قام بها كل من «ريناتو تاغيوري» و«جيروم برونير» و«بول بلاكلي»، على فهم هذه التبادلات وعلى إقامة «تشخيص

للمؤانسة» يرتكز على عدة دلائل، منها التطابق لانتقائي، والإحساس الترابطي، والشفافية، ولحدّة الإدراكية. والحال ذاته بالنسبة «المنهجية الدولاب» التي اقترحها «جن ميزونوف» في العديد من مشاركاته.

هذا المشروع الذي يهدف إلى «ترييض مبرات الأفراد النفسية»، يستند على التحليل الوقيفي والحساب السجلي ونظرية الرسوم، كما ينجم عنه التمثّلات النفسية وتبادل الأدوار. غير أنّ بعض الأساليب تبقى جد وصفية ولا تغيّر المشاكل التفسيرية. بالإضافة إلى ذلك، لا يتوافق الاستفتاء المعتمَد مع مقتضيات الزائر الحقيقي، فهو لا يُطبق، كما أنّ شروط تحريره أبعد من أن تُجاير، بما أنّ كل صورة تقتضي توضيحاً جديداً. وعلى صعيد آخر، يتساءل بعضهم عمّا إذ كان هناك من تبرير للأولوية المُعطاة لقيم «العفوية» و«الإبداعية»

ويذكر «جورج هومنس» أنه بإمكان تطبيق تحليل التفاعلات على ظواهر التبادل والتواصل. هنا، نولي أهمية خاصة للتصرفات التي يُمكن مراقبتها، والانفعالات، والهلوسات، والقلاقل، التي من الممكن أن ترتبط بالمناهج القياسية الاجتماعية والسريرية والنفسانية. في حين أنّ التصنيف الذي اعتمده «روبرت بالس» يختار ١٢ فئة تتلاءم مع ثلاثة أنواع من ردود الفعل الإيجابية أوالحيادية أو السلبية. ويرتكز هذا التصنيف على حساب تواتر الإرسال، والتلقي خلال الاجتماعات أو التجمعات التي يشارك فيها عددٌ محصور من الناس وإذا كانت ردة الفعل إيجابية تسود حالة من الاتفاق والتضامن وراحة البال. أمّا ردة الفعل لحيادية، فتتوقف على المشاكل التوجيهية والتقويمية والتأثيرية تسعى للانتفاع من لمساعدات والنصائح، دون أن ينفي ذلك إبداء الرأي والإخبار عن التجارب التي مررنا بها. أمّا ردة الفعل السلبية،

فتتميز بالتوترات والعداوات وبشكل أعم، برفض الاندماج. وتزداد إتصالات الفرد أهمية كلما كان مستواه رفيعاً. من جهة أخرى، تزداد البنية تمركزاً كلما ازداد عدد الموظفين. وتوجد «أدوات» أخرى كتلك التي اقترحها كلٌ من «بربرا هيبر» (المتصلة بمهارة المجموعة بتذليل صعوبة ما)، و«برنار ستينرور» (وترتكز على تحضير الأفراد)، و«الونور كارتر» (التي تقوم على القيادة). وعلى الرغم من تميُّز هذه الأدوات بالدقة والوضوح والمنفعة التربوية الجلية، إلا أنها قد تُهمَل بسبب ثقلها وبسبب إهمال بعض الجوانب أحياناً (لا يمكننا أن نتناول كل شيء) حالياً، نفضّل على هذه الأدوات اتجاهاً أكثر قابلية للتأثر، يُعنى بالامتثال لقواعد «الحيادية الجيدة» (غياب الاتجاه التفضيلي)، و«الاهتمام المتردد» (الاستماع الناقد).

إن «كورت لوين» (وهو أحد المؤسسين في جامعة «آن أربور» لمركز البحوث لديناميكيات المجموعة، *research center for group dynamics*) يتجاوز الرؤية السابقة ويعتبر أنّ المجموعة ككل لا تقتصر ميزاتها على مجموعة الأجزاء التي تكونها. إنه إذن واقع فريد من نوعه. وقد تم اقتباس جزء كبير من هذه الطريقة، من علم نفس الشكل (gestalttheorie) الذي يؤكد أن الإدراك هو عمل بنيوي. وقد استوحى «كورت لوين» (١٨٩٠ ـ ١٩٤٧) من هذا، فكرة ديناميكية المجموعات، قاصداً بذلك تطبيق طريقةٍ لتحليل القوى التي تعمل في جماعات معينة وتحدد «مجالات» بنية كل صورة، وينجم عنها آليات لإيجاد التوازن. وعلى الرغم من ضرورة وجود مثل هذه التفصيلات، فإنها تثير ثلاث مشاكل جسيمة. في البدء، ننتقد فيها الافتقار إلى الواقعية، إذ ليست الحوافز والرهانات واحدة في المختبر وفي الواقع اليومي. من جهةٍ أخرى،

تنظر إلى الأشخاص كمواضيع تجارب (كوباي)»، ومن هنا تنتابهم الريبة. أخيراً، ما هو الموضع الدقيق للمراقب؟ باسم ماذا نجده مهيأ لإدراك معنى هذا الفعل أو ذاك أكثر من المعنيين أنفسهم؟

لقد أراد حلفاء «لوين» التغلب على هذه الصعوبات، فأسسوا مجموعات للتشخيص (t-groups,T comme training) وهي تتميز بعدم وجود التعليمات. ليس هناك جدول أعمال ولا حتى موضوع نقاش. ولا ينتمي المشاركون إلى الأماكن نفسها، ولا تربطهم علاقات، وهم يعيشون في جوٍ تسوده المساواة ويُرمز إليه باستخدام الاسم الشخصي فقط ويتراوح عددهم بين الثمانية والخمسة عشر. تكون المبادلات الشفوية حرة، ويتم تنظيم عشرات الاجتماعات التي تُعقد خلال أسبوع أو أسبوعين، ويقتصر دور المحلل على تطبيق قاعدة الثلاث وحدات (الزمان والمكان والفعل). بالإجمال، هذه تقنية تناسب العديد من التطبيقات ولكنها تستغرق وقتاً طويلاً وكلفتها باهظة. ويستخدمها البعض لتعريف ظواهر السلطة. وآخرون يسعون لغايةٍ أخرى تكمن في «التوقف عن ضبط النفس» و«المساهمة في تحرير الإبداعيات الفردية والجماعية» (مثل العلاجات التي قام بها كلٌ من «ويلفريد بيون» أو «إليوت جاك» أو «كارل روجيرز»). على أي حال، يرى عالم الاجتماع أن المشكلة لا تكمن «في نقاش تافه عن أسبقيّة الدجاجة أو البيضة ـ عن المجتمع لكلّي أو المجموعة المحصورة»، بل في اختيار المستوى الأكثر ملاءمة للنطق بالفرضيات وتثبيتها حسب الاهتمامات الخاصة»، حسبما ورد في القاموس النقدي لـ«ريمون بودون» و«فرانسوا بوريكو».

العادة Habitus

يُقصد بمفهوم «إيكسيس» (hexis) (الذي ترجمه في العصر الوسيط «ألبير لو جران» و«توماس الأكويني» بكلمة «هابيتوس» habitus) في التقليد الأرسطي، مجموعةٌ من الأحكام المكتسَبة والثابتة، وخصوصاً تلك التي تكتسي الطابع الأخلاقي. تلقت استباقت الرؤيةُ التي وضعها «بيير بورديو» في علم الاجتماع، ابتداءً من النصف الثاني من الستينيات إلى أهمية «أنظمة (أو قوالب) الإدراك والتقدير والفعل» في عملية التنشئة الاجتماعية. وهي أنظمة مستديمة وقابلة للتحويل، وتُستخدم لدعم «عمل التعليم والاندماج».

يُمكننا أن نوفّق، بواسطة عدد من الفرضيات، بين الاحتمالات الموضوعية والآمال الذاتية. وذلك مع ضمان «الاستقلال النسبي للممارسات بالنسبة لقرارات الحاضر الفوري الخارجية». وقد يعمل «استبطان الخارجانية» على ملاءمة خصوصية المسارات الاجتماعية ومجانسة التمثلات والسلوك»، داخل المجموعات أو التجمّعات التي تخضع لأوضاع وجودٍ مماثلة.

قد يظهر أنّ مقاربةً كهذه ترتكز على «إنقاص مزدوج» (من الموضوعية إلى «الوضع التفاعلي»، ومن الذاتية إلى «استمرارية الهويات»). وهذه المقاربة نافعة جداً، عندما يُنظر إليها، وفقاً لمؤلفات

«دوركهايم» المُخصصة للتطور التربوي (البيداغوجي) في فرنسا، ليس من زاوية «التقويم» أو «البرمجة»، وإنما يُنظر إليها كطريقة نشاطٍ حواري من خلال الرموز أو البيانات التي تؤدّي دور «الدليل» وتُمكّن الشخص المتأثر بها من أن ينفصل بسهولةٍ نسبية. ويبقى هذا الغموض قائماً إنْ لم تكن النسبية من طرازٍ إحتمالي من جهةٍ أخرى، وكما أثبت كلٌ من «كلود دوبار» و«فرانسوا هيران» و«لوبيث فاكان»، إن لم نعتبر الأفراد إلاّ مجرد منفذين، وإنْ كانت الأدوار التي آلت إليهم لا تُفسّر سوى بمنطق العبقات، كيف يكون بإمكاننا أن نفهم حدوث تغييرات حقيقية؟ ألسنا محكومين بآليةٍ معينةٍ تفسر الأمور بمصطلحات إعادة الإنتاج والتجهيز؟

النموذج المثالي Idéaltype

يُقصد بهذا المصطلح في منهجية «فيبر» نموذجاً معنوياً تشكّله سماتٌ خاصة وفريدة. ولا يكمن الغرض المقصود في وصف مظهرٍ عامٍ متوسط أو في تشكيله، وإنّما يكمن في الحصول على بنية منطقية، وذلك بتنسيق وتنظيم ظواهر منفردة ومنتشرة تهدف إلى تشكيل «لوحة التفكير» (صورة الذهن) (*gedankenbild*)، وتكون هذه اللوحة متجانسة وغير متناقضة، بحيث يمكن من خلالها أن نفهم ما يمنح الخصوصية لحدثٍ أو لموقف أو لتصرفٍ ما.

عندما يُطبّق هذا النموذج المتسق والمنمّط في آنٍ واحد على عدة مواضيع بحث، مثل العصرانية والرأسمالية والبيروقراطية والحِرفية، نجده يؤدي وظيفة أساسية كشفية. وبالتالي، لا ينبغي تفسير هذه الوظيفة تفسيراً واقعياً. ولا يتعلق الأمر هنا بـ«مفهومٍ جيني» فقط، بل يتعلّق أيضاً بـ«يوطوبية عقلانية» و«شمولية دلالية» تستعملان كسندٍ أو كموجِّهٍ خلال صياغة الفرضيات.

الهويات Idendités

تنطوي فكرة الهوية على معانٍ متعددة: إنّها «تسمّي وتُبرر (تُظهر)»، وهي «تُقوِّم أو تميّز». وهي وإن كانت تُستخدم في لغة

التخاطب العادية، فإنها تنتمي كذلك إلى مصطلحات علم النفس والتحليل النفساني والفلسفة، وبدرجة أقل إلى مصطلحات علم الاجتماع. وقد عُبر عنها بطرق متنوعة وأحياناً متناقضة. وتشير تنقيحات «رودولف جوكل» أو «لودويج شوتز» إلى «تناقضات شديدة» أو إلى شيء من الـ«تقارب». بالإضافة إلى هذه المقاربات، هناك قسمٌ مشترك وهو جدلية الذات والآخر والترابط المزدوج: استمرار/تغيير، وسريرة/خارجانية.

وإذا كان بعضهم يجد في الهوية ـ على غرار «إيريك إيريكسون» أو «جورج ميد» ـ «إحساساً ذاتياً ومقوياً للوحدة الشخصية، وللاستمرارية الزمنية» (وهو إحساس يكشف عن الحاجة إلى الاعتبار والتقويم والمشاركة)، فإنّ بعضهم الآخر ينضمّ إلى التقليد الفرويدي، ليفضل إثارة العلاقات الصراعية بين الانفعال اللاواعي، والأنا، والأنا العليا، والمقاربة الجينية التي أيدها «جان بياجه» عندما ركّز من جهته على عملية التنشئة الاجتماعية ذات الطابع المعرفي والعاطفي والتعبيري. بالتالي، وبواسطة اللغة، يستوعب الفرد ويمتلك نظام قواعد وقوانين تُمكّنه من أن يتواصل مع الآخرين وأن يعبر عن انتمائه إلى مجموعات معينة وأن ينبذ غيرها. كذلك، فإن القرارات تُتخذ بالنسبة إلى الآخر (الارتباط، العدوانية)، أو إلى النحن (الانضمام)، أو إلى الفعل والتصرف (الإبداع)، ودون أن نهمل دور الظهور (الازدواجية) والمستقبل (المشروع). عندما يتساءل مؤيدو التفاعلية الرمزية، منذ نهاية الخمسينيات، عن ظواهر الجنوحية، يفرمون بثراء المناقشة، فهم يتكلمون مثلاً ـ على غرار كلٍّ من «هوارد بيكر» و«إيرفن جوفمن» ـ عن انتهاك المعايير، والانحراط في سلوكيات أو طرق منحرفة، والتشويه،

والوسم. كذلك، يوضّح مفهوم العادة (habitus)، من زاوية أخرى، مشكلة بناء الهوية، وهو لا يساعدنا على فهم أفضل للمسارات الاجتماعية في بعدها المزدوج والموضوعي والذاتي فحسب، وإنما يساعدنا كذلك في تحوّلات هذه المسارات المتوالية من خلال مجموعةٍ معقدةٍ من التجمّعات والقصبيات. إذن، نحن أمام علاقات إنسانية يبذل الشخص فيها جهده للقيام ـ على شكل تعاملات ـ بالتوليف بين القوى الداخلية والخارجية للعمل الذي يقوم به، أي بين ما هو لنفسه وبين ما يمثله بالنسبة للآخرين.

أما التصرفات في العمل ـ على سبيل المثل لا الحصر ـ، فيُمكن تفسيرها من خلال إطار كهذا. فإذا كانت أيُّ حرفة تُنظِّم حول القيم الخاصة بها، فإنّ بعض المهن تملك هويةً مميزةً، وتشكّل هيئات حقيقية. النجارون، عمال المنجم، العمال في سكك الحديد، وعمال الطباعة... في الواقع، لا تتجانس كل هذه الجماعات. فعند عمال النفط، ليست ثقافة التجار هي ذاتها ثقافة المتخصصين. كذلك يختلف الإداريون والأطباء في المؤسسات الاستشفائية على عدة مسائل. كما توجد بين المفقدين والإداريين في هيئات البحث علاقات يشوبها التوتر. وفي صناعة البناء، ما يميّز العامل المؤهل (البلّاط أو المتخصّص) عن العامل اليدوي (سائق السيارة، مثلاً، أو عامل الردم) هو المهارة والإتقان الفني، ولا سيّما الاستقلالية والقدرة على التأقلم بالتالي هناك عدة أشكال يجب أن نتوقع ظهورها. ومن هذا المنظور، بوسعنا أن نميّز مع «رينو سانسوليو» أربعة نماذج كبيرة من الهويات التي ترتبط بالشعوب أو سياقات محدّدة. إنّ «هوية الانصهار»، وعلى الرّغم من انطوائها على محافظةٍ تاريخية واسعة، تضمّ أولئك الذين لا يشعرون

بالمسؤولية، أو لا يحدوهم الأمل في الترقيع ويجدون في عمل الطبقات الشعبية التشجيع والتماسك. أما «هوية الانسحاب» التي وضعها «تابلور»، فإنها تمثل ورشات عمل تقليدية. إنّ أكثر العاملين المهمشين أو العمال المتخصصين أو المهاجرين، لا يجدون في محيطهم انتشار الفرص المرجوّة ويحصرون حوافزهم. أمّا «هوية الانفصال» أو «التقارب»، فهي تتجلى في قطاعات تتّجه نحو التحديث وتخصّ فئات المأجورين الذين تبدو رؤيتهم في مجال التنقل مناسبة وتتم تحالفات بطريقة انتقائية داخل المجموعات المحصورة. وأخيراً، هوية التفاوض التي تُبرز كفاءات وقدرات الخبراء المتوفرة عند الموظفين الإداريين أوالتقنيين المحنكين. وتمثّل هذه الفكرة مشاركات جماعية حديثة، كتلك التي أشرف عليها «فيليب بيرنو» و«كلود دوبار» في مصانع مختلفة تتعرض لتحولاتٍ تكنولوجيةٍ بارزةٍ، كما أنّه تمنح مكاناً مهماً لما اتُفق على تسميته بـ«الهويات المهنية» التي تجمع بشكل وثيق السيرة الشخصية مع المسار التواصلي، وفضاءات التعارف مع التشريع، وأحكام الانتماء مع إجراءات الانتساب أو الاجتهاد أو التحوّل.

الأيديولوجية Idéologie

قد تُعد بعضُ المعتقدات القيّمة في محيطٍ ما صحيحةً رغم أنّها غالباً ما يشوبها الغموض. وهي عندما تتخذ طابعاً معيارياً تنتج القيم وتشكّل هذه القيم بدورها «رؤىً خاصة للعالم» (weltanschawngen)، وما إنْ تنفتح على ما هو مقدّس وسام فإنّنا نرجع إلى الدين. في المقابل، إنْ اندرجت في إطار علماني وارتبطت بالتنظيم أو بمستقبل المجتمعات، عندها نواجه أيديولوجية. لقد ظهر هذا المصطلح لأول

مرة في نهاية القرن الثامن عشر مع «أنطوان دستوت دي تراسي» («بحث عن قدرة التفكير»، ١٧٩٦ ـ ١٧٩٨). هذا الأخير، وعلى غرار «اتيين دي كوندياك» وفلسفته «الحسّوية»، كان ينوي نشر «علم أصل الأفكار» القادر على توضيح أسس النّظام الاجتماعي. فيما بعد، ازداد الجانب التحقيري في دلالة المصطلح. مثلاً، يرى «نابليون» بشكل خاص أن «الايديولوجيين» ـ وكانوا معارضين عنيفين لسياسته، مثل «بيير جان جورج كاباني» و«دومينيك جوزف جارات» و«كونستانتين فرانسوا دو فولناي» ـ، يحيدون عن الواقع للّنحو إلى التجريد، ويحملون بالتالي دعايات خداعة من «تأملات عديمة الفائدة» و«أفكار دقيقة ولكنها غامضة». إذن، كيف بإمكاننا شرح التمسك بمواقف قابلة للنقاش، هذا إن لم تكن خاطئة؟ هل يخضع الإنسان الاجتماعي (*homo sociologicus*) للإغراءات الكاذبة الصادرة عن الجماعات؟ هل ينبغي أن نجد في ذلك تأثير المكان السائد أم ثمرة حساب عقلاني؟

لنتحدث من جديد عن هذه الفرضيات. ليست أنظمة التمثيل، كما يذكر «فرانسيس باكون» في كتابه «الصك الجديد»، سوى «أصنام» لسلسلة أخطاء تكشف عن سذاجةٍ في الرأي. فالأفكار السابقة المتجذرة في العقل تمنع أي مسافة نقدية، وتمضي بالتالي إلى «الخرافات»، أو إلى «السخف»، أو إلى «التعميمات من الخارج». كذلك، تذهب التحليلات الماركسية بمفاهيم مثل الضلال أو الإخفاء أو «الوعي الخاطئ» للوصول إلى أبعد من هذا، فهي تندّد بالاستغلال والسيطرة وتأليه السلع. ويتم ادراك الواقع بكاميرا مظلمة، إنّه واقع مشوه لا تملك إلا انعكاساً «شاحباً» و«مقلوباً ومبتوراً». يرى كاتب «الثامن عشر من شهر البرومير» (*dix huit brumaire*, 1851) أن مصالح الطبقة هي المسؤولة عن هذه العملية. كما يعتبر الرأسماليون الربحَ كمكافأة عادلة

لرأس لمال المستثمَر، ويعتقد البروبيتريون أنه ينبغي توافق مستوى الدخل مع العمل المنفذ. غير أنّ الطرفين لا يفهمان الترابط بين نظرية القيم ونظرية زيادة القيمة. إن الانضمام إلى مجموعة معايير أو إلى أقوال قد تكون أيضاً جدّ متمسكة بعملية التقييد. إذن، نحن نركّز - على منوال «غوستاف لوبون» و«جبرائيل تارد» - على وجود مشرفين وأسياد يتمتعون بالكاريزما، وقادرين على قمع طبقات العمال وإخضاعها أو «تنويمها مغناطيسياً». وتبدو هذه لطبقات متميّزة وساذجة وغير مسؤولة. كذلك تُسبغ القيمة على المضبوطات، ووسائل الإقناع، والعادات، والتقاليد.

لقد تم اقتراح معانٍ أخرى للإيديولوجية، إذ تكلّم «فيلفريدو باريتو» عن «الانحرافات»، وتكلم «ريمون أرون» عن «الأديان القديمة» وعن «مخدّر المفكرين»، وتناول «رولان بارت» «الأساطير» و«ميشال فوكو» «المكون الاستدلالي»، وتحدث «بيير بورديو» عن الاعتقاد السائد أو الرأي الشعبي (doxa) أو عن العادة (habitus). أمّا «ماكس فيبر»، فإنه يفضّل من جهته استخدام عبارة «المنظمات الرمزية». بفضل «وساطات» كهذه، تُنظَّم، على شكل نمط ضمني، قناعاتٌ وإدراكات تحصل خلال سيرة الحياة التي تتميز بعلاقاتٍ فريدة ونشيطة مع مجموعات إنتمائية ومرجعية متعددة، ماضية كانت أم معاصرة. وهناك صياغاتٌ أخرى أكثر حيادية، وهي تستند إلى علم اجتماع المعرفة وتتحدث عن اللجوء إلى «أهل الفكر الذين لا تقيدهم القيود» («كارل منهايم»).

تدعم هذه البنى المختلفة العمل الجماعي وتتوافق مع رهانات محدَّدة، سواء تعلق الأمر باتّساق المؤسسة وتشريع السلوكيات والالتزامات أو أيضاً بـ«تأكيد» صوابية بعض التطلعات.

إذن، ليست الأيديولوجية بالضرورة قوة غامضة ومجهولة الاسم وتشجع الحشود، بل على العكس من ذلك، هي غالباً ما تنجم عن قرار حكيم وعن تصرف استراتيجي. بالإضافة إلى ذلك، تتدخل الأيديولوجية بفعالية على مستوى تحديد الغايات ومن زاوية الوسائل التي يتعين استخدامها وبدونها، لا يوجد أيّ عملٍ ولا تستطيع الخبرة أن تُلغي لعبة القدرات والرغبات. وإن أخذنا بالحسبان الموقف المأخوذ، فإنّ الأحكام الأخلاقية أو العاطفية المرتبطة بها تمكّننا بذلك من التحقق من أنه في غالب الأحوال ما كان هناك وجود للإنتاج العلمي لو لم تكن المعتقدات غير المؤكدة هي التي تحميه

الفردانية المنهجية Individualisme méthodologique

حسب هذه المقاربة التي وضعها العديد من الكتّاب، على غرار «فريدريك فون هايك»، و«جان بياجه»، و«كارل بوبير»، و«جوزف شومبيتر»، إنّ أيّ واقعة اجتماعية ـ سواء تعلّقت بالاقتصاد أو علم الاجتماع أو العلوم السياسة ـ لا تنجم إلا عن تفاعل مجموعة من التصرفات الفردية، وذلك حتى عندما تدخل هذه التصرفات في سياقات محددة وتوجد في إطار من الضوابط المرتبطة بالمعتقدات أو القيم أو المعايير المؤسساتية. وهكذا، فإن هذه المجموعة المُنظّمة للروابط الإنسانية لا تعود تتشكل سبباً تحت تأثير وزن الظروف، بل هي تعبّر عن مواجهات بين عقلانيات متباينة، وبذلك لا يمكن اعتبار المجتمع «تكدس الانعزالات الحسابية».

لا يتعلّق الأمر هنا بتعظيم الفردانية كقيمة بحدّ ذاتها، ولا في النية في إنكار وجود المجموعات أو الفئات أو الظواهر الجماعية، وإنما

نذكر أنّ أي نموذج تفسيري لا يسمح بفرصة أن يكون ماساً بالفعل، إن هو أهمل البُعد الاقتصادي و لاستراتيجي للفاعلين (من هنا أهمية الأفكار التي تبرز حالياً، وهي تُسمّى أيضاً بآثار التركيب أو التجمع). ينبغي الحكم على هذا التوكيد الأخير على صعيد منهجي بحت. ما يهمنا هو فعالية المبدأ المعتمد، أي بكلمة أخرى قدرته على أنْ يُبرز أكبر عددٍ ممكن من الأفعال المنتظمة المراقبة. وفي هذا السياق من الممكن أن نشير إلى بعض الملاحظات:

- يتحكم أيُّ فاعلٍ يومياً بالشكوك والصراعات والتطلعات، ويكون مرتبط التأثيرات المحتملة وتلقيه في آنٍ واحد.

- إنّ مختلف الأمور الإجبارية التي ينبغي علينا أن نخضع لها، تتميز بتأثير وقوة متغيرين جداً، لأنها تُطبق على وحدات نشطة تبقى حوافزها جدّ متقلبة. كما يخضع تحديد العمل بدوره لتدخل الاحتمال لا يتم مجرى العمل بطريقة منتظمةٍ أو ضرورية. أما بالنسبة للنتيجة فلا يمكن أن تُستلخص كلياً من الشروط المحدثة.

- في ما يتعلق بشبكة تفاعلاتٍ معينة، غالباً ما يتجلى المُفضَّل في شكل نسبي ومقارن بمستويات محددة ومتدرجة.

- بما أنه ليس فقط من المستحيل بلوغ الإتقان وإنما أيضاً من غير العقلاني إرادة البحث عنه مهما كلف الأمر، ينبغي أنْ نعرف كيف نتخلى عن التفكير بالمنطق الجازم (أي «كل شيء أو لا شيء»)، وأن نعتمد منطق التقييمية (أي منطق «نوعاً ما»).

ونضيف إلى أنه من بين أشهر الأعمال التي تندرج في هذه الحركة، ونعطي قيمة للمثال المهم، هي مشتركات «ماكس فيبر» (تحليل

حيوية الطوائف البروتستانتية في أميركا في بداية العصر)، أو «ويرتير سومبارت» (دراسة صعوبات إدخال التنشئة الاجتماعية في ما وراء الأطلسي). وفي زمن أقرب، في الستينيات والسبعينيات [من القرن العشرين]، فإن مؤلفات «مانكر أولسون» و«أنتوني أوبيرشال» المتعلقة بدراسة الحركات الاجتماعية، تقع في زاوية مجاورة من خلال اعتماد إطار خروج الصوت (exit/voice).

هذا وقد أثارت هذه المعاني العديد من المناقشات والانتقادات الصادرة عن تقاليد تنبع من «دوركهايم» أو «ماركس» أو الأفكار البنيوية التي تدعم الرأي النامي (الكلي).

عدم المساواة الاجتماعية Inégalités sociales

«يبدأ كلٌ منا في النظر إلى الآخرين وترافق هذا مع رغبته في أن يُنظر إليه». إبتداء من هذه اللحظة «اكتسى احترام الآخر أهميةً بالغة». فمنذ أيام «جان جاك روسو» و«أليكسي دي توكفيل» و«كارل ماركس»، احتل موضوع عدم المساواة مكاناً أساسياً في علم الاجتماع كما في الفلسفة والعلوم السياسية، وسواء تم التّطرق إليه من زاوية العقد الاجتماعي، أم من خلال لعبة «الرغبات العامة والسائدة»، أم من زاوية المادية الجدلية. ومن وجهة نظر تجريبية، من الممكن وبواسطة مؤشرات أن نقوم بقياس انتشار النمط المعدل الجيني، واختلافات الحظوة والدخل والمهنة، كما أنه من الممكن إظهار الأدوات والوسائل المستخدَمة، إضافة إلى الحسنات والسيئات التي قد تتراكم، ومستويات التسامح أو، على العكس من ذلك، الكبت الجماعي الذي يختلف باختلاف السياقات.

يبدو أنّه من الشائك تفسير الفروقات والاختلافات، إذ إنها تتّصل بالانتماء إلى مجموعة أو إلى أخرى وإلى المواقع المحتلّة داخل التراتبية الاجتماعية. هل ينبغي التركيز في هذا السياق على تقسيم العمل، أو على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، أو على تنافس الطبقات؟ رغم أهمية آليات نقل الميراث، أو منطق إعادة الإنتاج، أو تحولية رؤوس الأموال، فإنها أبعد من أن تكون قادرة على شرح كل شيء. ينبغي أيضاً أن نأخذ بالحسبان «تأثير النظام»، ممّا يوضّح عدداً كبيراً من المفارقات كتلك التي أبانها كل من «شارل أنديرسون» و«روجيه جيرو» و«كريستوفر جانكس» بخصوص النجاح المدرسي أو الانتقال بين الأجيال.

ونطرح موضوع نقاشٍ آخر، وهو صحة سياسات إعادة التوزيع ودرجة فعاليتها. وقد أظهر بعض الكتّاب أن المساواة القانونية تفترض إمكانية الامتثال لقواعد الحق العالمية.

كما يتناقض العمل على وضع قواعد خاصة كتلك الهادفة إلى مساعدة المحرومين، مع هذه المُسلّمة الأساسية. هل من العدل أن نستحوذ على ثمرة عمل الآخرين المقدامين والمبدعين لنمنحه للمحرومين؟ في الواقع، لا يكمن العدل في أن نقوم بنزع الثياب عن «بيير» من أجل كسو «بول». بل إنه يهدف إلى توزيع الثروات حسب ما يستحق كل منا. وكما قال «أرسطو» (السياسة، 3,91280a)، «العدل هو المساواة (....) ولكن فقط للمتساوين»، «وعدم المساواة (....) عادلة (....) لأفراد غير متساوين»

كذلك يرى آخرون (مساندو العرض والطلب supply siders في الولايات المتحدة) أنّ عدم المساواة قد تجد تبريراً لها حتى إنّ إنصممنا

إلى «الموقف الأصلي» الذي يدافع عنه «جان راولز» في كتابه «نظرية العدالة» (١٩٧١). مثلاً، إنّ تسبّب التوزيع المتساوي للمداخيل في تثبيط عزيمة الوكلاء الاقتصاديين، وفي كبح النمو، وبالتالي في تدهور حالة المعدومين، عندها ينبغي التراجع عن إرادة التسوية هذه.

غير أنّ رأي «ماركس» أشد ابتكاراً: ففي كتابه «رأس المال» (Das Capital)، ورد أنّ أيّ تساؤلٍ عن الإنصاف، ينبغي أن يحلّ مكانه تحليل الأنظمة الإنتاجية تناسب هذا التوزيع هكذا نظام. بالتأكيد كان بؤس الطبقة العاملة ضرورياً لتتم عملية التراكم الرأسمالي في ظروف جيدة، كما أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّ «فريدريك فون حايك» يشاطر هذا الحكم ويرى «أنّ واقعة بسيطة أو حالة أشياء لا يمكن تغييرها، (كالتوزيع الناجم عن الأداء العفوي لاقتصاد ما) قد تكون جيدةً أو سيئة ولكنّها لا تكون عادلةً أو مجحفة».

إنّنا أمام ثلاثة تصورات كبيرة. يقع التصورالأول والثاني وهما الأكثر كلاسيكية:

ـ إمّا في منظور عالمي (عندما يواجه الأفراد نمط توزيعٍ معيَّن، يتابهم جميعاً وبغضّ النظر عن شخصيتهم ومحيطهم، الشعور نفسه إزاء القيمة ذاتها)،

ـ إمّا في الحركة النسبوية (الظروف فاعلة، والصحيح أو الجميل أو الخير ليست إلاّ معطيات بسيطة للواقع وهي تتأتى من «التعسف الثقافي»).

أيّاً كانت درجة صحة مثل هذه الأفكار (في الواقع لا يمكننا إنكار تغيرية المعايير ولا مقتضيات نسبة معينة بين المساهمات والمكافآت)، فإنها تثير اعتراضات عدّة، لأنّها تستند إلى رؤية طبيعية أو يصعب

ملاءمتها مع مثال الفهم عند «فيبر». كذلك فإنّ نظرية «راولس» قد تعرضت لنوعين من الانتقادات: صدرت أولاهما عن «روبرت نوزيك» وعن التيار المتحرر، وهي تندّد بعدم شرعية مبدأ الاختلاف الذي ينتهك الحقوق الفردية ويفتقر إلى الأساس الفلسفي. أمّا الانتقادات الأخرى الصادرة عن مناصري الجماعوية، على غرار «ميشال سانديل» و«ألاسدير ماكإنتير»، فإنها تشير إلى غموض فكرة الشخص: لفردانية ليست حالة من إنتمائنا إلى الجماعة المحلية

أمّا المقاربة الثالثة، فهي، من جهتها، تسعى جاهدةً لتذليل الصعوبات السابقة عبر اهتمامها «بأنظمة التفاعل الملموسة والفريدة». إنّ اللجوء إلى نظرية الوظائفية لتقسيم الطبقي الاجتماعي، على الأقل في نسخة «المصحّحة» أو «المنقحة» التي قدمها «رالف دهريندورف»، قد تكون هنا حدّ نافعة. ويقدّم أحد مؤلفات «صاموئيل بوبكين»، وعنوانه «الفلاّح الرّشيد» (The Rational Peasant, Berckeley, California University Press, 1979)، مثالاً على هذ إنّ قاعدة الإجماع في المجتمعات التقليدية في جنوب شرق آسيا، لا تتوقف أو ترتبط فقط بقيمة العادات أو رسوخ بنية المجموعات، ولكنها تُدخل ضرورات الموقف. وهكذا يحمي منع لتقاط الحَبّ من على قارعة الطريق الحكمَ بالموت على المعلومين، الذين يكسبون رزقهم من هذ العمل ومن هنا تبرز أهمية حق النّقص.

ولنختم بالتذكير مع «ريمه ريمون» أنّه «في حين كنا سابقاً نتقبل عدم المساواة لاعتقادنا أنّها محتّمة، ونرضخ لها لدرجة أنّنا كنّا نعتبرها جزءاً من طبيعة الأشياء، إلاّ أنّ المعاصرين يرونها مجحفة ويرفضها الرّأي العام الراهن».

المؤسسة Institution

اشتق هذا المصطلح من الكلمة اللاتينية «institutio»، أي التأسيس والمنهجية والتثقيف. ينبغي أن نشير هنا إلى ثلاث مقارباتٍ بارزة في البداية، من المُمكن أن ننظر إلى المؤسسة من زاوية التطبيق العملي فمثلاً، يحثّنا «توماس هوبس» في كتابه «لافياثان» (leviathan) «الطاغوت» على التفكير في ما يتصل بنقل السلطة أو بتفويضها، طالما أنّ الهدف المبتغى ما هو إلاّ الحصول على ما يملكه الآخرون، من خلال ضمان العقد والدفاع عن حقوق الأشخاص. ولكنه من الممكن أيضاً مع «ماكس فيبر»، أن نتوقع استئثارالإجبار الشرعي والعودة إلى مجموعةٍ من المعايير والعقوبات والمعرفة المحدَّدة بوضوح وبدقة في إطارٍ جمعياتي لا فئوي. وهناك رؤيةٌ ثانيةٌ نجدها عند «إميل دوركهايم» كما نجدها عند «الفرد دي لا غريند»، وهي تدل على المعتقدات وأنماط السلوك التي توجد مُسبقاً عند الأفراد، والتي تكون قادرة على إحداث تماسكٍ في المجموعة سواء تعلّق الأمر بـ«روح الأمة» أم بـ«الوعي الجمعي». وأخيراً، نُشير إلى معنى أخير يرفض مبدأ الاستقلالية الفعلية للواقع المؤسسي خارج الحلقة الاقتصادية (تقسيم المهام، وصلات السّيطرة، ونزاع المصالح، في التقليد الماركسي) أو خارج الحلقة الثقافية (شرعية نظام القيم، واحتفاء التوترات في علم اجتماع «بارسونز»).

تستند التحاليل المعاصرة إلى إحدى هاتين الإشكاليتين وقد يُرَكِّز على «أجهزة الدولة الأيديولوجية» («لويس ألتوسير»)، و«الخيال المجتمعي» («كورنيليوس كستوريديس»)، و«التشويه»، أو «الوسم» (انظر أعمال «ميشل فوكو» أو «أرفينغ غوفمان» حول «العوالم المغلقة»،

مثل المستشفيات، والمراكز الصحية، والسجون). ولا يُمكن تجاهل إسهامات القضاة («موريس هوريو» و«كامس كسن»)، وعلماء الاقتصاد (مدرسة «الخيار العمومي»، التي تُمثل التيار المؤسّستي): إنّ المؤسسات الموسومة بالابية والتي تتوافق مع ضرورات التنشئة الاجتماعية والمرقنة والتنظيم، تظهر من هذا المنظور كقواعد عملٍ تهدف إلى «وضعة نظامٍ حياتي» قائمٍ على «لتوقعات الثابتة والمتبادلة»

التفسير Interprétation

يشكّل التفسير، في إطار نظرية النماذج، ملاءمة نمط «عدة واحدة» الذي يضمّ إحدى القيم «صح» أو «خطأ» لأيّ اقتراح يأتي من النظام من وجهة نظر سيميائية، يولي اهتماماً لدلالة المصطلحات المستخدمة، ومن زاوية التحليل النفساني، يُركّز على النماذج الرمزية أو التحليلية. ولكن، ما يسترعي انتباه لفيلسوف أو عالم الاجتماع هو ذو طابعٍ مختلف ويعود إلى التقليد التأويلي (الهرمينوطيقي).

يُقصد بالفعل اليوناني (herméneuô)، حسب كلّ حالة، إمّا «التعبير» أو «الترجمة» أو «لشرح» ويُشبه الاسم المشتق منه بالتأويل (التفسير اللّفظي) أو بالفلسفة حيناً، ويُدرك من زاويةٍ منهجية، حيناً آخر. كما تنطبق عدة «فروع» في بعض من النصوص، مقدّساً كان أم علمانياً. لنأخذ، على سبيل المثال، الكتب المقدسة. حسب التقليد الذي شرع به كل من «أوريجين» أو «سان جريجوار دو نيس» أو «جان كاسيان»، يسهل فهم هذه الكتب لأنّها تنطوي خصوصاً على أربعة معانٍ:

ـ المعنى «الحرفي» (يُقال كذلك تاريخي أو فيزيولوجي)، وهو يقوم على الدراسات النحوية أو المعجمية،

ـ المعنى «المجازي» الذي يقوم على العقائد الكنسية،

ـ المعنى الاستعاري المخصّص لسلوك المؤمن الأخلاقي،

ـ المعنى الباطني أو الرمزي الذي يُطالب بالكشف عن حقائق أخروية.

يمنحنا التوصل إلى فهم مقطعٍ غامض «مفاتيحاً» تكون جدّ نافعة بدورها لشرح النصوص. ويؤيد «جورج أست» (١٧٧٨ ـ ١٨٤١)، وهو تلميذ «فريدريك شيليغ»، رؤيةً مثاليةً للتفسير. فهو يرى في كل عملٍ إنتاجاً ذاتياً لكاتب، ويرى في هذا الإنتاج التعبيرَ الموضوعي لعصرٍ ما، وفي هذا العصر أثر «الفكر العالمي». ويتوجب علينا مع «فريدريك شلايرماخر» اللجوء إلى منهجيتين متكاملتين: المنهجية الأولى «تنجيمية»، وهي مباشرة وحدسية في الوقت نفسه، والمنهجية الثانية «مقارنة» و«استدلالية». تبدو الأولى «نفسيةً» والثانية «نحويةً». ولا تعود مادة التفسير ذاتها تقع في صميم الاهتمامات، وإنّما ينصبّ الاهتمام على الشخص الذي تكمن مهمته الأساسية في تحديد السيق و«العمل على تطابقٍ صحيحٍ للكلمة والشيء»، وذلك بالتمحيص الدقيق للعناصر المكوّنة للتواصل. ولا يتعلّق الأمر هنا بمجرّد إبانة ما كان «لا واعياً» عند الكاتب، وإنّما بمتابعة العمل الذي شرع به. ومن هنا لدينا توجيه مزدوج: نحو «اللغة» ونحو «الفكر».

كانت مدرسة نهاية القرن التاسع عشر التاريخية الألمانية تميل إلى تمييز البُعد الابستمولوجي. وقد قام «جوهان غوستاف درويسن» (١٨٠٨ ـ ١٨٨٤) بالتمييز بين «الشرح» (erklaren) و«الفهم» (verstehen). وأكّد بقوة «ويلهيلم ديلتهي» (١٨٣٣ ـ ١٩١١) خصوصية

العموم الإنسانية، كما أشار إلى أهمية «الإحساس المعاش» (أي التجربة). وفيما بعد تمّ اقتراح توضيحات أخرى، مثل: إشكالية «لكائن هنا» الأنطولوجية («مارتين هيدغر»)، وتوضيح الأيديولوجيات ونقدها («كارل أوتو أبيل» و«يورغن هابرماس»)، والمقارنة بين السميائية والبنيوية («بول ريكور»)، وجدلية الانتماء والمباعدة («هانس جورج غادامير»)، والأسئلة و الأجوبة («هانس روبرت جوس»)..

علاوة على ذلك، تظهر منهجية التفسير غير منفصلة عن التمثيل في مجال «الحلقة التأويلية»، بما أنها تنشأ بشكلٍ غير مباشرٍ ومتدرجٍ مع متابعة المقتضيات الموالية للسميائية ومن ثم للمفكير. بيد أننا ندرك دائماً عدم استطاعتنا تقليل قيمة حقه بوصفها «بالمفرغة»، طالما تبرز فيها «إمكانيةً حقيقية لمعرفة ما هو أصلي» («ما هو الأكثر أصالة»)، وهي إمكانيةٌ ليس بمقدورنا فهمها إلاّ عبر معرفة إجراءات الوضعنة الجديدة.

المنهجية Méthodologie

كان «رنيه ديكارت» ـ في «قواعد اتجاه العقل» ـ تقصد بمصطلح «المنهجية» قواعد أكيدةً وسهلةً، بفضلها لا يخلط من يراقبها بدقة بين ما هو صحيحٌ وما هو خاطئٌ، ويتوصل دون جهدٍ، وإنّما بزيادة معرفه بانتظام، إلى المعرفة الدقيقة بما يمكنه بلوغه باعتماده «تصميماً حكيماً ومحدداً مسبقاً» وقادراً «على الإشارة إلى الأخطاء التي ينبغي تفاديها بغية بلوغ الهدف المحدد».

وفي هذا السياق، بوسعنا أنْ نميّز توجّهين كبيرين. يركّز التوجّه الأول على الطابع المعياري، ويدلّ على ثقةٍ مطلقة في تقدم البحوث إذن، غالباً ما تتشابه العودة إلى مجموعة الأساليب العقلانية التي ينبغي استخدامها للتوصل إلى نتيجةٍ ما، مع تنقيح تقنيات أثبتت قيمتها وإمكانياتها وتتشابه أحياناً مع قائمة «وصفات» يقتضي اتباعها بحذافيرها. ولكن، بشكل أعمق ووفقاً لعلم الاشتقاق اليوناني، يسلط تصورٌ ثانٍ الأضواء على فكرة «التقدم التدريجي» و«البحث المتواصل»، ويستند على» أفكارٍ واضحةٍ ودقيقةٍ». وإذا لم تكن هذه الفكرة تمكّننا من التّخلص نهائياً من الأفكار السابقة وبديهيات المعنى المألوف و«الصور» والأحكام المسبقة، فإنّها تساعدنا على الأقل في محاربتها بطريقة ملائمة. وهكذا، نجد أنفسنا أمام ما يُمكن دحضه، أو أمام

الأقوال، أو التعميمات المبسّطة والمرحلية. نحن بالتالي أمام مجال «لا وجود فيه لما هو مكتسبٌ بشكلٍ نهائي» وإنّما «حيث كل شيء يمكن أن يتحقق».

تضمّ المنهجية، من جهتها، مجموعةً من الأفكار الرئيسية التي توجّه التقصّيات التجريبية. وهكذا، ننظر إلى المعرفة إمّا كنتاجٍ ينبغي اختباره وإثباتُ صحته (منطق التدليل والبرهان)، وإمّا كسياقٍ ينبغي إعادةُ بناء مكوناته (منطق الاكتشاف). غير أنّ مجال البحث لا يقتصر على اعتباراتٍ ذات طابع شكلي (كاحترام قواعد المطابقة والاختلاف التي يتمسك بها «جون ستيوارت ميل»)، وإنما تُدمج بُعداً «مجتمعياً». في الواقع، ينبغي أنْ نأخذ بالحسبان، تقرير القيم، ومصادر التمويل، ونزاع المصالح.

نشير هنا إلى أنّه بوسعنا أن نميز أربع مراحل زمنية هامة مع «بول لازارسفلد» و«روبرت ميرتون» و«تالكوت بارسونز». تدلّ المرحلة الأولى على أهمية القطب الابستمولوجي المنطقي. يتعلّق الأمر هنا بأنْ «نكفّ عن الثقة التلقائية بوضعية (يقينية) العالم»، وأنْ ننتقد النتائج المتحصل عليها: ولا يتم اختيار الإشكالية بشكلٍ عشوائي، إنّما يتطّلب تساؤلاً مسبقاً عن شروط وصحة المعرفة. يُمكننا من هذه الزاوية ذكرُ عدة مبادئ منها الإهمال (اعتماد بند: «بافتراض أنّ جميع الأشياء تتساوى في وجهات النظر الأخرى»)، والتقتير أو الإمساك (امتثال لإحدى قواعد «غيوم دوكام» التي تنص على عدم اللجوء إلى التجريد إلاّ إنْ كنّا في أشدّ الحاجة إليه لزيادة الإيضاح)، والمعلومة الأوسع (تُعد الاقتراحات الصادرة صحيحةً طالما أنه لا يوجد أيُّ معطى فعلي آخر يُكذب التقديرات المبدئية). وترتكز المناهج المستخدَمة على

التكميم والجدلية وعلم الظواهر (الفينوميولوجيا). عندما، يتوق المنهج إلى أن يكون «مستحضِراً لتصور»: وهو تواسط «بين ما يحدّده الحدس وما يصيغه الكلام وما تؤكده مجموعة من المؤشرات الملموسة». وهذا دون أن يختلط مع إدراك الوقائع. بالتالي، تتبين القيمة الثمينة للاستدلال الفرضي - الإستنباطي.

أمّا المرحلة الثانية، فتكمن في التنظير وتبدأ عند صياغة البرتوكول التجريبي، وهي تمكّن من تفسير المعلومات المجموعة وغالباً ما تُفضي المهمة إلى إقامة النماذج. قد تكون الأنوال تحليلية أو تجميعية، وقد تكون التعاريف شاملةً أو تشغيليةً، وقد تكون الطرقُ نحويةً أو دلاليةً. وفي هذا المجال، لا يكون التقدّم المحرَز تكديسياً فقط، بل يكون سبطانياً أيضاً. ومن هنا تأتي ضرورة اللجوء إلى أطر ملائمة، ولا سيّما اللجوء إلى دعم الوظيفية أو البنيوية. ويوجد دائماً في هذه الرؤية نقاشٌ قائمٌ على الشرح/الفهم. إذن، هل ينبغي علينا أن نفضّل المقاربة الكلية أو الاسمانية؟

ننتقل إلى المرحلة الثالثة التي تكمن في توضيح المعنى، ووضع مكان للسببية بإمكانه أن يكشف لنا عن الاتصالات المختلفة القائمة بين القضايا والمتغيرات والأحداث. نذكر على سبيل المثال القرائن، والترابطات المتبادلة، والتحديدات البسيطة أو المتنوعة، والصلات المباشرة أو غير المباشرة. يتوافق هذا الشكل مع البنية، ويعطي التوليف الأولوية إلى التنميط والتصنيف.

أمّا المرحلة الرابعة والأخيرة، فهي مواجهة الواقع. تخضع عمليات المراقبة والتحقق هذه لدراسة دقيقة. نبدأ إجمالاً بالمقابلات والاستبيانات والملاحظات المشارِكة، وتصطدم إقامة المؤشرات، في

حالاتٍ عديدةٍ، بمشاكل التجمع وبموازنة مجموعة المعينات. تقسّم وسائل الجمع نفسها، وينتج عنها أنماطٌ بعضٌ محدَّدة. الدراسات الأحادية والمقارنة والتمارين الصورية والاختبار بالتجربة.

في الواقع، تهدف كلُّ هذه المراحل إلى وضع المعايير العلمية، وتضمن مجموعةً معقدةً من التواسط والتكامل بتأمينَ ديناميكية المجموعة.

التعبئة Mobilisation

ترتبط إشكالية التعبئة بإشكالية العمل الجماعي والتغيّر الاجتماعي. وقد فسحت المجال أمام العديد من المفهمات، بعضها ـ الذي يعود إلى نهاية القرن التاسع عشر ويُقتبس من مؤلفات «غوستاف لوبون» المخصَّصة لعلم نفس الحشود ـ يسلِّط الأضواء على آليات وعمليات العدوى، والتنويم المغناطيسي، والتقليد، والمحاكاة (أو التقليد الإيمائي)، وبعضها الآخر ـ الذي يستند على عدة تقاليد كتلك التي شرعت بها «مدرسة شيكاغو» وأكملها مناصرو التفاعلية الرمزية ـ عُني بظواهر الكبت النسبي («تيد غار»)، أو التفاوت المعرفي («جيمس جيشوندر»)، أو المعيار البارز («رالف تورنر» و«ليويس كيليان»)، أو المعتقدات الشاملة («نيل سميلسر»)، أو التحديث («كارل دوتش»)، أو المجتمع الجماهيري («ويليام كورنوسير»).

وهناك رؤيةٌ ثالثةٌ تستفيد من تعليمات علم الاجتماع السياسي والاقتصادي، وتنتمي لمثال العقلانية. فهي تقترح التفكير في ما يتعلق بالموارد والحوافز الانتقائية، والواجبات المؤسسية، وآثار الحجم. من

هذه الزاوية، تكون كلُّ فاعلٍ في حالةٍ من الاعتماد المتبادَل، وتسعى إلى إعطاء الأولوية لمصلحته الشخصية، وذلك بإدخال توقعات الآخرين ضمن استراتيجيته. في الواقع، يكمن الحلّ الأمثل، في بعض الحالات (مثل حالة المجموعات «الكامنة»، حسب تعبير «مكور أولسون»)، بأن نأخذ «التذكرة مجانية» أو «نتصرف بمفردنا». تبرّر ثلاثة أسباب اتباع سلوك كهذا: لا تتوافق الفائدة التي نجنيها مع الجهد المبذول من أجل الاستحواذ على المنفعة المنظور إليها أو التّمتع بها، وتكون حصة الاستفادة العامة ضئيلة خاصة لأن عدد المعنيين بالأمر كبير، كما أنّ الكلفة تفوق الربح المبتغى. غير أنّ اتخاذ قرارٍ بالانضمام أو بالانشقاق لا يتوقف حصرياً على بديهيات علمية منفعية، بل هناك اتجاهات أخرى مُمكنة. وهكذا، لمواجهة الاستياء، قد يختار الشخص إمّا البقاء، وإمّا المغادرة، وإن بقي قد يحتجّ أو يلتزم الصمت، وإنْ آثر الصمت قد يشترك بنشاط أو يمتنع عن المشاركة في العلاقة. كذلك، قد نعرّف أيّ تنظيم من خلال بُعدٍ مزدوج: بُعد عمودي (بنية مشتركة وترابطية)، وبُعد أفقي (درجة المشاركة في السلطة المؤسسية). وهناك تحليلاتُ كلٍّ من «بيتر نيتل»، و«أنطوني اوبرشال»، و«شارل تيلي»، ومؤلفين آخرين مثل «دوغ ميكي ادم»، و«جون ماك كارتي»، و«ماير زالد»، وهم يلفتون انتباهنا إلى «أنّ تنظيم الحشد يتم في إطار بنى تساهم في استمرارية العلاقات الجماعية الوثيقة، وأنّه لا يتحول إلى حركةٍ حقيقيةٍ تحثُّ على التغيّر إلاّ عندما يوجّه نمط دولةٍ محدّد». إنّ كلَّ شيء مرتهنٌ إذن بقدرة الحشد على تغيير التاريخية (الواقعية) وهناك مشاركات حديثة كالتي قام بها «بيرت كلاندرمنس» و«سدني

تارو»، وهي تهدف إلى إثراء هذا النمط من النماذج باعتماد مقاربة متعددة الأبعاد تأخذ بالحسبان القيم والايديولوجيات.

التنقل الاجتماعي Mobilité sociale

يشمل التنقل الاجتماعي مظاهر عديدة. إنْ نظرنا إلى فردٍ ما في بداية حياته الناشطة ونهايتها، نكون بصدد التكلم عن «التنقل داخل الجيل الواحد». في المقابل، يرتبط «التنقل ما بين الأجيال» بالعلاقات القائمة بين وضع الأولاد ووضع الآباء. ومن الممكن أن تظهر عدة أشكال من التنقل. فمثلاً، في الجماعات ذات التراتب الاجتماعي الصلب، تتكوّن التجمّعات حسب فئاتٍ محددة من زاوية سياسية ومن وجهة نظر اقتصادية في آن واحد. ففي الهند، نرى أنّ قواعد الزوج داخل الطائفة الواحدة وكذلك الاختلاف في الطهر الديني أيضاً، يحولان دون حصول أي شكلٍ من أشكال الاختلاط بين طبقة البراهمة الشهمة وطبقة «المنبوذين». هناك مثالٌ آخر: فقد قُسّمت فرنسا في القرون الوسطى إلى طبقات متعددة بناءً على مقاييس الجدارة والشرف. في المبدأ، تنفي نماذج البنية هذه أن تنفذ هذه المجموعات بعضها إلى بعضها الآخر. في المقابل، لقد تحطم الطابع الوراثي وشبه المحتم لتوزيع الأدوار والأنظمة في المجتمعات الصناعية، أو التي تزعم أنها مساواتية في القانون كما في الوقائع. وبالتالي، تتعارض مقاربتان نظريتان: تعود الأولى إلى الطبقات، وتندرج في إطار تحليلٍ ديناميكي وصراعي في الوقت عينه (المادية الجدلية في التقليد الماركسي)، وتستند الثانية إلى طبقات فرعية وتعود إلى نهجٍ تجريبي ووصفي (المنظور الانكلوسكسوني بمقاييس النفوذ).

تشير إلى أنه بإمكاننا تحديد درجة تأثير مكان المنشأ (العائلة قبل أي شيء) والهيئات الأخرى للتنشئة الاجتماعية (لا سيما النظام المدرسي) على المسارات المتَّبعة والمؤهلات المكتسبة. وهذا بواسطة «الرائح»، وباللجوء إلى تقنيات الارتداد الكلاسيكية أو إلى المؤشرات الخاصة (كمؤشرات «سابورو ياسودا» و«غونار بيرسون»). من هذه الزاوية، ولكي نقتصر على الإنتاج في فرنسا، تُستخدم بحوثُ «تكوين المؤهلات المهنية» (FQP)، مع الرجوع إلى مدونة المهن والفئات الاجتماعية ـ المهنية (CSP PCS) التي تُستعمل ملاحظاتها المُسجلة كسند لبحوث. وفي هذا السياق، تبدو دراسة خط الزاوية الأساسية جوهريةً فكلّما ارتفعت النسبُ زادت أهمية الوضع الراهن. هنا، توسعنا التأكيد على دور «أثر السلالة». فمن الضروري إذاً وفقاً لما توقعه «جوزف كاهل» عام ١٩٥٧ ـ أن نميّز بدقة بين التنقل الصافي والتنقل الواضح، وبين التغيّرات الديموغرافية (تدفقات الهجرة، القدرة التباينية على الإنتاج) وتحولات الجهاز الإنتاجي الناجمة عن التّقدم التكنولوجي، والنزوح القُروي أو تنمية القطاع الثالث والأنشطة التي تغيّر طبيعة الوظائف وتفرض أنظمةً جديدةً. ويرصد توقع قراءتين متوازيتين: الأولى تعطي الأولوية «للقدر» والثانية «للتوظيف». وأيّاً كانت الطريقة المتّبعة، يشير عددٌ من الأعمال إلى صحة القول المأثور القديم «الولد سر أبيه» (هذا عنوان أحد مؤلفات «كلود ثيلوت» الذي نُشر في العام ١٩٨٢). وهذه الأعمال تؤكد وجود نوع من التصلب في طرفي هذه المراتبة. في المقابل، تنتفع الفئات الوسطة من سلاسة أكبر. وهناك استنتاج آخر: تجري التغيرات حسب مسارات قصيرة. وهكذا، عندما يوجه موظفٌ إداريٌ رفيعٌ بعض المشاكل، يجد أنّه من

الأسهل عليه أنْ يكون فنياً أو مُدرّساً منه أن يكون أجيراً زراعياً أو عاملاً يدوياً. من جهة أخرى، ما تزال إعادة الإنتاج الذاتي للفلاحة موجودة، وحوالى نصف أولاد العمال هم بدورهم عمال.

وبغية تقدير هذه النتائج بشكل جيد، نشير إلى أنّه ينبغي أن نلفت الانتباه إلى أنّ المهنة حتى وإن كانت مؤشراً مصطنعاً، فهي لا تمثل إلا جزئياً وضع الفرد. علاوةً على ذلك، قد تختلف من جيل إلى آخر طبيعةُ كلٌّ من الاحترام، أو الاعتبار، أو ميزات مهمة أو مهنة ما. كما أنّه من غير المؤكد ـ لكي لا نذكر إلا هذا المثل ـ أن يُبقي ابنُ مدرّسٍ ابتدائي على وضع أبيه بأن يصبح أستاذاً في المدارس الثانوية. ونشير أخيراً إلى أنّه غالباً ما يُهمل التفاوت المتصل بالعروبة أو بتاريخ الولادة، والحال ذاتها بالنسبة للأحداث ذات الطابع السيَري، أو خاصية المكان العائلي، سواء تعلق الأمر بالجو الترابطي أو بعدد الأخوة والأخوات، أو برتبة الولادة في العائلة، أو بتنظيم الدائرة المنزلية، أو بالاستراتيجيات التربوية.

باستثناء الجهود الرائدة التي بذلها «بيتريم سوروكين» منذ العام ١٩٢٧، لم تبدأ الدراسات المقارنة المتصلة بـ«الحِجر» وبـ«المستوى» فعلياً إلا في منتصف الخمسينيات، وذلك مع مشاركات «سيمور ليبيست»، و«رينهارد بينديكس»، و«هانس زيتيربرغ». في البدء، تم التركيز على «عملية التصفية والتسوية» التي تُنسقها «وكالات الانتقاء والتوزيع والتقويم» التي تعمل في البحث عن الكفاءات والمواهب. وبعد مرور عقد من الزمان، تكلم كلٌّ من «بيتر بلو» و«أوتيس دونكان» عن «اتجاه أساسي نحو عالمية متزايدة». ويدل هذا الاتجاه على رسوخ المعتقد الأميركي، أي تفوق النجاح الشخصي (الإنجاز) على الوراثة

الاجتماعية والنسب. لقد كان محور النقاشات ـ التي شارك فيها «ريمون بودون» في فرنسا، و«روجيه جيرو» في سويسرا، و«كريستوفر جينكس» في أميركا، و«كارل ماير» و«ولتر موليير» في ألمانيا ـ إشكالية عدم المساواة في الفُرص، والأهمية التي ينبغي إيلاؤها إلى «تكوين رأس المال البشري واستثماره»، وإلى نظريات التأقلم، وإلى المسلمة القائمة على الأهلية والجدارة، ذلك لأن طبيعة الشهادات لا تتوافق مع المراكز المعروضة في سوق العمل (نجد هنا ما اتُفِق على تسميته «متناقضة أندرسون»).

هذا ولا بد من الإشارة إلى أنه غالباً ما نُظر إلى تكاليف التنقل انطلاقاً من التثاقف، أو الفوضوية، أو إعادة التنشئة الاجتماعية، أو إيقاف الدمج، وإلى أنّ ظواهر الترفيع والترقي قد تُفسّر بصفتها المفتاح الرئيس لأي بناء ديمقراطي («أليكسي دي توكفيل»)، وبصفتها إشارة ملموسة للتجديد أو لتنقل أفضل للنخب («فيلفريدو باريتو»)، أو على العكس من ذلك، بصفتها عنصراً لإضعاف القدرة على محاربة الطبقة العاملة («كارل ماركس»)، التي من شأنها أن ترتد الصدى الضعيف الذي تسمعه، في ما وراء الأطلسي، النظرياتُ والأيديولوجيات المقتبسة من الاشتراكية والشيوعية («ويرنر سومبارت»)

الحركات الاجتماعية Mouvements sociaux

لقد أدخل مفهوم الحركة الاجتماعية (soziale bewegung، في الألمانية) الفيلسوفُ والحقوقي الألماني «لورنز فون ستين»، أثناء نشره الطبعة الثالثة من أحد كتبه في العام ١٨٥٠. وهو كتاب استوحى مضامينه من الحركة الإصلاحية وخصّصه لدراسة العقائد، ونظريات

التفكير، والحركات الاشتراكية والشيوعية في فرنسا، وبحركات الثورة الفرنسية (في العام ١٧٨٩) في العقد الذي عقب إعادة تأسيس الملكية في شهر تموز/يوليو.

بينما يعطي «كارل ماركس» و«فريدريك أنجلز» الأولوية للشروحات المتعلقة بالصراعات ولمادية الجدلية، وبينما هم يجعلون بالتالي من البلوريتاريا ضامناً لمعنى التاريخ (ومن بعدهما في العام ١٨٩٨، «فرنر سومبارت» الذي يؤكد من جهته على «نشوء نظام من الحياة جديد يتلاءم مع المصالح الطبقية»)، هناك مفكرون آخرون ـ على غرار «هيربرت برومر» ـ كانوا يدركون مخاطر التشيؤ، أو سيطرة المبدأ الإلهي المرتبطة بأوضاع كهذه، ففضّلوا التحدث منذ بداية الخمسينيات عن «منشأة جماعية للاحتجاج والمعارضة، تهدف إلى فرض بعض التغييرات التي تكتسب أهمية بارزةً في البنى الاجتماعية والسياسية، وذلك بلجوءٍ غير حصري بل متكرر إلى وسائل لا مؤسسية»

إنَّ المعطيات التي تم اختيارها، والتي اقترحها كلٌّ من «نيل سمنسر» و«شارل تيلي»، تأخذ مقياساً لها درجة التنظيم أو طبيعة الأهداف المرجوة. ويوجد البُعد الإستراتيجي بوضوحٍ تامٍ ضمن الجمعيات أو مجموعات الضغط. وقد ذكر «أليكسي دي توكفيل» في «الديمقراطية» (١٨٣٥) أنّ الأميركيين «يجتمعون لإحياء الحفلات، أو لإقامة الندوات، أو لبناء الفنادق، أو لتشييد الكنائس، أو لتسليط الأضواء على حقيقةٍ ما، أو لتعزيز شعورٍ ما، وذلك استناداً إلى مثلٍ ملموسٍ وبارزٍ (...). إنهم يؤسّسون بهذه الطريقة مستشفيات أو سجوناً أو مدارس، وبالتالي يخضع توزيع المهمات لقوانين واضحة فبعضهم يأخذ على عاتقه وضع القرارات، وبعضهم الآخر يأخذ على

عاتقه الحرص على تنفيذها الجيد. كما يُحدِّد الهدفُ بشكلٍ جليّ، كذلك الحال بالنسبة للوسائل التي ينبغي استخدامها. من هنا تتميز اللوبيات بخصائص متشابهة: إنّها تتمتع من الدعم الذي تقدمه مهنةٌ ما أو نقابات أو يقسمه أناس مكلّفون بالدفاع عن مصالحها، وهذا ما يحصل في مصانع التبغ أو المناطق الكرمية. من جهةٍ أخرى، إنْ كانت الحركات ذات المعايير الموجهة ترجّح منطقاً نفعياً (تتضمن المطالب زيادة الأجور كما تتضمن تحسين ظروف العمل)، فإن المقاربة ذات القيم الموجهة تسعى إلى الترويج لمُثلٍ أخرى. يتمتع القائد أو القدة بالكاريزما وبـ«اليقين الذاتي» بشرعية مهمتهم (عقلية راسخة حسب تعريف «فيبر» للاقناعة»). غير أنَّ التحديد ليس واضحاً دائماً بهذا الشكل، ولا ينبغي أن نفهم تمييزاً كهذا حرفياً. كذلك، بما أنَّ التقليد المسيحي أو السيرة النبوية ليسا بمنأى عن شيءٍ من الانحراف، فقد يتحوّل إلى التعصب أو إلى الكلّيانية. وعلى عكس ذلك، لا يتناقض بالضرورة الدفاع عن الفوائد المكتسبة مع قيم المساعدة المتبادلة أو التضامن.

يصف «ألين توريـن» أنّه في «أكثر المجتمعات تقدماً على الصعيد الاقتصادي»، توجد توتراتٌ شديدة بين الموارد والتوجهات وبين النظام والحركة. وتنجم عن هذه التناقضات بين دائرة الإنتاج ودائرة الاستهلاك، وبين البنى التسلسلية وقوى الإبداع، «حركاتٌ اجتماعية جديدة». وتحل مكان الفئات الاجتماعية ـ المهنية فئاتٌ «أخرى كعمر (الطلاب)، أو الجنس (الحركة النسوية)، أو التمركز الجغرافي (العودة إلى البلد)، أو نوعية الحياة (البيئة). إنَّ مبادئ الهوية (I) والتناقض (O) والمجموع (T) تؤدي دوراً أساسياً. وتوجد هنا عدة احتمالات ممكنة

كما تترسخ الرهانات والتمثلات عندما يكون «لمجموع» موضوع نزاع. وعلى العكس من ذلك، إذا تمّت المحافظة على قواعد اللعبة، قد يختار الزعماء الوضعَ الراهن أو قد يغيّرون تحالفاتهم أو استراتيجيتهم. وتُسهّل عليك المماحصة الروية كما تتجلى في نهاية «الثلاثين المجيدة» فهمَ هذه الجدلية بين المحالات والفاعلين. في البدء: هناك لخوف من الإشعاعات النووية، والخشية من الحوادث في مصانع الطاقة، والتنديد بالأضرار التي يسببها النمو (مثل التلوث والتدهور البيئي). وبعد ذلك، هناك المواجهة مع الدولة المسؤولة عن البرنامج المخالف، ثم «الالتقاء» مع لتجمعات لأخرى أو الجمعيات التي تندد بسلطة الاحتكار (لاستهلاكية)، وثقل الإدارة لمركزية (الاقليمية)، أو الهيمنة على المعلومات (الإذاعات الحرة). كذلك يشكّل كلٌّ من التعبئة والقدرة التنظيمية عنصرين أساسيين، ويجدر بنا أن نمحصهما بعمق. وهذا ما تدلّ عليه العديدُ من لأعمال، كتلك التي كتبها «بيار بيرنبوم» و«فرانسوا شازيل» اللذان يقومان بحثًا على إعادة إدخال المعتقدات والأيديولوجيات ورؤى لعالَم في عملية التحليل.

المعيار Norme

في السابق، كان يُقصد بالكلمة اللاتينية «norma» الأداة (مثل القوس) التي تعطي الرؤية المستقيمة، والمبدأ التوجيهي (قاعدة سلوك، بشكل أدق). وترتبط بهذا المصطلح ثلاث «طبقات»: طبقة الفكر المنطقي، وطبقة العمل الطوعي، وطبقة التمثيل أو الشعور.

كذلك، وكما أشار إليه في السابق «ويليام سامنر» في « الأساليب الشعبية» (folkways, 1906)، يرى أنّ المعايير تضم تقنيات وتقاليد وقوانين، ولا تنفصل عن أنشطة التنظيم التي تُنشئهم وتُبقي عليهم. إنّ هذه المعايير تخصّ مجموعةً ما (ولا سيما في مجال الممارسات أوالأدبيات المهنية)، أو مجتمعاً ما (يكمن الهدف عندها في تأمين الثراء العام «بواسطة الموعظ والممنوعات المؤسسية المحدّدة)، وهي تأخذ شكلَ القواعد أو النماذج التي تكتسبها أو تتقاسمها مجموعةٌ من الأشخاص، تُشرّعها القيمُ، وتُنسَّق في أنظمةٍ تعمل كقوانين أو كأدلة، كما يُعتبر عدم الامتثال لها أو خرقها مرادفاً للانحراف، وقد يُجازى بعقوبات، أو يثير ردود فعل تدلّ على الاستهجان والنبذ.

وإذا كان امتلاك المعايير ـ كما أكّد عليه «تالكوت بارسونز» ـ لا ينفصل عن عملية التنشئة الاجتماعية، ولا يتضمن فقط معرفة الإرشادات وإنّما يتضمن أيضاً الوسائل التي تملكها (بما أنّ الأدوار التي

تصطلع بها لا تقتصر على قائمةٍ من الإجراءات المحدّدة بدقة)، فإنّ ضعفها وعدم تماسكها قد يتسبّبان بالفوضى، ذلك أنّ التحكيم من أجل الامتثال يتوقف على عوامل عديدة كالعلاقة بين التكاليف والفوائد، والالتزام الأخلاقي، والحرص على المطابقة أو المثالية.

الرأي العام Opinion publique

كما فعل «جورج بوردو»، قد نُعرِّف الرأي العام ـ وهو تجلي العملية الجماعية ـ بصورة اجتماعية تظهر مع إدراكها ذاتها، وتنتج عن «تشابه الأحكام التي يصدرها عدد من الأفراد إزاء بعض الأشخاص».

منذ القدم، جعل «هيرودوت» و«توسيديد» الفارسيّ «أورانيس» يتحدث عن فضائل صوت الشعب. ومنذ زمن ليس ببعيد، لم يتردَّد «نيكولا ماكيافيل» عن جعله ركيزة السلطة، لأنّه، كما كان يقول، «من الضروري أن تكون موضع محبة الشعب وثقته، طالما أنّه الأقوى والأقدر» («الأمير»، ١٥١٣، الفصل التاسع). ويوافقه في ذلك «جون لوك» الذي كان يعطي قيمة كبيرة لما كان يُسمى في ذلك الوقت باسم «الروح العامة»، أي هذه القدرة على التبادل والتحكيم التي من الممكن أن يدّعي كل إنسان الحصول عليها «منذ اللحظة التي يرتقي فيها إلى درجة التخلي عن مصالحه الخاصة، وهذا هو السبيل الوحيد المتاح من أجل رؤية الخير المشترك». وإنْ كانت «قوانين الرأي العام» (laws of opinion) متساوية في الجدارة ليس فقط مع قوانين الدولة، وإنّما كذلك في القوانين الإلهية، ذلك لأنَّ استخدام العقل والتوافق يفوق الرغبة والدوكسا، كما يشكِّل التوافقُ مقياس الحقيقة (لأنَّ اتفاقاً كهذا لا يُمكن إدراكه ـ وفقاً للتحاليل التي قام بها «إيمانويل كنت» و«جان جاك

روسو» ـ إلاّ في في إطار التصوير). حالياً، في الديموقراطيات الحرية، تمّ اجتياز مرحلة جديدة، وأصبح من الثابت التماس آراء المواطنين. هناك هيئات متخصصة تتكفل بمثل هذه البحوث (مثلاً «سوفرس»: الشركة الفرنسية للبحوث المرتكزة على الاستطلاعات). ولكن، إلى أيّ درجة تكون البيانات المجموعة موثوقاً بها؟ هل ينبغي علينا أنْ نؤكد، مع «جورج غالوب»، أنّ «الرأي العام يكمن، بكل بساطة، في ما تحدده الاستطلاعات»؟

يجدر بنا هنا أنْ نشير إلى بعض الأفكار لكي ندرك جيداً جميع هذه الرهانات. في البدء، نذكّر بأنّ إنتاج المعلومات يشكّل شرطاً أساسياً لكلّ من يتحكم بالمسؤوليات أو يمارسها، وإلا كيف بوسعنا أن نضمن جباية الضرائب وتجنيد الجيش؟ منذ نهاية القرن الثامن عشر، نلحظ اهتماماً بالغاً بالقياس والتعداد. ويمكننا اعتبار «هيرمان كونرينغ» ـ صديق «غوتفريد ويلهيلم لبنتز» في ألمانيا ـ رائداً في هذا المجال. وقد سلّط «ويليام بيتي» الأضواء في بريطانيا العظمى على «علم الحساب السياسي». وفيما بعد، أثّر عالما الرياضيات في فرنسا «بيير سيمون لابلاس» و«جوزف فورييه» في عمل «أدولف كيتليت» مؤسّس علم «الفيزياء الاجتماعية» بالاشتراك مع «أوغست كونت». في الواقع، ما يُقلق كان مسألة «الطبقات الفلاحية» والديموغرافية والتثقيف والإجرام. ونجد الرغبة في التدخل في مصير الشعوب، وبدرجات مختلفة، عند العديد من الكتاب على غرار «فردريك لو بلي» و«إميل دوركهيم». ألم يؤكد هذا الأخير أنّ علم الاجتماع قد يصبح معرفةً لا نفع فيها إنْ لم يؤدِّ إلى غائية ملموسة؟ مذّاك، عرف هذا النمط من التقصيات تطوراً بارزاً، ولا سيّما مع تطور الدولة القائمة على الرفاه

الاجتماعي. ويبقي أنْ نشير هنا إلى تاريخين مهمين وهما العام ١٩٣٨ (حين قام «جان ستوتزل» بإقامة «المعهد الفرنسي للرأي العام» IFOP)، والعام ١٩٤٦ (حين تمّ تأسيس «المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية» INSEE و«المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية» INED). وهكذا، يزداد تنوع مجالات البحث (العمالة، وميزانية الأُسر، والمواقف إزاء العائلة أو المدرسة أو الدين...). وكان يُرجى أيضا معرفة ردود فعل الزبائن أمام منتَج أو خدمة ما، واختبار شعبية مرشَّح أو أثر حملته الانتخابية الإعلامية، وتقدير صيت أحد أصحاب القرار. ومن هنا، يصبح العديد من الفاعلين في المجتمع معنيين بالأمر، سواء تعلق الأمر بالأحزاب السياسية، أم بمجموعات الضغط، أم بالمؤسسات.

حتى وإن كانت الاستطلاعات تعطينا نقطة استدلال عن حالة التفكير لدى فئة من فئات الشعب، وتسهم في أفضل تعبير عن اللعبة الديمقراطية، وتمكّننا من تغيير السلوكيات أو التصرفات حسب النتائج المتحصَّل عليها، فهذا لا ينفي واقع أنّها واجهت رغم ذلك الكثير من الانتقادات. في الواقع، لا تتشابه الآراء، كما أنّ إجمالي الإجابات غالباً ما يؤدي إلى الجمع بين مقادير متغايرة. وقد لفت نظرنا «بيير بورديو»، ومؤخراً «باتريك شامباني»، إلى أنّه وفي مظهر الأسلوب الموضوعي قد تُفرض إشكالية جديدة هي من يطلب القيم بالبحث وليس الشخص الذي تُطرح عليه أسئلة البحث. وبالتالي، كيف بوسعنا تجاهل ظواهر التأثير والإقناع؟ يشكّل ما يحصل عليه الاستطلاع تعبيراً يرتبط بوقت محدَّد، ويقتصرعلى قيمةٍ رمزية (حسب السياق) ومكانية (حسب المخاطبين الموجودين). إذن، لا يوجد أيّ شيء جامد أو

نهائي. من جهة أخرى، أليس هناك احتمال ظهور خطر «تحريف الرأي»، والدعايات الماكرة، بل وحتى التلاعب أو الخداع؟ إنّه تساؤلٌ تقليديٌ تم طرحه منذ ظهور أعمال «شارل رايت ميلز»، و«هربيرت بلومر»، و«غوردون اولبورت».

المنظمة Organisation

لقد اقترح «أميتاي إيتزيوني» في كتابه «المنظمات الحديثة» (الترجمة الفرنسية. *Les Organisations modernes*, Duculot, 1971, p. 1) أن يُطرح للمناقشة السؤال التالي «وُلدنا فيه، وتلقّينا تربيتنا فيه، ونكرّس جزءاً مهماً من وجودنا لكي نعمل داخله. يتوقف عليه ما نستهلكه، وكذلك وسائلُ ترفيهنا. سنموت أغنياء فيه، وعندما يحين وقت الدفن ينبغي على ما هو أقوى من كل شيء»، أي الدولة، أن تعطي إذناً بالدفن في التراب. عن ماذا نتكلم؟ نجيب فوراً: تدل كل هذه «الأدلة» على أهمية الظاهرة التنظيمية وتنوّعها في مجتمعاتنا الحديثة. بوسعنا أن نميّز عدة أشكال مختلفة، ذات طبيعة بيروقراطية، أو اقتصادية، أو غير مربحة، حسب أشكال التعاون والتراتب المستخدمة، وحسب ميّزات البيئة، ونماذج التكنولوجيا، ودرجة انخراط المشاركين وتحفيزهم. أيّاً كانت الرؤية التي نفضّلها فإنّ الـ«واقع واحدٌ». إننا لا نواجه فقط وحدات ذات بنية منظّمة وأماكن تُتخذ فيها القرارات، وإنّما نواجه أيضاً أنظمةً مفتوحةً تعتمد على إجراءات تنسيق وتنظيم محددة.

من وجهة نظر تاريخية، تشكل «منظمة العمل العلمية» (OST) النموذج الأساسي. يرى «هنري فايول» و«فردريك تايلور» ضرورة وضع حدٍّ للتعسف الذي يمارسه أرباب المهن، ولتكاسل العمّال على حد

سواء، بغية تعزيز التعاون بين مختلف الأطراف، وترشيد الإنتاج، وذلك مع الحرص على التنظيم الأنجع للعوامل، وبالاستناد إلى إمكانية الربح المادي، ومع القيام بفصلٍ واضحٍ بين تصوُّر المهمات وتنفيذها. ويكون الاستدلال في جزءٍ كبير منه ذا طبيعة سلوكية، ويرتبط بمقاربةٍ تحميضية بالإجمال، مقاربة المهندس الذي يواجه ضرورات الخدمة مع الأخذ بالحسبان إشارات مرور الزمن.

وما لبثت أنْ ظهرت الانتقادات. فلنرجع إلى أعمال مدرسة «العلاقات الإنسانية». إثر بحثٍ عميقٍ تمّ في ورشات عمل «هاوثورن للشركة الكهربائية الغربية» من العام ١٩٢٧ إلى العام ١٩٣٢، أكّد «إلتون مايو» ومساعدوه («ويليام دكسون»، ولا سيّما «فريتز روثليسبرجر») أنَّ الواجبات الاجتماعية كانت تفوق الضرورات التقنية. ويهدف التجريب إلى اختبار أثر إجراءات عديدة (الاستراحات المنظمة، والأجر الأفضل، وتخفيض ساعات العمل) على إنتاجية مجموعةٍ مكوّنة من ستة مستخدمين، يوجدون في غرفةٍ خاصة مجهزة بآلاتٍ مسجِّلة تمكّن من تقدير أثر العوامل الطبيعية كالحرارة والرطوبة. تُسمّى هذه الغرفة المنفصلة عن باقي أجزاء المصنع، والتي يوجد المراقب فيها بصفة دائمة، «غرفة الاختبار». يُلاحظ زيادةً في الإنتاج، أيًّا كان التغيير المُدخل طرأ. حتى الآن، لا شيء يدعو للدهشة. ويحدث العكس، في مرحلة لاحقة تسمى «التوضيح الكبير»، عندما نستنتج أنَّ إلغاء بعض هذه المزايا لا يُحدث تغييراً ملموساً في الأداء، على الأقل في نسبٍ ذات دلالة. كيف بوسعنا تفسير نتيجةٍ كهذه؟ في الواقع، كان تأثير الحوافز المالية وتحسين ظروف العمل محدوداً. غير أنَّ هناك عوامل أخرى أثبتت فعاليتها، نذكر منها: القدرة على الاستماع، وحسن المعاملة، والشعور بالانتماء إلى «جماعة»، حيث بوسع المرء أن يناقش

بحرية وأنْ يتصرف بالتوافق مع الآخرين. ليس المنفِّذ «يداً» فقط، وإنما هو كذلك «قلب» و«روح».

ونجد إلى جانب التنظيم الرسمي (أي الذي حدّدته الأنظمة وإدارة المؤسسة) بنيةً غير رسمية ومرتكزة على العلاقات القائمة بين الأشخاص. تتفرد كل «طبقة» بمنطقها الخاص: منطق الكلفة أو النجاعة بالنسبة للأولى، ومنطق الأحاسيس بالنسبة للثانية. إذن، يعود جزءٌ كبير من الحصر والصراعات الداخلية إلى نقصٍ في التواصل بين هذه الكيانات. وفيما بعد، أكّدت بحوثٌ أخرى على أهمية العامل البشري في ممارسة السلطة («رونالد ليبيت» و«رالف وايت»)، أو في إدارة التغيير («ليستر كوش» و«جون فرنش»)، أو في «محتويات» الفريق («دوروين كارت رايت» و«ألفين زاندر»).

غير أنّ المثال الجديد الذي ارتبطت به أسماء «هيربرت سيمون» و«ميشال كروزيه» لم يتشكّل إلا بعد تطور التحليل «الإستراتيجي» عندها، سُلِّطت الأضواء ليس من زاوية «وضعية» وإنَّما «سريرية» على مفاهيم «التبادل» و«اللعبة» و«الاحتمال» و«منطقة الريبة» مما أفضى إلى عدة تعلّمات منها:

ـ إنّ تنوع العقلانيات (وهي ذاتها ليست كلية العلم، وإنّما محدودة) هو أحد معطيات الواقع، كما أنّ الصراع أبعد من أن يكون خللاً وظيفياً، فهو يشكّل هديه وجودنا،

ـ تدفعنا الطرق المتّبعة والطموحات المعلَنة والمتنافسة من أجل توزيع الموارد، إلى أن لا نتكلّم عن الأهداف «المشتركة»، وربّما عن الأهداف «المتقاسمة» كما أن الأفضليات التي يعبَّر عنها ليست ثابتة ولا «مشاركة» وإنما تكييفية ويشوبها بعض الغموض،

ـ إذن، تكمن المشكلة الجوهرية في العمل على إبقاء المؤسسات رغم القوى النابلة عن المركز التي تهدّدها،

ـ لا تظهر السلطة (سلطة التراتب وأهل الخبرة والهامشي) إلاّ في سياقٍ محدّد من التفاعلات. إنها ليست صفة نُطلقها على الفاعلين ولا قدرة بوسعنا التمتع بها، وإنّما رابط القوى التي يستطيع أحد الفاعلين فيها أن يتمتع أكثر من الآخر، ولكن دون أن يكون هذا الأخير مُجرَّداً بشكل كلي. وبالتالي، إنها علاقةٌ متبادلة ولكنها لاتماثلية، ولا يمكن حلها مع السطوة. ولا نجد الفرد غير مصمِّم على تصرفاته أو غير قادر على تحديدها جيداً إلاّ في الحالات القصوى.

هناك مُداخلات قدّمها «هرارد فردبيرغ» و«بيير غريميون» و«جان كلود توينغ» تقع صمن هذه الحركة، وتوصح توضيحاً تكميلياً نمذجة الخيارات الجماعية وثقل الشبكات الوجاهية، وأداء الإدارة الفرنسية لعملها. من جهة أخرى، يوجد بعد «الهوية» و«التنشئة الاجتماعية» عند «رينو سانسوليو» و«دونير سيغرستن». وهكذا، يحتلّ المكوّن الثقافي مكاناً مركزياً، بالإضافة إلى «الآثار المجتمعية» كما جاء في مؤلفات عديدة لـ«آلين ديريبارن» و«مارك موريس» و«فرانسوا سيلبيه» و«جان جاك سيلفستر». وقد ساعدنا ثوابت أخرى على تعميق فهمنا للأشكال والعمليات التنظيمية منها: المعاملات غير الرسمية وظواهر الإقصاء، وآليات التحفيز أو الانتقاء المعاكس.

النمط الاجتماعي / الأنماط الاجتماعية Paradigme(s) sociologique(s)

تنطوي كلمة «نمط» على عدة معانٍ وتُستخدم عادةً حسب معنى النحويين، وتدل بالتالي «على نموذج الإعراب أو تصريف الأفعال» الذي يوسعنا أن نميّز بواسطته سلسلةً من الظواهر، وهذا موضوع قد توسع فيه «فرديناد دي سوسور» في كتاب «دراسات في علم اللسانيات العامة» (١٩١٦). ترتبط أكثر الصياغات المعروفة، على سبيل المثال ـ بالديمقراطية («ألكسي دي توكفيل»)، وصراع الطبقات («كارل ماركس»)، وظهور الرأسمالية («ماكس فيبر»)، ومؤخراً بتنويه المؤسسة العائلة («تالكوت بارسونز») وبالتنشئة الاجتماعية المتوقعة («روبرت ميرتون») أو بالكبت النسبي («ساموئيل ستوفر»). ومن بين الدلالات التي تم اقتراحها، نتكلم عن «القلب النظامي» وعن «القطب المعرفي» وعن «الأسطورة المؤسسة»، أو أكثر بساطة عن «المدرسة الفكرية» (أو التيار الفكري).

لا بدّ هنا من القيام بالتصنيف لكي ندرس بعمق النقاشات الأساسية المتصلة بالاندماج، والصراع، والإنسانية، والكلية. وتثير دراسة الظواهر الاجتماعية العديد من التساؤلات: هل يمكننا أن نطبق هنا منهجياتٍ أخرى أثبتت فعاليتها في مجالات المعرفة الأخرى؟ هل يمكن تطبيق فكرة المعرفة العلمية عندما نواجه محيطاً يتدخل فيه

الإنسان كفاعل بصمة أساسية؟ إنّنا نعود إلى استراتيجيات وحوافز منذ اللحظة التي تؤدي المصدية فيها دوراً ما. بالتالي، هل بوسعنا تناول هذه المكونات على طريقة خصائص المادة الفيزيائية؟ هل يمكننا «وصعنتها»؟ وعلى العكس من ذلك، ألا نجد أنفسنا أمام نظام واقعي لا يمكن إخضاعه لأيّ محاولة وضعنة؟

بالتالي أمامنا مقاربتان: الأولى تسلك طريق المعرفة التحليلية (الاستدلال الفرضي ـ الاستنباطي)، والثانية تدور حول قطب جدلي بشكل خاص (للجوء إلى التفسير). غير أنّ لكلٍّ من هاتين المقاربتين صعوبتها الخاصة. وهكذا، إن اقتصرنا على ما نتعلمه من المماثلات الشكلية بين الأنظمة المادية والوقائع الاجتماعية، فإننا قد نحيل إلى عدم المعرفة كل ما ينتمي إلى حلقة الغائيات والقيم. من جهة أخرى، يبقى التشفير وتحيين المعنى مرتبطين بالرؤية الخاصة التي تعتمد على ذاتية المشاركين. وبالتالي، تثير حتماً الاتهام بالاتجاه إلى النسبية. إذن، كيف بوسعنا وسط هذه الظروف تأمين إمكانية اتفاق لا يكون مجرد انتقاء للوقائع، وإنما يرتكز حقاً على التقاسم الفعلي لعدد من المبادئ؟

يجدر بنا هنا الإشارة إلى ملاحظتين:

ـ إذا كان العمل والنسبية متشابكان لدرجة أنّنا قد نغضُّ النظر عن المصطلح الأول وندفع بالثاني إلى المطلق، فإنّ القواعد التي تؤيد استخدام نماذج اللغة المختلفة لا تكون ذات بعد واحد تماماً، ولكنها تتحدّد وباستمرار وفقاً للرمن أو للإشكاليات.

ـ من هذا المنظور، لا يشكّل التفسير والفهم قطبين لعلاقةٍ متنافرة،

وإنّما يشكلان الأزمة النسبية لعملية معقدة واحدة ألا وهي التفسير (Auslegung، حسب تعبير «ويلهلم ديلتي»). وكما أثبت «بول ريكور» في العديد من مؤلفاته، يتخطّى رهان مثل هذا النقاش الإطار الابستمولوجي المذكور ليبلغ بعداً أنتولوجياً يُعرّفنا على روابط التبادل بين البنية والحدث. ينتج عن هذا التحول المستمر للـ«قاعدة» و«للاختراع»، لعبة الرجوع إلى الانتماء/الابتعاد، ويفتح المجال، من بين أمورٍ أخرى، لسيطرة أكبر على ظاهرة تعدد المعاني.

لقد ميّز «ريمون آرون» في مقاله «مقدمة لفلسفة التاريخ» ثلاثة أنواع من المشاكل:

- في البدء مشكلة الواقعة: «كيف يتكامل ويتوافق الفهم والحدث؟»،

- من ثم، مشكلة منطقية: «هل تحتاج علاقة الفهم لإثبات سببي من أجل اكتسابها المصداقية العلمية؟»،

- ختاماً، مشكلة فلسفية: «هل ينبغي النظر إلى أيّ تعبير على أنّه «نتاج الضرورة الوظيفية؟»».

في الواقع تختلف الإجابات على هذه الأسئلة حسب التقاليد في علم الاجتماع. فبينما تعطي حكمة «دوركهايم» ـ المتمثلة في «يُفسَّر الاجتماعي بالاجتماعي» ـ الأولوية للبحث عن القوانين أو الثوابت، (الزواج الأحادي، وعادة إنجاب النجب، وقيمة العادة، وأهمية التيار الانتحاري)، فإنّ «العلاقة مع القيم» التي تؤيدها مدرسة «فيبر» تهتم من جهتها بناحية الدلالات». من جهة، وضع نظرية «المجالات» وتعميق منطق تحوّلية رؤوس الأموال، ومن جهة أخرى، الفردانية المؤسسية واللجوء إلى مفهوم العقلانية المحدودة.

إنّنا هنا أمام تعبيرين مختلفين للتقاليد الوطنية المسمعة جداً. بيد أنّه لا جدوى من القيام بترتيب واضح بين هذه المقاربات دون اتخاذ الاحتياطات أيّ كان المحال. ويؤكّد مقطعٌ من كتاب «النظام القديم والثورة» على هذا. يقول لنا «أليكسي دي توكفيل»: «لقد عشتُ مع أدباء كتبوا لنا قصصاً دون أن يتدّخلوا في الأحداث. كما عشتُ مع سياسيين لا يعتنون إلا بإنتاج الأحداث دون حتى التفكير بسردها. لطالما لاحظتُ أنّ الأدباء يرون في كل مكان أسباباً عامة، بينما يتراءى للسياسيين الذين يعيشون وسط الوقائع الصحفية المفكّكة أنّه ينبغي إسناد أيّ شيء إلى الحوادث الخاصة، وأنّ المحركات الصغيرة التي يستخدمونها هي ذاتها المحركات التي تهزّ العالم. ويُخشى من أنْ يكون الأدباء والسياسيون مخطئين على حد سواء». وفي مجال المعقولية، إنّ تعيين أحد الخيارات ليس نهائياً أبداً، ويشترك في تقويم علم اجتماع مُعرّض للشك، ولغير المتوقّع، ولقدرات الإنسان الإبداعية. «تعشق هذه الحيوانات الحرقاء أنْ تتجادل على جهلها». ولا بدّ هنا من الإقرار أنّه وبعد أن نصبح قادرين على تأمين فضاء للتواسط بين مختلف التوجهات، فإنّنا بالتالي سنملك «الألعاب اللغوية» الأكثر فاعليّة، وسيُطوِّر التفكير بواسطة التناقضات والتجانسات، أو التوترات والتكاملات.

مدونة المهن والفئات الاجتماعية والمهنية

Professions et catégories socioprofessionnelles (Nomenclature des)

تهدف هذه المدوّنة ـ التي وضعها الإيسي (INSEE) والتي استخدمتها يومياً الإدارة ومراكز البحوث ومكاتب التعليم الخاصة، في

الأبحاث التي قامت بها في فرنسا ـ إلى «تنظيم مجموعة الشعوب الناشطة في عددٍ محدود من الفئات الكبيرة، يمثّل كلُّ فئةٍ منها «التجانس الاجتماعي». وتتوافق التقطيعات مع منطق التقسيم الطبقي، وتُدمج أنماط الحياة والشعور بالانتماء والممارسات الثقافية. .

انطلاقاً من تصنيفات «ألبكـــدر بارودي» (١٩٤٥) تم استخدام مقاييس ألا وهما: الوضع [الحالة] (ناشط/غير ناشط، ومأجور/غير مأجور)، والتراتب المهني (وفقاً للأجر، وللمؤهلات، وللعلاقات وسط العمل، كذلك نميّز بين التقنيين والعمال اليدويين، وبين الإداريين والمستخدمين، وبين الصناعيين والحِرفيين). وتتوافق كل تسمية مع اهتماماتٍ خاصة، رمزية كانت أم مادية. كما أنَّ الإقرار بهذه الخاصية يتم على مستويات مختلفة سواء تعلّق الأمر بالإطار التشريعي أم بأنظمة التقاعد أم بإجراءات التفاوض الجماعي

لقد نجم عن هذه الخصائص ولادة «مدونة المهن والفئات الاجتماعية والمهنية» لقد ظهرت هذه المدونة إلى الوجود في العام ١٩٨٢، بعد التشاور (برعاية المجلس الوطني للإحصاء) مع مختلف الهيئات الممثّلة، كالنقابات، والجمعيات الدائمة لعرف المهن. لقد أُلغيت بعض الأبواب أو طرأ عليها بعض التغيير: فمثلاً يشكل الإداريون الموسطون اليوم جزءاً من الوظائف الوسيطة. وهي تشمل بدورها التقنيين وعمال المراقبة. كما أُدمج العمال الفلاحون وموظفو الخدمة مع العمال والمستخدمين. وتلفت نظرنا التقسيمات الأشد دقّة (٢٤ أو ٤٢ مركزاً) إلى وجود فروع أخرى (القطاع الخاص/ الوظيفة الرسمية، المؤسسات التجارية الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة. . .).

بالإجمال، تبدو هذه الطريقة جدّ نافعة، إذ إنّها تُمكّننا من مقارنة

استراتيجيات الاستهلاك ودراسة ظواهر التنقل بين الأجيال، والتنبه إلى عدم المساواة في الدخل أو في الإرث. غير أنّه لا بدّ من الإشارة إلى بعض الانتقادات. في الواقع، إنّ أي مدونةٍ أنشطةٍ هي نتاج تاريخ وتعود إلى تمثيلٍ مزدوج للفضاء الاجتماعي. ترتكز الأولى على مراقبة الوقائع، أمّا الثانية فهي أكثر نظرية. وتتكامل هاتان المقربتان، ولكنّ هذا لا ينفي وجود الغموض وعدم الدقة، بل أحياناً اعتباطية بعض الصياغات أو التسميات. من جهةٍ أخرى، من الضروري القيام بمراجعات دورية للتنبه إلى إعادة انتشار الجهاز الإنتاجي، وإلى ظهور أنماطٍ جديدة لإدارة اليد العاملة وانعدام الاستقرار الوظيفي. ختاماً نشير إلى أنّه من الأهمية بمكان ذكر توجهات منافسة تتحدث عن «الطبقات» أو «قياسات النفوذ».

السلطة Pouvoir

لا تقتصر السلطة على ممارسة عمل تنجزه. «إحداث الآثار المطلوبة»، يُقصد بها - تبعاً للنوايا وللتوقعات المشتركة - «قدرة مُخولة ملازمة للعمل الإنساني»، و«ترتيبية» (أي تندرج في إطار المدة)، و«ترابطية» في الوقت نفسه (إنّ التحاليل المتعلقة بالمواد وبالصفات وبالنخبة التي تكون محصّلتها صفر، تفسح المجال أمام الاستدلال في ما يخصّ المجالات والمسارات والنسبية). هنا، ينبغي تفضيل مقاربةٍ متعددة الأبعاد، وإيلاء الاهتمام إلى طريقةٍ تمكّننا من حشد واستخدام الموارد المتوفرة الموزّعة توزيعاً غير متساوٍ، مع الأخذ بالحسبان طبيعة العلاقات بين الأوامر والطاعة، ونماذج الاستراتيجية، وأشكال السلطة، وتنوع العقوبات التي قد تُتّخذ وتدرّجها، والمقاومات التي تظهر، والتنسيق أو التحكيم بين الحثّ والإجبار، وبين الإقناع وتفعيل الالتزامات.

إنّ وجهة نظر السببية، كما تكلم عنها «انتوني جيدنز» في كتابه «تأسيس المجتمع»، لا يمكنها أن تمر مرور الكرام. وهي تتطلّب تفكيراً بشأن ظواهر السيطرة. هذه الأخيرة ليست بالضرورة مهيمنة ولا مشاركة، ولكن يسعى إعادة وضعها في سياق تفاعلي، مع عدم التّركيز فقط على ممارسات العاملين وعلى الأبعاد السياسية، وإنّما ترتكز على الأبعاد الاقتصادية أيضاً. وهكذا، وكما رأى «ماكس فيبر»، إنّ قطب الشرعية في أشكاله التقليدية والكاريزمية والعقلية/القانونية يبدو أولوياً.

الأفضليات الجماعية Préférences collectives

نظرية الأفضليات الجماعية وإشكالية التجمّع Théorie des préférences collectives et problématique de l'agrégation

تشكل نظرية الأفضليات أو الخيارات الجماعية مكوناً أساسياً من بحوث العلوم الاجتماعية، ولا سيّما في الاقتصاد العام وعلم الاجتماع السياسي. لنركّز بشكلٍ خاص على هذا المجال الأخير لكي نوضح إشكالية التجمّع (أي الانتقال من الخاص إلى العام، ومن الجزء إلى الكل) وآثار التكوين والمفارقات المحتملة التي ترتبط بها.

للقيام بذلك، سننطلق من نموذج «الإنسان الناخب» (homo suffragans)، حيث ينبغي الإشارة إلى فكرتين بالغتي الأهمية وهما:

- التمسك بتصور «الاختيارات الخاصة»: يجب تجزئة أيّ مشكلة معقدة إلى سلسلة من المسائل الأساسية، تفرض بدورها إجابات بسيطة أي بنعم أو لا،

- أهمية «مبدأ الأغلبية». إنّ البراهين التي تدعم هذه الفكرة هي

الأكثر كلاسيكية. بينما يستند «توماس هوبس» و«جون لوكي» على مصدر آلي، ويتكلمان عن «تكوين القوى المتباينة التي تحدّد نتيجتُها الواضحة اتجاه الحركة التي ستتبعها الهيئة الاجتماعية»، يُشدد «جان جاك روسو» على أنّه لا وجود للإرادة العامة، إلاّ في حال بقي توزيع الآراء المعبَّر عنها «أحادي الواسطة» و«مركزياً». كذلك يرى آخرون أنّ الأمر يتعلق بـ«معطيات من الواقعة» أو «بوسيلة ذرائعية تهدف إلى إقناع الجميع بتقبل القرار الذي تُجمع عليه الأغلبية».

انطلاقاً من ذلك، هل بإمكاننا أن نتوصل في كل الظروف وبناءً على هذه القاعدة إلى أفضلية جماعية؟ في الواقع وللأسف، تدفعنا نظرياتٌ تُدعى بـ«نظريات الاستحالة» إلى الإجابة بالنفي.

لقد سبق ووضع «شارل دي بوردا» حدود التشاور وبعض إشكاله، وذلك في كتابه «بحث عن الانتخابات بالاقتراع» ـ والذي عرضه على «أكاديمية العلوم» في الخامس عشر من حزيران من العام ١٧٧٠، ونشره بعد ذلك بأربعة عشر عاماً ـ وكان يقول إنّه ولكي يكون الانتخاب ناجحاً، يسمح منح المواطنين وسيلةً «لإبداء رأيهم عن جدارة كل شخص ومقارنتها بالتالي مع كفاءة منافسيه وجدارتهم». أمّا الحل الذي نصح به فيكمن في «منهجية الصفوف»: توضع علامة نسبية في كل تصنيف فردي للمكان الذي يشغله كل مرشّح.

ولا بدّ من الإشارة إلى أهمية التفسير القراري للاحتمال الذي تكلم عنه «الماركيز دي كوندورسيه». ليس الاقتراع وسيلةً للتعبير عن إرادةٍ أو مصلحة ما، وإنّما يشكّل حكماً حقيقياً. وينص الكتاب الذي نشره في العام ١٧٨٥ على أنّ الهيئة الانتخابية إضافيةٌ وتتكون من عناصر لا متميزة ومستقلة. تُدخل مفهمات أخرى الاختلاف في البصيرة

أو الفطنة وظواهر التأثير والتوتر. غير أنه ـ وأيًا كان الرأي المتوقع ـ يبدو أنَّ قاعدة الأغلبية لا تضمن دائماً احترام ضرورات الانتقالية. جماعياً قد يتم تفضيل أ على ب، أو ب على ج، أو ج على أ. تظهر المفارقة جلية في أكثر من حالة على إحدى عشرة، وذلك عندما يقوم كل ناخب بتصنيف شامل.

عاود «كينيث أروو» في العام ١٩٥١ في كتابه «الخيار الاجتماعي والقيم الفردية» بعض البديهيات التي عبَّر عنها كلٌ من «فرانسيس غالتون» و«شارل دودجسون» («أليس لويس كارول»)، وتوجه حسب قوله نحو «نظام علم بديهيات» «مناسب ومستقيم وحكيم». غير أنَّ مفارقة الانتخابات (voting paradox) لم تختفِ، مما أدّى إلى انحرافات في اتجاه أشكالٍ «اعتباطية» أو «فوضوية» تتسم بـ«توازن غير مستقر» وبـ«اندماج غير كافٍ»: هل نرغب بـ«ديموقراطية حقيقية ولكنها غير انتروبولوجية» أو «بديموقراطية انتروبولوجية ولكنها دكتاتورية أو ثيوقراطية»؟

ولقد تم استخدام عدة إجراءات لتفادي هذا الصراع، منها

ـ إهمال بعض الفرضيات (كتلك المرتبطة بـ«استقلالية البدائل غير الملائمة»)،

ـ إدخال مسلمات (قواعد) جديدة: التماثل، والانتظام، والرتابة، وعدم وجود الحق الفردي في الفيتو (حق النقض)،

ـ أخذ عدد الناخبين المشتركين في التشاور بالحسبان،

ـ ترابطٌ أفضل بين تحليل الخيارات الجماعية ونظرية الألعاب وجود المحتمل، والتصويت الاستراتيجي، وبنية التحالفات . .

للقاعدة الاعتيادية المتمثلة في «شخص واحد، صوت واحد» جانبٌ سلبيّ بالغ يتجلى في عدم الرجوع إلى قوة الأفضليات الفردية. وقد ينجم عن عدم كفاية المعلومات المتحصل عليها، عدم الامتثال إلى شروط «باريتو» المثالية. وبالتالي، يراودنا الشك بأن تُطبق معايير الإنصاف والتماسك في نفس الوقت، إلاّ في حال كانت الأفضليات التي تم التعبير عنها متجانسة بصورة كافية. كما زعم بعضهم - في منتصف الثمانينيات - أنه باستطاعتنا الحصول على تقويم «صادق» و«صحيح» في آن واحد بشأن الأهمية التي يوليها كلُّ فاعل إزاء الخيارات الجماعية المختلفة، شريطة وضع حوافز ضريبية ملائمة. ولكن، ما هو رأينا بهذه الإجراءات؟ (عملية الكشف عن الطلب) (demand revealing process). تشير في البداية إلى أنه من الشائك القيام بأي تطبيق، خصوصاً لعدم إمكانية بقاء التصويت قيد الكتمان (إنّ معرفة خيارات الجميع ضرورية لوضع قاعدة لدفع الضرائب). غير أنّ هناك من ينفي استبعاد مخاطر الإفلاس، حتى ولو كان من الممكن دائماً تصور تعويضات ملائمة، وآخرون يرون أنّ تعقيد العمليات وعدم كفاية الدفعة المقدمة، قد يؤدّيان إلى نسب عالية جداً من الامتناع عن التصويت. وحتى الذين قاموا «بالخيار الصحيح»، فإنهم ليسوا بمنأى عن «اللعنة الغائرة» ألا تعطينا الحوادث التي تحصل بانتظام أمثلةً عن الارتفاع الباهظ لسعر المعاملات، سواء بالنسبة لتقديرات مسبقة أو لتقويمات بعدية؟ لنأخذ مثلاً نقل لاعبي الكرة، وسوق فن الرسم المعاصر، وعروضات الشراء العمومية، وحق الطباعة والنشر

في المقابل إنّ «نظرية التصويت الاحتمالية» - كما أعاد صياغتها العديد من الكتاب كـ«بيتر كوغلن» و«جيمس أنيلوو» و«ميلفين هينيك» -

يبدو أنها تُشْعر بخيرِ جمٍ، بد إنّه نادرة، وإنطلاقاً من معلومة ناقصة، أن تذلل جزءاً من الصعوبات السابقة ويتعلق التقدم البارز بمصدر الشكوك ونمذجتها. ونحن يمكننا أنْ نستدل على ثلاثة أشكال مختلفة: يتعلق الشكل الأول بغموض البرامج المقصود أو غير المقصود، والثاني ذو طابع إدراكي ويرتبط بطبيعة عملية التواصل ذاتها، أما الأخير والذي يُوصف بـ«التوقعية»، فيتساءل عن طريقة تصرف المرشحين عند فوزهم في الانتخابات.

بشكل عام، يمثّل اعتماد نهج ذي طابع دلالي على إعادة النظر في الدلالة التي ينبغي إعطاؤها للممارسات الجمعية، التي يتوجب تجريدها من المدلول السلبي، حسب رأي «أولريخ أركيبوف»، لكون التناقض يحلّ محله أفضلُ مقام ثان (second best). وهكذا، قد يتم تناول ثلاثة مواضيع كبيرة بشكل أعمق: نمذجة العمل الجماعي، وإشكالية القياس في العلوم الاجتماعية، والروابط التي تجمع بين التشكيل والمعنى

المهنة Profession

هذا مصطلح يشوبه الغموض. كان يُقصد به في بداية القرن العشرين مجموعة المهن الليبرالية، أي «الوظائف ذات الطابع الفكري التي تكتسب قيمة اجتماعية حسب نموذج الطبيب أو المحامي، والتي يتنافى الأجر الذي يُكتسب فيها مع فكرة الربح» وظهرت معانٍ أخرى فيما بعد تضع في مقدمة تعريفها ممارسة وظيفة متخصصة ومتعارف عليها ومنظّمة، كما تركز في الوقت نفسه على مستوى النشاط ونمط العمل المتقَّد، ومجموعة مصالح جماعة معينة يُمارِس الجميع فيها الحرفة عينها.

كذلك، تتنوع مجالات التقصي تنوعاً كبيراً. هكذا تركّز تحاليل «كارل ماركس» على روابط الإنتاج الاجتماعية، وتستند تحاليل «ماكس فيبر» المخصّصة للبيروقراطية على عملية تحديث ومعايير الكفاءة والعقلانية، ويتوقف الوضع على طبيعة المهمات المنجزة. كما يرى «إميل دوركهايم»، من جهته، أنّ الهيئات الوسيطة كالجمعيات والاتحادات تشكل سلطةً شرعيةً قادرةً على توجيه النزاعات، وتهدئة الصراعات، والقضاء على مخاطر الفوضوية، وذلك بفضل النظام والتضامن الدائمين. وبالطريقة ذاتها، من الممكن تفسير مفهوم «الجماعة المحلية» (gemeinschaft)، كما يوضحه «فرديناند تونيز»، بواسطة المرافقة، أي الجماعة التي تقوم على تقاسم الهويات والتمثيلات الجمعية.

لقد أشار «أليكسندر كارسوندرز» و«بول ويلسون» في الثلاثينيات من القرن العشرين إلى أهمية الرؤية الوظيفية. ومنذئذ، كان يُركِّز على الدفاع عن «نموذج الخدمة المثالي» الذي يُوجِّه نحو «الكمال» و«العالمية»، والذي يقوم على الأهلية والخبرة والأدبيات. وقد تناول كثُرٌ عديدون هذه المقاربة من جديد، وقاموا بمَنهجتها، وكان على رأسهم «تالكوت بارسونز». يعتمد هذا الأخير على نمط العلاقة العلاجية ليركّز على الصلة بين المعايير الاجتماعية والقيم الثقافية. هنا، تظهر أهمية ثلاثة عناصر ألا وهي: التحديد الدقيق لقواعد الأداء، وتكوينٌ ذو مستوى عالٍ في مدارس معترف بها، بالإضافة إلى قبول وتطبيق قانون أخلاقي يستوجب حق الرقابة وإمكانية إشراف الأعيان عليه. ومع زيادة اهتمام التيار التفاعلي في دراسة السلوكيات اليومية، يُوجَّه الاهتمام إلى فكرة «المهنة»، و«التنشئة الاجتماعية»، و«الإذن»

(الرخصة)، و«التفويض»، و«التعويد على...»، و«التبديل». وقد أشار «أيفيريت هوغس» (ولا سيّما في مجموعة مقالات نُشرت في العام ١٩٥٨ تحت عنوان «الرجال وعملهم» Men and their work) ـ وكذلك فعل كلٌّ من «فريد دافيس» و«أليوت فريدسون» ـ إلى أهمية القوالب النمطية، وأعمال التعيير، والسباقات، والمسارات، ابتداءً من «البراءة الأصلية» (الطهارة الأولية) وحتى «وعي التضارب»، وصولاً إلى «إضعاف الآخرين» (psyching out) والالتزام (commitment).

إنّ تبنّي وجهة النظر التاريخية والأخذ بالحسبان كل الصفقات الداخلية وظواهر الازدواجية والمحرّثة، واللجوء إلى تقسيمات فرعية أخرى لعلم الاجتماع، كالتعليم والعمل والمنظّمات، كل هذا ينبغي دعمه، كما يجب دعم المقاربات الدولية، وذلك بغية إثراء التحاليل والملاحظات التي سبق الحصول عليها.

الضبط الاجتماعي Régulation sociale

في البداية، تدلّ الكلمة الفرنسية «règle» [مسطرة، قاعدة] على أداة تساعد على «تسطير خطوطٍ مستقيمةٍ» و«رسم خطوط». ويُقصد بها أيضاً في سياق المنطق الشكلي، إجراءٌ تشغيلي ممكّنا من الاستدلال على الجمل واشتقاقها، ومن وجهة نظر علم اجتماع العمل يُقصد بها كل ما يضبط أو يقنّن عدداً من المُمارسات والتصرفات، التي ينبغي علينا الالتزام بها في ظروفٍ معينة، اهتماماً أو اقتناعاً منّا. كما أنّ الواجبات التي تُنفّذ والالتزامات التي نحرص على الوفاء بها، ليست دقيقة فحسب، ولكنّها تضع انتظاماً وتحدّد ما ينبغي أن يكون وما يتوجب القيام به. ولا نستبعد الاختلافات والمفارقات بين ما يتم إعلانه وما يحدث فعلياً. بالتالي، فإنّ «الوعي الجماعي» ووفقاً لخطورة الانتهاكات أو الجنح المرتكبة، قد يعتبر نفسه شبه مجروح ويفرض تعويضاً عن الضرر على شكل عقوبة أو جزاء عرفيين أو غاباً ما يدرجهما التقنيد أو القانون، من الاستهجان إلى اللوم، ومن التشويه إلى النفي. إنّ التنظيمات التي نتوصل إليها خاصةً كانت أم عامة، ليست بالضرورة موافقاً عليها، وقد يشكّك بها بعده طرف. وكما أكّد «جان دانيل رينو» في كتاب «قواعد اللعبة» (*Les Regles du jeu*, Paris, A. Colin, 1989)، لا يقتضي فهمُها تحليلاً عميقاً لآليات المراقبة ونماذج الشرعية فحسب، وإنما يقتضي أيضاً تحليلاً لآثار التجمع وعمليات المعاملات أو التكييف.

دين: علم اجتماع الدين Religion

Sociologie de la religion

يُعدّ الدّين حسب التعريف الكلاسيكي الذي أعطاه «دوركهايم» «نظاماً متضامناً من المعتقدات والممارسات المرتبطة بالأشياء المقدسة أي المنفصلة والمحرَّمة، وهي معتقدات وممارسات توحّد ضمن مجتمع أخلاقي واحد اسمه الكنيسة كلَّ من ينضمون إليها». وفضلاً عن الرجوع إلى الشعائر والعقائد أو ـ لنتكلم مثل «موريس لينهاردت» ـ الرجوع إلى فكر أسطوري، ينبغي أن نذكر أيضاً مع «هنري هوبيرت» أو «مارسيل موس» ليس وجود قواعد للحياة على شكل فروض وأنظمة فحسب، وإنما أيضاً وجود الشعائر كتلك المتصلة بالتضحية والصلاة والحج.

يمكننا أن نميِّز هنا عدة مقاربات. إنَّ «كارل ماركس» ـ في كتابه «مساهمة في نقد فلسفة قانون هيغل»، الذي يرسّخ فيه الموقف الذي أيّدها «جيريمي بينثا» منذ منتصف القرن الثامن عشر ـ لا يرى في «تنهيدة المخلوقات المعذّبة» سوى «سعادة وهمية» و«مجموعة من الخرافات» تُخفي أو تتجاهل روابط السيطرة. وخلافاً للتأويلات التقليلية في ما يخص الإحيائية والطبيعية، تُسلّط تحاليل «دوركهيم» المتصلة بالطوطمية، الأضواء على عملية التأمّل والتجلي. ذُكر في كتاب «الأشكال الأساسية» «أنّ المجتمع لديه كل ما يلزم ليُحيي في العقول، وفقط بواسطة التأثير الذي يُمارسه عليهم، ذلك الشعورَ الإلهي، وذلك لأنه يكوِّن بالنسبة لأعضائه ما يكوِّنه الله بالنسبة للمؤمنين». وكذلك، تُحيي أوقات الهيجان أو المشاركة الكثيفة، الشعورَ بالانتماء إلى المجموعة (الزمرة). ويعتمد «ماكس فيبر»، من

جهته، نهجاً تاريخياً ومقارناً في آنٍ واحد. نكتفيا قراءة كتاب «الاقتصاد والمجتمع»، وكذلك مختلف أجزاء كتاب «المقالات التي يتمّ جمعها حول علم اجتماع الدين». وكذلك، درس «فيبر» لكونفوشية والطاوية والهندوسية والبوذية واليهودية القديمة وأخلاقيات البروتستانتية. هذه الأخيرة، في شكلها الكلفاني وبالتعاون مع عوامل أخرى (لا سيّما تلك التي ذكرها «هوغ تريفور ـ روبير»)، قادرة على توضيح البروز المتدرج «للشرعية الخاصة» و«للتمشف داخل المجتمع الواحد» في أوروبا واللذين يتّسمان بـ«مواءمتهما» مع «فكر الرأسمالية»، سواء تعلق الأمر بالتراكم أو بالاستثمار، وبترشيد التقنيات أو بفعالية الأنظمة الإنتاجية».

صحيحٌ أنّ الأيديولوجيات الكبيرة لا تثير فعلاً الاندفاع ذاته، وينجم عنه أحياناً «خيبة أمل»، إلا أنّ الاهتمام بالمنظمات الرمزية أبعد من أن يختفي كلياً، بل على العكس من ذلك. في هذا السياق، ألا نتكلم عن «عودة العامل الديني»؟ هذا العامل، وكما أكّدت البحوث الأخيرة التي أشرف عليها «دانيال هيرفيو ليجيه» و«غري ميشولا»، يتّسم بأهمية الرؤية، والشهادة المباشرة، والموقف المضاد (بل المعادي) إزاء ما تتضمنه الحداثة. فإن كانت المؤسسة الدينية تشيخ، وإن كان عددُ الوفيات والمُحالين على التقاعد يفوق عددَ سيامة الكهنة، فإنّ الشعور بالانتماء إلى الكاثوليكية لا يزال موجوداً، ويظهر بقوة، خصوصاً في بعض الأماكن في الولايات المتحدة الأميركية. ونجد الحيوية ذاتها و«التجديد» عينه عند الإسلامويين واليهود والبروتستانت (بالإضافة إلى شعبية الطوائف و«الروحيات» الخفية أو الغنوصية). غير أننا نرى في مجتمعاتنا «العلمانية» و«الاستهلاكية» أنّ «النموذج الجماعي» (متجاوزاً المؤسسات التي تُعد حتى الآن «ممثلة») يطغى على «النموذج الطائفي».

وهناك تساؤلاتٌ أخرى خضعت لدراسات معمّقة، وهي تتصل بالعلاقات القائمة بين الانتماءات الدينية والأماكن الاجتماعية. كذلك، سُلّطت الأضواء على تأثير الممارسات وأنظمة القيم على نماذج التنشئة الاجتماعية، وأنماط الحياة والتصرفات السياسية.

التمثّلات الاجتماعية Représentations sociales

حسب مواضيع البحوث وأطر القراءات، من الممكن أن نعتبر التمثّلات الاجتماعية واقعاً فريداً من نوعه (*sui generis*) يدل على رسوخ بنية الوعي الجماعي وطابعه الاستعلائي، أو آلة تصنيف الأشخاص والتصرفات، أو هيئة وسيطة بين الأيديولوجيات والممارسات، أو شكلاً خاصاً لفكر رمزي له قواعد تشكيل وانتشار خاصة به. وبغض النظر عن وجهة النظر المتبناة، تُعرّف بعض «الإنتاجات» بالمحتوى عندما يتعلّق الأمر مثلاً بالمعلومات أو الآراء، وترتبط بالفرد أو بالمجموعات، وتقع عند الحد المشترك للمادة والشخص، وللصورة والدلالة، وتمنح بذلك نماذج أو أطراً تحليلية قادرة على إفهامنا تكوين الحسّ المشترك بشكلٍ أفضل. وهنا، عبر عددٍ من العمليات (ولا سيّما الاحتجاز الانتقائي والتعميم المُمثِّل) أو الإجراءات (منها المتصلة بالوضعنة والترسيخ). ويشكّل البُعد المعرفي هنا عنصراً جوهرياً، كما تدل عليه مختلف المشاركات التي تتناول التحليل النفساني («سيرج موسكوفيشي»)، أو الجنون («دونيز جودوليه»)، أو الذكاء («جرائيل موغني»)، أو المعارف («كلير بيليسل» و«برنارد شيبي»)

الشعائر Rites

كما أكّد كلٌّ من «جيمس فرازر» و«لوسيان ليفي بروهل» و«كلود ليفي ستروس» في عدد من الكتب المخصّصة للسحر والعقلية البدائية أو

الفكر الهمجي، يتعلق الأمر هنا بـ«مجموعة من الأفعال المتكررة والمقننة، غالباً ما تكون احتفالية وذات طابع شفوي أو حركي أو وضعي، وذات صيغة رمزية. وترتكز هذه الأفعال على الإيمان بقوة الكائنات الفعالة أو بالقدرات المقدسة، التي يسعى الإنسان للتواصل معها» سواء تعلق الأمر أم لم يتعلق بالحصول على حظوة ما. إنَّ قواعد السلوك هي التي تحدِّد، «من المهد إلى اللحد»، كيفية التصرف بشكل لائق أو كيفية اكتساب الأنظمة الجديدة، وذلك بتطبيق قانون التشابه أو المشاركة، وفقاً للحالات. كما بوسعنا - على غرار «إميل دوركهايم» و«مارسيل موس» - أن نصفها بـ«الإيجابية» (كالصلاة أو التبرع)، أو «بالسلبية» (كالمحرّمات والممنوعات)، أو بـ«التكفيرية» (بالإحالة إلى التطهير أو التكفير عن الذنوب). وقد سلَّطت تصنيفاتٌ أخرى الأضواء على الانتهاك أو السمو، وتحدثت بذلك عن الاهتداء أو الضلال. وإنْ نظرنا من زاوية المنهجية العرقية - على طريقة «إيرفن كوفمن» -، يتبين لنا أنَّ تحليل مختلف الشعائر التي تنظِّم حياتنا اليومية جوهري، إذ إنَّه يحيطنا علماً بما كان «جيلبيرت دوران» يسميه في الستينيات «بُنى موطن الخيال الانتروبولوجية».

المقدّس Sacré

عندما جاء «إميل دوركهايم»، في العام ١٩١٢، وأعاد في كتابه «أشكال الحياة الدينية الأساسية» ذكر التمييز الذي عمّمه قبله بخمس وعشرين سنة «ويليام روبرتسن سميث» في كتابٍ بعنوان «قراءات في أديان الساميين» (ectures of the religions of the semites)، كان تقصد بكلمة «مقدس» «الأشياء التي تحميها الممنوعات وتعزلها»، وبكلمة «دنيوي» «الأشياء التي تُطبَّق عليها الممنوعات والتي ينبغي أن تبقى بعيدة عن الأولى». ما يُوضع جانباً (المكان المقدس fanum بالنسبة للمكان المدنّس profanum، أي في علم أصل الكلمات، ما يفصل المعبد عن ضواحيه) يكتسب بذلك فيه مقدسه ويستحق احتراماً غير مشروط، ويمكن بالتالي أن يكون محط عبادة ويلائمه التكريس والنقاوة الاخلاقية والحرمة، كما أنّ البعض، وبالرجوع إلى المصطلح الماليزي «مانا»، يجد في ذلك واقعاً سامياً وقوة مُعملة ولا فردية مصدرها المجتمع. ويفضل آخرون التحدث عن فئةٍ خاصة (الفئة الخشوعية التي يتمسّك بها الفيلسوف الألماني «رودولف أوتو»)، أو يركّزون كـ«رنيه جيرار» على «العنف المصطنع والقرباني» الذي يرتبط به تحويل مزدوج: في البدء العدوانية، ومن ثم المصالحة. من هذا المنظور، يحتّل تحليل الأساطير والطقوس والرموز وأنظمة التمثيل مكاناً أساسياً، والحال نفسه بالنسبة لدراسة أشكال التقوى المختلفة («جورج سيميل») أو الكاريزما («ماكس فيبر»)

المخالطة Sociabilité

ينبغي هنا الدقة في اختيار المصطلحات بغية تفادي الخلط واللّبس، كما أشار إلى ذلك «جان باشلار» في إحدى مشاركاته في «ميثاق علم الاجتماع» الذي نُشر في العام ١٩٩٢ في المطبوعات الجامعية في فرنسا، بإشراف «ريمون بودون». وهكذا، من الممكن أن نوضّح ثلاثة مستويات من التفكير في البداية، يعود «التلاحم» إلى القدرة البشرية على إقامة «مجموعات» تُحدّ بكونها وحدات ناشطة، مثل الزوجين أو العائلة، والمؤسسة أو النقابة، والكنيسة أو الجيش. وإذا فكّرنا، هذه المرة، في ما يخصّ «الشبكات» أو المجاملة، وأولينا اهتماماً إلى العلاقات القائمة ضمن العائلة والأهل، أو الجيرة، أو النادي أو الصالون الأدبي، نرى أنّ مصطلح المخالطة هو الأنسب للدلالة عليه. وأخيراً، يُقصد بمصطلح «الميل الاجتماعي» تشكُّل المجموعات (سواء تعلق الأمر بالعشائر، أو الإقطاعات، أو المدن أو الأمم)، وهو يعود إلى تحليل أشكال التضامن. كما تندرج دراسة ظواهر الحشد في مثل هذا الأطار، وهي تضمّ بنى الرقابة، واستراتيجيات التبادل. وتتميز بنى الرقابة بطبيعة معيارية (الاستبطان)، أو قهرية (الإخضاع)، أو مؤسسية (تفويض السلطة)، أوعملية (المشاركة). أمّا استراتيجيات التبادل، فتتوافق مع غاياتٍ متنوعة (متضمنة وحصرية)، وإنْ نظرنا إلى تنسيق كل هذه الأنواع على طريقة «غوي باجوا»، أي من منظور «الترابطي»، فإنه يبدو لنا قادراً على عرض تصرفات الخروج (exit) أو الصوت (voice)، والاستقامة أو الاحتجاج، واللامبالاة أو الإخلال بالواجبات.

التنشئة الاجتماعية Socialisation

منذ القدم، يتمّ تداول هذا المصطلح وبكثرة في الانتروبولوجيا الثقافية، والتحليل النفساني، وعلم النفس الجيني على حدّ سواء. أما علماء الاجتماع، فقد اهتموا، من جهتهم، بالعملية التي يُصبح الأفراد من خلالها ـ وبتعلمهم أنماط التصرف والتفكير السائدة في محيطهم، وباستبطانهم هذه الأنماط ودمجها بشخصيتهم ـ، أعضاء من مجموعات أو جماعات يكتسبون في ظلها وضعاً محدّداً.

لندرس في البداية وجهة نظر «دوركهايم» الذي يقول إنه منذ أنْ تصبح الحياة وسط المجتمع ضرورية، يتوجب علينا الالتزام بعددٍ من القواعد. إذ إنَّ للنظام الاجتماعي مقتضياته الخاصة. ويقتضي القيام بهذه الواجبات أنْ يكون «الوعي الجماعي» قادراً على إنتاج رسالةٍ «تطبيعٍ» ونشرها. يحدّد التلقي الجيد لهذه الرسالة تصرفاتنا. فنحن نمتثل لضروراتٍ وتعليمات معينة، كالتهذيب، وآداب السلوك، والاستقامة. ويتجذر هذا القبول شبه الضمني في التقليد، وهو يؤدي دورَ «المنظِّم»، ويقي من الكثير من المضايقات. كذلك، يُعَدّ عدمُ الوفاء بالالتزامات مرادفاً للانتهاك أو للإهانة. وقد يؤدي المسّ بالعُرف المُعتمد إلى نشوب الصراعات العنيفة: قد يُعاقَب كلُّ من ينتهك الممنوعات، كما أنّ أي شخصٍ ينتهك قداسة إحدى الوصايا لا يكون بمنأى عن الانتقام وقد «يُوصم بالعار».

ولا يتمّ اكتسابُ هذه المعايير المختلفة بطريقةٍ فورية. إذْ لا بُدّ من عبور مراحل ضرورية، فالاستيعاب لا يحصل إلاّ تدريجياً، وبعد مرحلة نضجٍ أوضحها جيداً «جان بياجيه» في دراسته حول تكوين الحكم

الأخلاقي عند الأطفال. وإذا كان التمييز بين القانون المثالي والقانون الواقعي لا يلقّن، وإذا كان يقتضي الكثير من المباهة، فإنّ الاتصال الدائم والمتواصل مع الوقائع اليومية هو وحده الذي يتيح إدراك حدود التصرفات التي توضع بين أيدينا إدراكاً جيداً. كما يُساعدنا «التعلّم» على فك رموز المعلومات الموجّهة إلينا ثم القيام بانتقائها. وهكذا، نتوصل بالتحسّس أو بالضبط المتوالي إلى عدم الوقوع في الخطأ عينه. يقوم جهد «الاستبطان» هذا بتنظيم فكرنا إذ تصبح الأولويات متسلسلة، ووسائل العمل مشرّعة، مما يثري مخزون معلوماتنا (الشكلية وغير الشكلية). والمعلومة التي تبدو في البداية صعبة التنفيذ، تصبح فيما بعد مألوفة لدرجة تُعد فيها «بديهيةً» أو «مسلماً بها». غير أنّ عمل «التنميط» هذا، والذي يبدو ظاهراً ولا قيمة له، ثمينٌ جداً لأنه يحمله شارك فيما أسماه «بيتير بيرجيه» و«توماس لوكمان» «البناء الاجتماعي للعالم».

نشير إلى أنّ درجة تصامت هذا مسألةٌ تتعلق بالظروف. هناك خمسة مواقف محتملة إنْ أردنا إعادة ذكر مصطلح جد كلاسيكي وضعه «روبرت ميرتون» في نهاية الأربعينيات. الأكثر تداولاً من بينها تتعلق بسيناريو التأقلم أو «الامتثالية». عندما يبالَغ في الاندفاع، فهذا قد يفسح المجال أمام «الطقوسية» (الشعائرية). وهناك استراتيجية أخرى مناقضة كلياً، وهي استراتيجية «التمرّد». وقد يقوم الإشكال هنا على مجموعة القيم السائدة ويساعد «في زيادة التطرف». كذلك، قد تؤكد أهمية ممارسات عدم الإشراك أو «الهروب» (في الحلم أو في التصوّف مثلاً). ويكون الاستبعاد طوعياً. أمّا المخرج الأخير الخاص بالأقليات الناشطة، فهو الإبداع الذي ينمّ عنه أعمال التهيئة والإصلاح والتغيّرات الجذرية.

علاوةً على ذلك، هناك روابط معقّدة قائمة بين المجتمع

والانحراف. وإن كان الجانحون يعاقبون ويُقمعون بقساوة حسب الجنح التي ارتكبوها، فإننا نلاحظ بكثرة الدمائة والتسامح إزاء المتسوّلين والمتسكّعين. كما أنّ التساهل إزاء المجنون والهامشية يختلف حسب الثقافات. وبالتالي، نخطئ إذْ اعتقدنا أنّ عملية التنشئة الاجتماعية تكمن في التقليد الأعمى للنماذج الموجودة سابقاً. كما تقوم «جدلية» بين المرسل والمتلقي. وإن أردنا الإقرار بأن المواقف ليست ثابتة، وأنّ التصرفات لا تقتصر على إعادة إنتاج البنى (الرسوم الخيالية) المكتسبة، فإننا نرى أنّ التكييف لا يبلغ الكمال، وأنه يصطدم بمقاومات متعددة غير أننا ـ ودون الانضمام إلى نظرية «برمجة الأقدار» ـ نقر بأن للمكان أثرٌ بالغ. فبالمقارنة مع الهيئات أو الدعائم الأخرى كوسائل الإعلام والمدرسة أو المنظمات المهنية، تحتلّ العائلة مكاناً مستقلاً. إنها أول من تأخذ على عاتقها المهمات التربوية، وكذلك لا يقتصر تأثيرها على مرحلة المراهقة فحسب، ولكنه يستمر على مدى الحياة. أخيراً، توجد دائماً علاماتٌ فارقة بين عائلة وأخرى. وهذا ما تؤكده، وفي مستويات متفاوتة، أعمال «بازيل بيرنستين» و«ميريبيت هيمر» و«جان كيليرهالز».

بدل الرجوع إلى وحدة سببية مقولبة (من نمط مثير ـ إجابة) والتفكير في ما يتعلق بـ«التقويم» و«الترتيب»، يبدو أنّه من الأفضل اعتماد رؤية متعددة الأبعاد والاستناد إلى مثل تفاعلي، مع التركيز على تنوّع المعايير والموارد والواجبات. أمّا بالنسبة للمقاربات الجديدة، فإنها تسعى لتخطي بعض الفروقات، وهي ترى أن التنشئة الاجتماعية في أبعادها «الأولية» و«الثانوية» أو ـ كما يقول ماكس فيبر ـ «المشتركة» و«الشريكة»، بمثابة «تعامل» بين أنظمة القواعد والقيم من جهة، والفاعلين غير المجردين من قدرات الارتجال ويعرفون كيفية الاستفادة من هذه الفرصة أو تلك، من جهة أخرى.

الاجتماعوية Sociologisme

كان «ليون برونشفيغ» الذي وضع هذا المصطلح يقصُد به «نظرية عقائدية للوعي الجماعي»، نظرية ينبغي عليها تحليل المشاكل الفلسفية أو الأخلاقية الأساسية، فضلاً عن الوقائع الجوهرية من تاريخ الديانات كما أصبح لهذا المصطلح صبغة سلبية بعد أن طبّقه بعض مناصري الفردانية المنهجية أو الاجتماعية النسبية على مناصري «دوركهايم» أو بصورة أعم على الذين اندرجوا في رؤيةٍ تمامية أصولية فقبلوا نوعاً من «النزعة الكليانية» (حسب تعبير «جان بياجيه»).

الاستطلاع Sondage

إن تقنية الاستطلاعات التي تمّ تطبيقها على ظواهر الرأي ـ سواء كانت هذه الاستطلاعات مشكوكٌ فيها أم كانت تجريبية، احتمالية أو بالكوتا ـ ليست ثمرة اختراع مبتكر معين، وإنّما تنجم عن تطبيق عددٍ من المبادئ والإجراءات القائمة علمياً. بواسطة عيّنة (يُقال عنها إنها «ممثلة») تتكون من ألفي شخص أو ثلاثة آلاف، يملأ كلُّ واحد منهم إستمارة أسئلة معمّمة. لذلك، يُتيح حساب الاحتمالات وقانونُ الأعداد الكبيرة المرتبط به أن نحصل بواسطة تقييم استقرائي على نتائج في غاية الدقة وكافية لشعب لا متناه. وتكمن المسلّمة الأساسية التي غالباً ما تمّ التطرق إليها، والتي تستند عليها هذه الممارسة، في أنّ الجميع يفهم بالطريقة ذاتها الرسالة أو السؤال المطروح، ويكون بالتالي قادراً على أن يعبّر عن رأيه، أو على إصدار حكم، أو أن يؤثر خياراً على آخر.

وإن كان من المشروع ـ من خلال أخذنا بالحسبان مقاييس الإخلاص والاستقامة أو «التماسك» ـ أن نتساءل عن صحة أو توافق

مقاربةٍ كهذه، يمن الضروري الإقرار بأنّ هذا النمط من التقصّي (ولا سيّما في ما يخص الانتخابات) يشكل عنصراً من عناصر المعلومة، كما أنّ النفوذ الذي يمنحه إياه يحمل إمّا على إعطاء الصوت إلى الفائز (bandwagon) أو على التخفيف من حدة هزيمة الخاسر (underdog).

الوضع الفردي Statut

إنه مجموعة من الحقوق والواجبات التي تُميِّز وضع الشخص في علاقته مع الآخرين (سواء كانت هذه العلاقات أفقية، أم عمودية، أم متساوية، أم متدرّجة، أم متصلة بالمصالح أم النفوذ أو الشرف) ويرتبط منحها، كما أشار إليه «رالف ليتون» في كتابه «دراسة عن الإنسان» (study of man, 1936) بمقاييس «طبيعية» و«موضوعية»، كالعمر والجنس والأسرة والانتماء العرقي، (وهذا أسلوب من فرز نسبي، وهو سمة المجتمعات التقليدية أو ما قبل الصناعية كـ«الدولة» أو «الأنظمة»)، أو هو يرتبط بالجهد أو الطموح أو الموهبة (ونتكلم إذن عن «حاجات الكمال» achievment، بالإحالة إلى قيم أكثر عصرية) كذلك، وحسب الموارد التي يملكها والموجبات التي يلتزم بها، فإنّ الاتصالات والتبدلات القائمة هي التي تحدّد «الهويات»، وتتوافق مع «الأدوار المحددة» التي تتغير بدورها وفقاً للأوقات والشخصيات، وفي نسب شبه عالية، بناءً على ما يسميه «جورج سيمبل» بـ«عملية الأتمتة والوضعنة»

استناداً إلى تحاليل الترابط، يلفت انتباهنا علمُ اجتماع التقسيم الطبقي والمنظمات، ولا سيّما في منظور «فيبر»، إلى ظواهر عدم التطابق بين السلطة والكفاءة، وبين المستوى الثقيفي والمهنة، وبين

الرأسمال الاقتصادي والثقافي، وبين المكان الذي يحتله في خطة العضوية، وتأثيره الحقيقي في ظلّ المؤسسة المنظور إليه. ويسبّب «تفكك» كهذا التوترات أو الصراعات، ويُمكن أن يكون مرادفاً للفوضوية والكبت وعدم الأمان، وأن يؤدّي إلى سلوكٍ منحرف أو على العكس من ذلك، في حين النقل المتصاعد، إلى سلوكٍ شديد الامتثال.

التَّقْسيم الطَّبَقي Stratification

يَظهر التقسيمُ الطبقي ضمن المجموعة أو المؤسسة أو المجتمع ما إنْ يوجد التفريق والتدريج والتقويم ومنح المواضيع أو الوظائف المشغولة، وذلك حسب مقاييس خاصة تستند مثلاً إلى الأخلاق والدين، أو إلى أنظمة القيم الأخرى. يتغير التفاوت الملاحظ كثيراً ويتوقف على العمر أو الجنس أو الانتماء الديني أو بنية الأسرة، بالإضافة إلى السلطة أو النفوذ أو المهنة أو الدخل أو المستوى التثقيفي أو أنماط الحياة.

نشير هنا إلى أنّ إشكالية عدم المساواة توجد في صميم المناقشات، وقد يتم التطرق إليها بداية من منظور «ماركس». بذلك، يُرجع إلى المادية التاريخية لتوضيح أهمية لقيمة/ العمل والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والمنافسات الطبقية، وآليات ابتزاز القيمة المضافة، وروابط الاستغلال والسيطرة. ومن بين أبرز الانتقادات التي وُجّهت إلى إطار التحليل هذا، نذكر الطابع المقلّص لبعض الافتراضات ذات النمط الكلي، ومخاطر التشيىء أو الأقنوم المرتبط كلٌّ منها باعتماد إطار كهذا. وهناك توجه آخر ذو طابع وظائفي وضعه «كينغسلي دافيس» و«ويلبيرت مور» في منتصف الأربعينيات، وهو يلفت انتباهنا

إلى تنوع التقديرات أو الأحكام المتصلة بالكفاءات والمواهب. وترتبط الإسهامات والمكافآت ارتباطاً قوياً بالتمثيلات أو النماذج الثقافية الراسخة والتي تسبغ القيم، حسب البلدان أو العصور، إمّا على ما يوصى به أو يُعطى على شكل هبة أو ميراث، وإمّا على ما يكتسبه الإنسان بوسائله الخاصة أو كفاءاته الشخصية. وينتج عن هذه الطريقة جدالات عنيفة، على الرغم من أنها على درجة من الأهمية. ويرى «فرنسوا بوريكو» في كتابه «بارسونز وعلم الاجتماع الأميركي» (Parsons et la sociologie américaine, Paris, PUF, 1972, p. 218) أنّ الأمر لا يتعلق بـ«نظريةٍ حقيقية قادرة على شرح مجموعة من السلوكيات أو التصرفات»، بل يتعلق بـ«تكدس كثيف للفئات المنسّقة والمنضّدة فوق بعضها البعض». وهناك فاعلون آخرون يشتكون من ثقل الصورية، بل هم يبددون بـ«تشريح النظام القائم». علاوة على ذلك، وكما كتب «إميل دوركهيم» في كتابه «القواعد» (١٨٩٥)، «لا يدلنا الالتفاتُ إلى أهمية الواقعة على كيفية حدوثها ولا على كيفية تحولها إلى ما هي عليه». أخيراً، قد ننظر إلى المقسم الطبقي على طريقة «رالف داهرندورف» في ما يخصّ الفروض والطبقات المرتهنة بدورها بمتغيراتٍ مؤسسية جد معقدة، كتلك المتصلة ببنية العلاقات المهنية أو بمنظمة الدائرة الإنتاجية.

كذلك ذكر «ماكس فيبر» في العديد من مؤلفاته أنّه لا يمكننا تجنّب الأبعاد النظامية والسياسية وليس الاقتصادية فحسب، إذ إنّ ترابطها واستقلاليتها النسبية قد يسبّبان التوترات والتشنجات وتوليد مشاعر الكبت وظواهر عدم التجانس.

البَنْيَنَة Structuration

نظرية البَنْيَنة Théorie de la structuration

تقوم هذه النظرية بدراسة «الشروط التي تتحكم باستمرارية البنى أو تحوّلها، وتفضي بالتالي إلى إعادة إنتاج الأنظمة الاجتماعية». يرى «أنتوني جيدنس» أحد أكثر الكتاب المساهمين في تطور هذا التحليل في الثمانينيات، أنه بالإمكان إثارة بعض الإحراجات شرط القيام بربط جيد، وبواسطة أساليب ملائمة، بين الدلالة والتواصل، وبين السيطرة والسلطة، وبين التشريع والجزاء. وهكذا، فإنّ كل مستوى من هذه المستويات يقابله مصطلح شامل: التقنين، المورد، الانتظام.

يفسّر هنا التأويل والوظيفة والبنيوية وفقاً لكفاءة الفاعلين، ونتائج أفعالهم غير المقصودة، طالما أنّ اللجوء إلى «جغرافيا الزمن والمكان» لا يكتفي بمقارنة دورات الحياة واستراتيجيات الفاعلين والسياق الاجتماعي ـ الثقافي وحسب، بل يعمل على دمجها بها أيضاً.

إذن، لا يتعلق الأمر بالمطالبة بشكل حاسم بالترميم الجوهري لأحد السيناريوهات، وإنّما باكتشاف الإمكانيات البديلة التي تتسم بالمعقولية، والتي ينادي بها «البارون دي لا بريد»، والقيام بها «بروح الاعتدال الشوش»، خاصة وأنّ النماذج المستخدمة ينجم عنها الكثير من المراجعات.

الانتحار Suicide

يُقصد بهذا المصطلح عادةً «عمل من يقتل نفسه». نلمس هنا موضوعاً جدّ كلاسيكي لفت منذ القرن التاسع عشر انتباه «الإحصائيين

الأخلاقيين»، على غرار «أندريه ميشال غيري» و«أنريكو مورسيلي» و«أدولف كيتيليت». في هذا السياق، ينبغي إيلاء أهمية بارزة إلى كتاب «إميل دوركهايم» الذي خصّصه لدراسة هذا الموضوع. في الواقع، إنّ النظرية التي تم توسيعها في هذه المساهمة، والتي نُشرت في العام ١٨٩٧، غالباً ما كانت موضوع نقاش كبير. كما أنّ المنهجية المُستخدمة فيه لا تزال تُعدّ نموذجاً في هذا المضمار. في الواقع، بوسعنا تجزئة الحِجاج الذي يقدمه كما يلي:

ـ نبدأ بـ«تعريف الظاهرة»: «إنها أيُّ حالة وفاة ناتجة بشكل مباشر أو غير مباشر عن فعلٍ إيجابي أو سلبي قامت به الضحية ذاتها مع يقينها بالنتيجة المحتمة». ويمكن إعطاء عدة أمثلة كالعاشق المنبوذ واليائس، ومدير البنك المفلس، و«الموت الطوعي» المحاط بهالةٍ من البطولة والمجد (كالشهيد أو الساموراي، على سبيل المثال).

ـ من ثم «دحض التفسيرات السابقة» ولا سيّما تلك المتعلقة بالأطباء السريريين وبعلماء النفس. إنهم يشيرون إلى «التهيّؤ» أو يمكرون، على غرار «جبرائيل تارد» في ما يخص «التقليد»، وهو «فعل يسبقه مباشرة تمثيل فعلٍ مشابه، قام به شخص ما في السابق دون أن يدخل بين التمثيل والتنفيذ أيُّ عملية فكرية جلية أو ضمنية، قائمة على الطابع الجوهري للفعل المكرّر». ويوجه «دوركهايم» نقداً لاذعاً لهذه المقاربة، بواسطة منهجية التغيّرات المتلازمة، مثلاً: إن كان سبب عمليات الانتحار يكمن في العدوى، لكان بمقدورنا متابعة انتشاره على بطاقة من خلال مركز سطحي. في الواقع ليس الأمر هكذا.

ـ فيما بعد، يبدأ «بناء النمطية» ويميز أربعة أنواع: الأناني، ومُحبّ الآخر، والفوضوي، والجبري. ويظهر النوع الأول عندما يفتقر

إلى المكابدة، ومن هنا اللامبالاة وعدم التعلق بالحياة. أمّا النوع الثاني، فيخص «المفرطين في الإيثار» الذين يعملون باندفاع وشغف كالضباط الملازمين (القادة) في الجيش. لهذين المستويين بعدٌ سيوي، ويرتبطان بتكيف الفرد مع المجتمع، كما لا ينبغي أن تكون فيهما الفردية متطرفة أو فضّة. أما النوعان الثالث والرابع والمتمركزان حول مفهوم الانتظام، فإنّهما يعودان إلى معايير تكون غير محددة بشكل كافٍ أو تكون على العكس جدّ «مرهونة». وقد تتسبب الريبة في خلق أزمات إقتصادية توضّح بدورها «عدم التوافق بين ما نتطلع إليه وما نحققه» وعندما تكون الضرورات الدينية والمدنية والعرقية موجودة بشكل دائم وتُمارَس بشدة، فإنّنا لا نستبعد في هذه الحالة السلوك الانتحاري. بعد هذا التوضيح، نرى أنّ الترابطات المتبادلة الأساسية هي التالية إنّ نسبة الانتحار عند الرجال تفوق نسبته عند النساء، وتجد هذه الظاهرة في باريس مثلاً أكثر منه في المقاطعات، وعند العزبين والأرامل أكثر منه عند المتزوجين لتشير أيضاً إلى وجود معدل الـ«وقاية» («البؤس يحمي»)، أو الـ«تفاقم» (البروتستانتي بالنسبة للكاثوليكي)

ـ أما العنصر الأخير، فيكمن في صياغة النظرية. يعتقد كلُّ إنسان يُقدم على الانتحار أنه لا يطيع سوى نفسه، في حين أنّه ليس إلا لعبة تتحكم بها القوى الجماعية «إنّ تناول مجموع العمليات الانتحارية المقترَفة في مجتمع ما أثناء وحدة زمنية محدَّدة، بدلاً من النظر إلى هذه الظاهرة كحوادث خاصة منفصلة بعضها عن البعض الآخر، بحيث يُطلب أن يُعالج كلُّ حادث منها على حدة، فإنّنا سنستنتج أنّ المجموع المتحصل عليه يشكل هو عينه وقعة جديدة وشاملة تتميز بوحدتها وفرديتها». ولكي نتفادى تحوُّل «الطبيعي» إلى «مرضي» بعد تجاوز

مستوى معين، يُنصح بتعزيز البنى العائلية وتطوير «الاتحادات» (في اللغة الحديثة، المهن). حتماً، نشير إلى حاجة الإنسان إلى قوة فوقانية ومتسلطة ولطيفة تعمل على تنظيمه (أي تستحق المحبة). هذه القوة التي تفرض ذاتها وتجذب الآخر في الوقت عينه ليست إلاّ المجتمع نفسه.

تدور مناقشة هذه الاقتراحات المختلفة حول ثلاثة محاور أساسية وهي:

ـ «قيمة الإحصاءات»: أيّ تعريف نختار؟ تعريف المعنى المشترك أو عالم الاجتماع أو الطبيب... ؟ هل تتطابق المصادر التي نملكها (الحالة المدنية، الإدارة الجنائية)؟ إلى أيّ درجة تدخل «المحاولات» في الإحصاءات؟ كيف نفصل بين «نداء النجدة» والنية الحقيقية في الموت؟

ـ «صحة الترابطات المتبادلة»: إنّ غالبية الحقائق فعلية، سواء تعلّق الأمر بمتغيرات العمر أو الجنس أو الدّين أو الفصول أو الوضع الزواجي. غير أنّ هناك تغييرين وهما: تحديد المكان الجغرافي (يشعر الفلاحون بأنهم خارج نمط الحياة السائد لأنهم مهمشون)، والفئة الاجتماعية والمهنية (حالياً، إنّ الموظفين الإداريين ليسوا هم الأكثر عرضة، بل المأجورين الزراعيين).

ـ «ملاءمة بعض التفسيرات»: هل يمكن تفسير «تباين نسبة الانتحار» بين البروتستانتيين والكاثوليكيين بالعامل الديني فقط (تُولي الكنفيبة أهمية بارزة لـ«الحكم الحر»)؟ ألا يفترض بنا أن نأخذ بالحسبان خاصية أنماط السكن، على غرار «موريس هالبواش» في بداية

الثلاثيات (التقسيم الحضريون/القرويون)؟ أليس هناك «استقامة في الخط»؟ هل من الحكمة ذكر «الغرائز» لنفسّر أنّ الطلاق يدفع بالرجال إلى اليأس؟ وتشير أيضاً إلى أنّ الكلام عن «التيار الانتحاري» يشوبه بعض الغموض. هل توجد أمام «واقع موضوعي» و«سبب قاطع» و«مولوخ جديد يختار ضحاياه من بين الأفراد»؟ وفي النهاية يتساءل «جان باشلير» و«جاك دوغلاس» و«هانس سيلفين» لماذا نجهل أو نرفض مسبقاً مقاربات أخرى «استراتيجية»، و«سيرة الحياة» و«النوعية»، خصوصاً وأنّ الملاحظات المتحصل عليها أبرزت عدة مناهج، منها الهروب والاعتداء والهبة واللعب؟

بالإضافة إلى ذلك، ومع تقييمنا زاوية «التثليث» هذه، نتوصل من خلال هذه الدراسة مع «كريستيان بودرلو» و«روجيه إستابليه» أنّ «هناك شيئاً ما في الانتحار يتوقف بطريقة فريدة ومعقولة على المقادير التي تميّز المجتمع»، وذلك ـ كما أبرزه «فيليب بيسنار» ـ في الوقت الذي يحافظ فيه مفهوم التكامل على قدرته التشغيلية.

التقنيات Techniques

العلاقة بالتقنيات وتحويل المجتمع إلى التّقانة Rapport aux Techniques et technicisation de la société

عرّف «أندريه سيجفريد» التقنية بأنها «مجموعة من الإجراءات القائمة على العقل، ولكنها اختُبرت بالممارسة، وأصبحت تشكل الملكية الجماعية للحضارة، نستعمل من خلالها ـ وبفعالية ـ مجموعةً من الأدوات بغية بلوغ الهدف المَرجوّ». في الواقع، يُشتق المصطلح «technique» من الكلمة اليونانية «تكني» (ekhne)، التي كانت في البداية مرادفاً للفن. ويُقصد بها مهارة تقليدية مرتكزة على تجربة شبه متقنة ومستقلة من جيلٍ إلى آخر. إنّ إتقاناً كهذا يُمكّن الإنسان من مكافحة القلة، وتجاوز أنظمة المكان، ولكنه قد يتسبب أيضاً في الاغتراب والتدهور البيئي. إننا نرى شيئاً فشيئاً تشكل واقع غير طبيعي وغير بشري بالكامل، ولكنه يتأتى مما يأخذ عند «كارل بوبر» اسم «عالم ثالث»، وهو نوع من اللوغوس المنتصر والمكوّن من تشابك النظريات المعقدة والأجهزة المصنّعة. يبدو نمو هذا اللوغوس مستقلاً في جزء كبير منه لدرجة أنه يثير القلق أحياناً. نرى أنّ البعض يندد بالقدرة الكاملة لـ«عقدة العسكري ـ الصناعي»، وآخرون يتكلمون من خلال

محاكمة تايلور عن الاغتراب والتجريد من الصفات الإنسانية. كما ترتبط المناقشات الأساسية بالعمل والتكوين والتغيير والمنظمات والأيديولوجيات وأنظمة التمثيل.

كذلك ركّز عددٌ من الكتاب، على غرار «أندريه بيروا غورهان» و«بيرتران جيل» و«دافيد نوبل»، بغية توضيح جميع هذه الرهانات، على توحد المنطقين: الاقتصادي والاجتماعي - الثقافي. وتجري عملية الإبداع عادةً حسب العملية التالية: صياغة مجموعة من الافتراضات واللجوء إلى التجريب، ومن ثم الانتقال إلى الإنتاج، وأخيراً استهلاك المنتوجات غير المعروفة آنذاك. إنّ الطريق طويلٌ من المهمة وصولاً إلى الإنجاز، وقد تقوم عدة عوامل في كل مرحلة، إمّا بعرقلة انتشار «التقدم» أو بتعجيل وتيرته.

في هذا المعنى، ليست النظرية صرورية لأنها حقيقية، إنْ كنا نقصد بالحقيقة التطابق مع معطيات تجريبية. هذا التطابق لا يبلغ أبداً الكمال، فهناك فقط بعض المجالات الخصبة التي تخضع لتقصياتٍ ملائمة. في هذه الظروف، لا تتوقف إمكانية قبول مثال جديد على المقاييس العقلانية فحسب. كما تخضع ثورة «غاليلي» لهذه القاعدة. وهي إنْ فازت بالانضمام فليس لأنها تقدم أفضل النتائج فقط. فقد اقترح «أرسطو» نفسه شرحاً جدّ متسق للعالَم في الواقع، إنْ انتصر «غاليليه» في النهاية، فذلك لأنه أظهر براعته التكتيكية، وكتب باللاتينية بدلاً من الإسبانية، مما مكّنه من جذب جمهور أكبر، ولا سيما لأنه يجذب إلى نفسه تعاطف مناهضي الأرثوذكسية

لا تندرج التفسيرات التي ذكرناها في فراغ اجتماعي. إنها تتلف

الإيرادت التي تناسب الوضع، وتهدف إلى الترويج لقيم أخرى، ولكنّها تتعرض للصّعوبات والصّراعات. لقد أشار «هنري مندراس» في كتابه «المجتمعات الفلاحية» (١٩٧٦) إلى «مقاومة التغيير» المرتبطة بإدخال الذُّرة المهجنة إلى وادي «الناي» (في البيرينه ـ الأطلسي). فعلى الرغم من أن استخدام شكل التجليات هذه ـ وهو أميركي المصدر ـ يُمكن أن يُؤدي إلى نتائج أفضل، فإنه يزعزع أسس التنظيم الجماعي وبالفعل، تشكل الأشكال التقليدية جزءاً من نظامٍ مُحدد البنية وقائم على الاستهلاك الذاتي كما يساعد غرس النباتات على تغذية الدواجن ولا يقتضي استعمال الأسمدة. إنه يندمج في الزراعات المتعددة التي تهدف إلى تلبية حاجات جماعةٍ لا تفضل الانفتاح على الخارج. في الواقع، لقد ظهرت الذُّرة المهجنة لتُزعزع هذا التوازن القديم طالما أنّه يهدد المواقع المكتسبة، ويساهم في الوقت نفسه في بروز اقتصاد نقدي وفي تنمية زراعة ذات طابع رأسمالي. إذن، نفهم «خيار» الفلاح الذي يكمن في رفض الإبداع (التجديد) بغية المحافظة على هويته

يذكر «جيلبرت سيمندون» أن الفرنسيين أنفسهم ليسوا متصالحين تماماً مع التقنية. بالتأكيد هم يُقرّون بأهمية الاختراعات، ويقتنعون بالعلوم، ولكنهم لا يثقون بالتطبيقات الناجمة عنها. ولكن، لا يُجمع الكل على موقف التحفظ والاحتراس هذا! إذ يرى «جان فوراسيه» أنّ آثار الآلية هي بالمجمل جد إيجابية. وما يدل على ذلك مقارنة أُجريت على نفس القرية «دوين أن كيرسي» خلال ثلاثة عقود في كتاب «الثلاثين المجيدة» (١٩٧٩). ففي العام ١٩٤٦، في هذه المنطقة القروية التي يندر فيها أن يتجاوز عمر الفرد ستين سنة، والتي لم يلتحق بالمدرسة فيها سوى عدد ضئيل، فإنّ أغلب الأفراد يرتزقون من مدخول

الأرض: كانت الأجور متواضعة جداً، وكانت التغذية تشكل ٧٠٪ من ميزانية المنزل. هل من الضروري إضافة أنّ كل ما هو غريب وجديد يحثث على الريبة، وأن نظام الاكتفاء الذاتي هو السائد؟ لقد تغيرت البلدة في العام ١٩٧٥ تغيراً جذرياً. إذ ارتفعت القدرة الشرائية، وأصبح السكان ينعمون بالراحة، ويتمتعون بالعطل، ويعمل أغلبهم في القطاع الثالث، كما ازداد مستوى ثقافتهم وأصبح بوسعهم الانتفاع أكثر من تفاعلهم.

على ضوء هذا الاستنتاج، كيف يمكننا رفض انتشار الإبداع والتطور؟ يرى «موراستيه» أنّ رفض منافع التقدم يأتي من عدم الرجوع إلى الوراء تاريخياً. وفي غضون مرحلة زمنية طويلة، كانت نتائج التقدم إيجابية جداً. من جهة أخرى، لا يقتصر هذا التقدم على مجال «الملكية»، بل إنّها تتجاوز ذلك وتُمكّن من الانتقال من «الطور الحسي» إلى «الطور العلمي» (الفكري). أليس من الأفضل مكافحة المرض بمحاولة معرفة أسبابه الجذرية بدل من تفويض أمرنا إلى العناية الإلهية ومن استسلامنا للأوبئة والآفات؟ هل لا يزال الحاضر مؤكداً وأعمى إنّ المفكرين الذين ينكرون انعكاسات المكننة الإيجابية لديهم سوء نيّة، إذ إنهم لا يشيرون إلى أنّ أرباح الإنتاجية تفضي بدورها إلى زيادةٍ في الأجور، وتحديث التجهيزات، والتوصل إلى مجتمع استهلاكي يقترن مع دَمقرطة المنتوجات. غير أنّ الجانب الإيجابي من الحداثة لا يجعلنا نتجاهل ما تؤدي إليه أحياناً من خللٍ وظيفي. تتعرض الحضارة الحالية لمخاطر جسيمة ذلك أنه «وإن كان تقرير عالم الاقتصاد جد إيجابي، إلاّ أنّ الكاتب الأخلاقي وعالم الاجتماع يخالفانه في ذلك».

هناك أيضاً من يؤيد نظرية الحيادية. كل ما ينتج عن التقنية ينعكس

في هذه الزاوية بدائرة الوسائل وقد يساهم في أي قضية. لنذكر مثلاً الطاقة النووية التي يُمكن استخدامها لأغراض سلمية أو يمكن، على العكس، أن تهدف إلى غايات حربية. ويمكن توقع أي شيء سواء تحسين مصير البشر أو تدمير الكوكب. وقد تم الدفاع عن هذه النظرية بطرق عديدة.

وضّح «كارل ماركس» في كتابه «رأس المال» نتائج الأتمتة السلبية على الطبقة العاملة: تترافق الصناعة الكبيرة مع سلب القيمة المضافة تتزايد المعدلات وتركد الرواتب ويطول يوم العمل. بالطبع، ليست الآلات هي السبب في كل الضرر، وإنما أيضا النظام الرأسمالي المرادف «لاستغلال الإنسان للإنسان». وتصبح الآلة «ناجعة» من جديد مع نمط الإنتاج الاشتراكي، كما تساهم في تحرير «الطبقات الكادحة».

كذلك، يحثنا «جورج فريدمن» على التفكير بـ«اختلال التوازن» والتفاوت الشاسع بين القوة التي يمنحها التقدم التقني للإنسان وضعف قوتنا وموارده الأخلاقية. يؤدي هذا التفاوت إلى زيادة الآثار الرجعية وإلى الإفراط. غير أنّ «البديل» الذي نملكه من شأنه أنْ يبعث فينا الطمأنينة. إنّه في الواقع السبب في حدوث اغتراب جديد أخطر من ذلك الذي يميّز حالة الفطرة. وهكذا، هل من الممكن أن ننجو من هذا التأثير؟ هل بوسعنا تعلم كيفية السيطرة على إبداعاتنا الخاصة؟ يرى «فريدمن» أنّ تجاوز الذات لا يتم إلا بطريقة واحدة تكمن في «التربية» يتعلق الأمر إذن بالعمل من أجل اكتساب «ثقافة حقيقية»، مما يفترض «تغييراً جذرياً للأنظمة التعليمية».

كما يشير «جورج غورفيتش» في كتابه «النزعة الراهنة لعلم الاجتماع» (باريس، ١٩٥٠) إلى «تقدم التكنولوجيا على البنى

الاجتماعية» لأول مرة في تاريخ الإنسانية». إن الفنيين الذين يمارسون سلطتهم استناداً إلى المعرفة، لديهم شكانهم الخاصة وينفردون باتخاذ القرار، وقد تُضحُّون بالإنسان من أجل «الآلة»، وبالمصالح الحيوية من أجل المسائل التجهيزية. وكما أكَّد «جيمس بورنهام» و«دانيال بيل» و«جون كينيث غالبريث»، تصبح شخصية الخبير هي البارزة، فهو الذي يفرض «الواجبات الموضوعية» التي تحدد إمكانية الخيار. وكما أشار «ميخائيل باكونين» في كتابه «الدولانية والفوضوية» (١٨٧٣) إلى مخاطر «أرستقراطية الذكاء» هذه قائلاً: «بالنسبة إلينا، من بين كل الارستقراطيات التي اضطهدت المجتمع البشري واحدة تلو الأخرى أو جميعها معاً أحياناً، نرى أن أرستقراطية الذكاء المزعومة هي الأكثر بشاعة وازدراء وقمعاً وكرهاً. تقول لنا الأرستقراطية الأشرافية: «أنت رجل شريف، ولكنك لست من أصل نبيل!» هذه إهانة بوسعنا تحمّلها حتى اليوم. أمّا أرستقراطية رأس المال، فإنها تُقر لنا بكل أنواع الجدارة ولكنها تضيف قائلة: «أنت لا تملك شروى نقير!»، وهذا قد نحتمله أيضاً. أمّا أن تقول أرستقراطية الذكاء: «أنت لا تعرف شيئاً ولا تفقه شيئاً، أنت جاهل، وأنا إنسان ذكي علي أن أضع البردع على ظهرك وأقودك» فهذا ما لا يُحتمل» (١٩٦٧، ص. ٢٣١). وفي حال ازدادت هذه الهيمنة يحذّرنا «جاك إيلول» من احتمال تعرُّضنا لشكلٍ من أشكال الظلم كذلك الذي وصفه «ألدوس هكسلي» في كتابه «العالَم الأفضل». أما «غورفيتش» فيرى أنَّ الحلَّ يكمن في تعميق الديموقراطية الاقتصادية، أي في إشراك المأجورين في اتخاذ القرارات. ويختم «أندريه سيجفريد» قائلاً: «النظر إلى التقنية التي ليست إلاّ وسيلة كما هي. وهكذا لن تكون إلاّ إيجابية في عملها، عندما تجتذب كل شيء

وتمتص العلوم والثقافة فإنها تصبح خطيرة، ولا سيما في عصرٍ قد يعمل فيه التخصص على وضع المنتجين في مبانٍ دون نوافذ.»

لقد تمّ تجاوز درجةٍ إضافية مع أولئك الذين قبلوا إعادة النظر في المسألة جذرياً. ويعرف عبارة «جورج برنانوس» القائلة بأنّ الآلات تشكّل «مؤامرة مستمرة ضدّ أيّ فئةٍ من فئات الحياة الداخلية». وفيما بعد، تكلم «جبرائيل مارسيل» في كتابه «الناس ضد الإنسانية» (باريس، ١٩٥١، ص.٣٦٠) عن الإذلال في ما يخصّ «هذه الإجراءات المقصود تنفيذها لكي يفقد الأفرادُ المنتمون إلى فئة بشرية الاحترامَ الذي قد يُبدونه لأنفسهم، وهي بالتالي تعمل على تحويلهم إلى حثالات». ويرى «مارتين هيدغر» أنّ التفكير يقوم على جوهر التقنية، فهو ليس حيادياً ويكشف لنا العالم بنمطٍ «تمتيني». تُخضِع التكنولوجيا الطبيعة وتعتقلها وتفتشها ويشكل «الاعتقال» الخطر الأكبر، لأنه نسيان الذات، أي نسيان الكائن. ومن هنا، تؤكد بعض التقاليد على الضرورة الملحّة بالقيام بعدة خطوات:

- وقف كل شيء وإنشاء «موراتوريوم للعلوم»،

- إعادة إحياء قيم الاتصال والعاطفة،

- الدفاع عن «يوتوبيا تواصلية»،

- الإقلاع عن مقاييس العوائد والفعالية الاعتيادية،

- محاربة القمع في جميع أشكاله،

- التنديد بعواقب التحديث. الأضرار الإنتاجية المعاكسة، التدهور...

ولكن، رغم كل ما سبق ذكره، أليس بوسعنا توقع علاقات أخرى تقوم بين الإنسان وبيئته؟ إذا ما وضعنا جانباً الوجه الميتافيزيقي للمسألة، فإنّ ظهور «دعائم» أكثر تكيّفاً (أو أكثر «ودّاً»، حسب تعبير «إيفان إليك»)، والأخذ بالحسبان التلوث والإرادة بتوزيعٍ أفضل للثروات، يجعلنا نتنبأ بمستقبلٍ أفضل كما يرى بعضهم. وبذلك يصبح من الممكن أن نستبعد ما نسميه «المفارقة المحزنة لفكر الرهاب التكنولوجي». وفي مقالٍ صدر في المجلّد الثاني لـ«الموسوعة العلمية العالمية» (بإشراف «سيلفان أورو»، باريس، ١٩٦٩، ص ٢٥٥١)، يقدّم «برونو لاتور» و«لوران بيبار» التعريف التالي لهذه المفارقة: «ينبغي القضاء على التقنية لأنها ترسمل السلطة، ولكنها أيضاً أصبحت تشكّل نظاماً، إنها تشلّ العالم بأكمله وتحول دون القيام بأي إجراء حاسم».

بناءً على التحاليل السابقة، يبدو أنّ المخاوف لم تمح. وخصوصاً لأنّ بنية الجهاز الإنتاجي تثير العديد من التساؤلات. ألا يؤدي انتشار المعالجات الصغيرة الدقيقة إلى عدم تمركز الأنشطة؟ ألا يتم تهديد هوية العمال؟ هل يشكّل التقنيون والمبرمجون والعمال مجموعة متجانسة؟ بعد أن كانت الآلة عامية (عن الكلمة اليونانية mekane)، ها هي قد أصبحت متخصصة، ومن ثم مستقلة. غير أن عدداً كبيراً من الإحصائيين يرون أنّ الأتمتة ليست إلا تهميشاً للإنسان». إنّ الصورة التي تُستخدم إذن هي صورة النظم التشغيلي «زر كهربائي». وهناك آخرون يرون أنّ العمال الميكانيكيين الفعليين أصبحت معلوماتهم أعمق، وهم يأخذون المبادرات أكثر من ذي قبل، كما تفسح الفرص المتوافرة لهم المجال أمام أفق جديدة. وهكذا، تكشف الدراسات العلمية التي تمّ إنجازها عن آراء متناقضة. يتوقف هذا التنوع أساساً

على الإطار التحليلي. كما نجد أنّ إبقاء المهارات التقليدية أو التشكيك بها، يتوقف ـ وحسب مجالات الأنشطة ـ على نمط الإبداع والاستراتيجيات المتبعة وروابط القوة. إلى جانب هذه الخصوصيات، يُعتبر التنقل وتعدّد التكافؤ من الأولويات. وأيّا كان المثال الذي تمّ اختياره، فإنّه من الضروري الإقرار بأنّ «الثورة الإعلامية» لا تقتصر على دائرة العمل وعلى العلاقات المهنية فحسب، ولكنها تقتضي أيضا وبشكل أساسي تأملاً عميقاً قام به منذ بضعة سنين «جان بيير دوران» و«جان لوجكين» و«فينسان سكارديغي» عن «ترقيم (رقمنة) أنماط الحياة».

المعاملة Transaction

نذكر هنا عدة ميادين. الاقتصاد (الأعمال الرائدة لـ«رونالد كوز» عن تكاليف الدخول والمجموعات والتحالف في داخل السوق الواحد)، والقانون (تنفيذ المنطق التعاقدي القائم على التنازلات المتبادلة)، وعلم النفس (التفكير في معنى الهوية والأخذ بالحسبان الأساليب الذاتية والموضوعية والداخلية والخارجية)... ويستعمل أصحاب المنهجية الأثنولوجية كذلك هذا المصطلح، ويعود عندهم إلى التفاعلات بين المجموعات والأفراد من خلال عدة عمليات علائقية أو حياتية. وكما أثبت «جان ريمي» و«ليليان فويي» (باستعادتهم تعاليم «مدرسة شيكاغو»). هم لا يقتصرون على التفاوض والتكيُّف، ولكنهم يقومون في أغلب الأحيان بتحديد المعنى بـ«العبور» و«المزج» و«التهجين». من هذه الزاوية، تشكّل التنشئة الاجتماعية نقطة تلاق أو تسوية بين حاجات الفاعلين أو رغباتهم وبين القيم الخاصة بمختلف «الهيئات» التي يتصلون بها.

تذكّرنا هذه الطريقة بالتشبيه الذي أعطاه «سيميل» للباب وللجسر: يشكّل الجسر (Brücke) صورة الوصل والرّبط، أمّا الباب فيمثّل صورة الإغلاق والفصل. لا يمكن فصلُ هذين الزمانيين، لأنه ـ وكما يرى مؤلف «فلسفة المال» ـ «سواء كانت الحياة بيولوجية أم نفسية أم تاريخية أم اجتماعية، فإنّها تواجه دائماً الحركة المتناقضة للتوحيد والتفكّك. لا تبقى الحياة إلا بالعمل على استدامتها وإعادة خلقها في أشكال أخرى».

يُعطينا علم الاجتماع السياسي (وكان بوسعنا تناول علم اجتماع العمل أيضاً) دليلاً واضحاً على حرصنا على الربط الوثيق بين «الضرورات المؤسسية» و«السلوك الاستراتيجي». فإن وُجد الأفراد عند نقطة التقاء مجموعات الانتماء المتنوعة، يظهر التصويت كتأقلم شبه مستقر بين إدراك المرشّح أو إدراك صورته والمعتقدات أو الأفضليات المؤيدة للناخب. لا نواجه هنا تصرفاً غيرَ «أسير» أو مستقلاً عن أيّ سياق، وإنّما نواجه تصرفاً «مصالحياً» ومُبنياً (بالإحالة إلى الأنظمة الرمزية) وخاضعاً للتقلبات (حسب نمط الانتخابات والرهانات التشاورية ودرجة تسييس الحملة).

لنختم مع «ريمون بودون» بالتذكير بأنّه إذا «كان ما هو فردي وما هو اجتماعي مرتبطين في الفاعل بشكلٍ لا يتجزأ بل وبطرقٍ متعددة ومتغيرة»، فهذا الوجود هو الذي عن طريق أفعاله ووساطته «تُبنى المجتمعات وتُدمَّر وتتشكّل وتتحوّل».

العمل Travail

يشير «جورج فريدمن» إلى أنّ العمل يشكل في نفس الوقت هدراً للطاقة، وعاملاً من عوامل الإنتاج، ومصدراً للمداخيل، ووسيطاً

للاندماج. وسواء تعلّق الأمر بتثبيت الرّواتب، أو تراتب المؤهلات، أو تطوّر السياسات التعاقدية، أو التحكيم بين الحياة الناشطة والحياة الخاصة، فإن إدارة الموارد البشرية تضمّ مختلف المكوّنات هذه وتطرح عدة إشكاليات.

وهكذا، كيف نستطيع رؤية تفاقم البطالة الطويلة الأمد؟ هل نُحمّل مسؤولية هذه الجريمة لصلابة الجهاز الإنتاجي، ونطالب بإعادة تحديد إجراءات التعويض، وإثارة إعادة تكوين تقرير الأجور؟ وكذلك، هل يشكّل امتزاج مبحث الإنسان الآلي في حلقات المونتاج مرادفاً للإثراء أو لتجريد الملكية؟ هل علينا أن نفكر في ما يخصّ إزالة الحواجز وتمدّد التكافؤ، أو تسليط الأضواء على رواج حيازة المهارة وتدني نسبة فرص العمل؟ وهناك موضوع آخر يكمن في هشاشة العمالة. ألا يزيد اللجوء المتزايد إلى الإنابة أو إلى العقود ذات المدة المحدّدة من عدم المساواة بين فئات اليد العاملة؟ هل يمكننا بالتالي مكافحة الإقصاء بفعالية؟

إنّ الترابط بين البنى والسياقات والفاعلين، يعطينا تعليمات مهمة عن كل ما تحدّثنا عنه في هذا الخصوص. وهو يُمكّننا من فهم رهانات المرونة بشكلٍ أفضل، وكذلك الأزمة النقابية، وظواهر التجزئة والازدواجية، دون أن ننسى الديناميكيات القطاعية، وتكاليف العمالة، وثقافة الشركات. ومن بين أكثر التوجّهات الواعدة، نركّز على التحاليل المتصلة بأشكال التنظيمات، وحقوق الملكية، والتنشئة الاجتماعية، والأسواق الداخلية، والاتفاقيات.

التثليث Triangulation

على عرار المسح أو الردم أو لتسوية، تم استخدام مصطلح التثليث بكثرة في الجيوديرية، وهي علمٌ يهدف إلى تحديد شكل الأرض، وأخذ المقاييس، ورسم الحرائط. نوحد فكرة الـ«تقاطع» والـ«تشبث» هذه في المهجية أيضاً. ولا سيّما في ما يتعلق بـ:

ـ مصادر المعلومات: مقارنة لوثائق والقيام بشميلة،

ـ أدوت التقصي اللجوء إلى المقابلات والاختبارات ودراسة الأحوال،

ـ أطر المرجعية: الدمج بين بعض المقاربات أو الإشكاليات الكمية أو النوعية مثلاً،

ينبغي إذن ـ وكما يحثد على ذلك كتاب عديدون، على غرار «بارنيي غلارر» و«أنسلم ستروس» ـ أن ندرك جيداً غنى التصرفات البشرية وتعقيدها بواسطة توضيحات متنوعة. لنتخيل أنّنا نرغب في القيام بتقييم النجاح الدراسي في صفٍّ دراسيّ معين يفرض ذلك امتلاك عددٍ من المؤشرات، ووضع إجراءات المراقبة، وصياغة الافتراضات، ومعرفة الميزات الاجتماعية ـ الثقافية للأهل، والتساؤل عن الأسلوب التربوي المعتمَد وعن طبيعة العلاقة القائمة بين الأساتذة والتلامذة. ولإتمام مثل هذا المشروع بشكلٍ جيد، يُمكن استخدام مناهج تفسيرية وإفهامية، وقد يُساهم ترابطُها فيما بينها وتجميعها في زيادة الوضوح.

لقد قال سابقاً «روبرت ميرتون» في كتابه «المعاصر» «إنْ كان القالب الممَطّ للعالِم المحلّق في سماء الأفكار النقية والمحمية من قذرة الوقائع الأرضية، يُصبح قديماً بالسرعة نفسها التي يشيخ فيها

فالباحث الذي يتسلّح بالاستبيانات وبالقلم من أجل القيام بإحصاءات فريدة ومجردة من الدلالة»، فإنه يتوجب عليه الإقرار بأنّ وجهة النظر التجريبية لا تقتصر على جمع المعطيات، والتحقق من الترابط بين الأنواع المختلفة فحسب، ولكنّه تقوم أيضاً بإثارة النظرية، أو بإعادة صياغتها، أو بتغيير بنيتها، أو بتوضيحها في المقابل إنّ التحليل المفهومي الذي يقوم بالترميز أو بالاشتقاق يُمكّننا من تفسير النّتائج وإدراك بعض جوانب الحقيقة بطريقة أفضل في الواقع، تتشابك كلُّ هذه العمليات، وينبغي النظر إليها من زاوية جدلية، طالما أنّ التّثليث يساعد على المقاربات ووضع العمليات في إطارها المناسب.

لائحة المراجع الأساسية

هذه بعض المراجع باللغة الفرنسية التي يستطيع القارئ الاستفادة منها. ومن أجل تعمّق أكبر في مجالات متخصصة وفرعية (التغير الاجتماعي، الثقافة، التنظيم، الانحراف، التقسيم الطبقي، وغيرها كثير)، بإمكانه العودة إلى هذه المداخل حيث يجد مراجع تُحيله إلى عددٍ من البحوث المنشورة في المجلات العلمية. في ما يلي، الكتب التي يُشار إليها بالعلامة (*) تدل على أن المرجع متخصص جداً وعسير على الفهم ويحتاج إلى معرفة متعمقة بالميدان المعني.

Albouy (Serge), *Eléments de sociologie et de psychologie sociale*, Toulouse, Privat, 1976.

- Ansart (Pierre), *Les sociologies contemporaines*, Paris, Seuil, 1990.
- Aron (Raymond), *Les étapes de la pensée sociologique. Montesquieu, Comte, Marx, Tocqueville, Durkheim, Pareto, Weber*, Paris, Gallimard, 1967(*)
- Berger (Peter) et Luckmann (Thomas), *La Construction sociale de la réalité, trad. fr.*, Paris, Klincksieck, 1986 (1ère édition en langue anglaise: 1966).
- Berthelot (Jean-Michel), *La Construction de la sociologie*, Paris, PUF, 1991.
- Blanchet (Alain) et al., *L'Entretien dans les sciences sociales*, Paris, Dunod, 1985.

- Boudon (Raymond) et Bourricaud (François), *Dictionnaire critique de la sociologie*, Paris. PUF, 1982

- Boudon (Raymond) (sous la dir. de), *Traité de sociologie*, Paris, PUF, 1992

- Boudon (Raymond) et al. (Sous la dir. de), *Dictionnaire de la sociologie* Paris, Larousse, 1989.

- Bourdieu (Pierre) et al., *Le Métier de sociologue* Paris, Mouton/Bordas, 1968.

Businno (Giovanni), *Critique du savoir sociologique*, Paris PUF, 1993.

- Cazeneuve (Jean), *Dix grandes notions de la sociologie*, Paris Seuil, 1976.

- Champagne (Patrick) et al., *Initiation à la pratique sociologique*, Paris, Dunod, 1989

- Chazel (François) (sous la dir. de), *Action collective et mouvements sociaux*, Paris, PUF, 1993(*).

- Coulon (Alain), *L'Ethnométhodologie*, Paris, PUF, 1987

- Crosier (Michel) et Friedberg (Ehrard), *L'Acteur et le système. Les contraintes de l'action collective* Paris, Seuil, 1977(*).

- Cuin (Charles- Henry) et Gresle (François), *Histoire de la sociologie*, Paris, La découverte, 2 vol., 1992.

- Delruelle-Vosswinkel (Nicole), *Introduction à la sociologie générale*, Bruxelles, éd. de l'université de Bruxelles, 1987

- Dirn (Louis) (anagramme), *La Société française en tendances* Paris, PUF,1990.

- Durand (Jean-Pierre) et Weil (Robert) (sous la dir. de), *Sociologie contemporaine*, Paris, Vigot, 1989 (*).

- Ferréol (gilles) et Noreck (Jean-Pierre), *Introduction a la sociologie*, Paris, A. colin, 1989.

- Ferréol (Gilles) (sous la dir. de), *Analyse sociologique. Rappels de cours et exercices corrigés*, Paris, A. Colin, 1992

- Ferréol (Gilles) (sous la dir. de), *Histoire de la pensée sociologique*, Paris, A. Colin, 1994.

- Friedberg (Ehrard), *Le Pouvoir et la règle. Dynamiques de l'action organisée*, Paris, Seuil, 1993 (*).

- Ghiglione (Rodolphe) et Matalon (Benjamin), *Les Enquêtes sociologiques. Théories et pratique*, Paris, A. Colin, 1978

- Grafmeyer (Yves) et Joseph (Isaac), *L'Ecole de Chicago. Naissance de l'écologie urbaine*, Paris, Aubier, 1984.

- Gresle (François) et al., *Dictionnaire des sciences humaines. Sociologie. Psychologie sociale. Anthropologie*. Paris, Nathan, 1990.

- Gurvitch (Georges) (sous la dir. de), *Traité de sociologie*, Paris, PUF, 2 vol., 1958-1960 (*)

- Herpin (Nicolas), *Les Sociologues américains et le siècle*, Paris, PUF, 1973.

- Javeau (Claude), *Leçons de sociologie*, Paris, Klincksieck, 1986.

- Jay (Martin) *L'Imagination dialectique. Histoire de l'école de Francfort et de l'institut de recherches sociales (1933-1950)*, trad. fr., Paris, Payot, 1977 (1ère edition en langue anglaise: 1973).

- Jonas (Friedrich), *Histoire de la sociologie. Des lumières à la théorie du social*, trad. fr., Paris, Larousse, 1991 (1ère édition en langue allemande: 1965) (*).

- Mendras (Henri), *Elements de sociologie*, Paris, A. Colin, 1975

- Mendras (Henri) et Verret (Michel) (sous la dir. de), *Les Champs de la sociologie française*, Paris, A. Colin, 1988 (*).

- Merton (Robert), *Eléments de théorie et de méthode sociologique*, trad. fr., Paris, Plon, 1965 (1ère edition en langue anglaise: 1949)

- Nisbet (Robert), *La Tradition sociologique*, trad. fr., Paris, PUF, 1984 (1ère édition en langue anglaise: 1966) (*).

- Olson (Mancur), *Logique de l'action collective* trad. fr., Paris, PUF, 1978 (1ère édition en langue anglaise: 1966).

- Padioleau (Jean-Gustave), *L'Ordre social. Principes d'analyse sociologique*, Paris, l'Harmattan, 1986.

Quivy (Raymond) et Van Campenhoudt (Luc), *Manuel de recherches en sciences sociales*, Paris, Dunod, 1988.

- Reynaud (Jean-Daniel), *Les Règles du jeu. L'action collective et la regulation sociale*, Paris, A. colin, 1989 (*)

- Stœtzel (Jean) et Girard (Alain), *Les Sondages d'opinion publique*, Paris, PUF, 1973.

الملاحق

* مسرد ثنائي: فرنسي - عربي
* مسرد ثنائي: عربي - فرنسي
* مسرد أسماء الأعلام: فرنسي - عربي
* المداخل العربية

مسرد ثنائي

فرنسي - عربي

Accommodation	تكيّف
Acculturation	تثاقف
Actualisation	تحيين
Anarchisme	فوضوية (ال)
Animisme	إحيائية (ال)
Apprentissage	تمرّن
Arbitrage	تحكيم
Aristocratie	أرستقراطية (ال)
Assimilation	تمثّل
Attitude	اتجاه
Autonomisation	استقلالية
Bouddhisme	بوذية (ال)
Bureaucratie	بيروقراطية (ال)
Calvinisme	كلفانية (ال)
Capitalisme	رأسمالية (ال)
Causalité	سببية (ال)
Civilité	مجاملة
Codification	تقنين (ترميز)

Coercition	إجبار
Cohésion sociale	تماسك اجتماعي
Communauté	جماعة محلية (مجتمع محلي)
Communication	تواصل
Compréhension	فهم
Compromis	تسوية
Conflit	صراع
Conformiste	امتثالي
Confucianisme	كونفوشيوسية
Conscience collective	وعي جماعي
Constructivisme	بنائية
Convention	اتفاقية
Coutume	عرف
Créativité	إبداعية (ال)
Critère	مقياس
Decloisonnement	إزالة الحواجز
Defection	إخلال بالواجبات
Delinquance juvénile	جنوح الأحداث
Desagrégation	تفكك
Determinisme	قدرية
Digitalisation	ترقيم (رقمنة)
Domination	سيطرة
Education	تربية
Elite	صفوة (نخبة)
Enquête	بحث
Enrichissement	إثراء
Etatisme	دولانية (ال)

Ethique	علم الأخلاق
Ethnocentrisme	مركزية اثنية (ال)
Ethnologue	عالم أنتروبولوجيا
Ethnométhodologie	منهجية اثنية
Evolutionnisme	تطورية
Fait social	واقعة اجتماعية
Famille	عائلة
Formalisme	صُورية
Groupes restreints	مجموعات محصورة
Habitus	عادة
Hindouisme	هندوسية
Historisme	تاريخية
Homogamie	تزاوج متجانس
Homogénéité sociale	تجانس اجتماعي
Hybridation	تهجين (تخليط)
Idéalisme	مثالية
Idéaltype	نموذج مثالي
Identité	هُوية
Identité affinitaire	هوية التقارب
Identité de négociation	هوية التفاوض
Identité fusionnelle	هوية الانصهار
Identité professionnelle	هوية مهنية (ال)
Identité séparatiste	هوية الانفصال
Idéologie	أيديولوجية (ال)
Inceste	سفاح القربى
Individualisation	تفريد
Individualisme	فردانية (ال)

Individualisme méthodologique	فردانية منهجية
Individualité	فردية (ال)
Inégalités sociales	عدم المساواة الاجتماعية
Innovateur	مبدع
Innovation	إبداع
Institution	مؤسسة (ال)
Interactionnisme	تفاعلية (ال)
Interdits (les)	ممنوعات
Interprétation	تفسير
Intériorisation	استبطان
Invention	اختراع
Le moi	الأنا
Le surmoi	الأنا العليا
Légitimation	تشريع (شرعنة)
Logique associative	منطق الترابط
Logique conjugale	منطق الزواج
Logique patrimoniale	منطق الموروث
Mandat	تفويض
Matérialisme historique	مادية تاريخية
Médiation	توسط
Méthodologie	منهجية (ال)
Mobilisation	تعبئة
Mobilité sociale	تنقل اجتماعي
Modélisation	نمذجة
Modération	اعتدال
Modernisation	تحديث
Modernité	حداثة

Mœurs	عادات
Monographie	دراسة أحادية
Mouvements sociaux	حركة اجتماعية
Naturisme	طبيعية
Négociation	تفاوض
Normalisation	تطبيع
Norme	معيار
Nucléarisation	نووية
Objectivation	وضعنة (توضيع)
Oligarchie	أوليغارشيه
Opinion publique	رأي عام
Organisation	منظمة (ال)
Paradigme sociologique	نمط اجتماعي
Pédophilie	إعتداء على الأطفال
Persuasion	إقناع
Phénoménologie	فلسفة الظواهر
Position	وضع
Pouvoir	سلطة
Préférences collectives	أفضليات جماعية
Primum mobile	مُحرّك أول
Processus de rationalisation	عملية الترشيد
Profession	مهنة
Professions et catégories socioprofessionnelles	مهن وفئات اجتماعية ـ مهنية
Prostitution	دعارة
Psychologie cognitive	علم النفس المعرفي
Punition	عقوبة

Puritanisme	تطهرية (تقشف) (ال)
Rebelle	ثائر
Réflexivité	انعكاسية (ال)
Régulation sociale	ضبط اجتماعي
Relativisme	نسبوية
Ritualisme	شعائرية، طقوسية
Ritualiste	شعائري
Sacré	مقدس
Sadisme	سادية (ال)
Sanction	جزاء
Scientisme	علمية (ال)
Sens	معنى
Signification	دلالة
Situation	موقف
Sociabilité	مخالطة
Socialisation	تنشئة اجتماعية
Sociologisme	إجتماعوية (ال)
solidarité	تضامن
Spontanéité	عفوية (ال)
Statut	نظام أساسي
Stéréotype	قالب منمط
Stratification	تقسيم صفي
Structuration	بنية
Suicide	إنتحار
Suites judiciaires	تتبع قضائي
Syndicalisme	نقابية (ال)
Taoïsme	طاوية (ال)

Techniques	تقنيات
Totalisation	تجميع (ال)
Totalitarisme	كليانية (ال)
Trame conjugale	لُحمة اجتماعية
Transaction	معاملة
Transparence	شفافية (ال)
Travail	عمل
Triangulation	تثليث
Triche	غِشّ (ال)
Uniformisation	تأحيد
Viol	اغتصاب

مسرد ثنائي

عربي - فرنسي

إبداع	Innovation
إبداعية	Créativité
اتجاه	Attitude
اتفاقية	Convention
إثراء	Enrichissement
إجبار	Coercition
اجتماعوية	Sociologisme
إحيائية	Animisme
اختراع	Invention
إخلال بالواجبات	Defection
أرستقراطية	Aristocratie
إزالة الحواجز	Decloisonnement
استبطان	Intériorisation
استقلالية	Autonomisation
إعتداء على الأطفال	Pedophilie
اعتدال	Moderation
إغتصاب	Viol
أفضليات جماعية	Preférences collectives

Persuasion	إقناع
Conformiste	امتثالي
Le moi	الأنا
Le surmoi	الأنا الأعلى
Suicide	إنتحار
Réflexivité	انعكاسية
Oligarchie	أوليغارشية
Idéologie	أيديولوجيه
Enquête	بحث
Constructivisme	بنائية
Structuration	بنية
Bouddhisme	بوذية
Bureaucratie	بيروقراطية
Uniformisation	تأحيد
Historisme	تاريخية
Suites judiciaires	تتبع قضائي
Acculturation	تثاقف
Triangulation	تثليث
Homogénéité sociale	تجانس اجتماعي
Totalisation	تجميع
Modernisation	تحديث
Arbitrage	تحكيم
Actualisation	تحيين
Éducation	تربية
Digitalisation	ترقيم (رقمنة)
Homogamie	تزاوج متجانس
Compromis	تسوية

تشريع (شرعنة)	Légitimation
تضامن	Solidarité
تطبيع	Normalisation
تطهيرية (نفسية)	Puritanisme
تطورية	Evolutionnisme
تعبئة	Mobilisation
تفاعلية	Interactionnisme
تفاوض	Negociation
تفريد	Individualisation
تفسير	Interprétation
تفكّك	Désagrégation
تفويض	Mandat
تقسيم طبقي	Stratification
تقنيات	Techniques
تقنين (ترميز)	Codification
تكيّف	Accommodation
تماسك اجتماعي	Cohésion sociale
تمثّل	Assimilation
تمرّن	Apprentissage
تنشئة اجتماعية	Socialisation
تنقّل اجتماعي	Mobilité sociale
تنويه	Nuclearisation
تهجين (تخليط)	Hybridation
تواسط	Médiation
تواصل	Communication
ثائر	Rebelle
جزاء	Sanction

Communauté	جماعة محلية (مجتمع محلي)
Délinquance juvénile	جنوح الأحداث
Modernité	حداثة
Mouvements sociaux	حركة اجتماعية
Monographie	دراسة أحادية
Prostitution	دعارة
Signification	دلالة
Etatisme	دولانية
Capitalisme	رأسمالية
Opinion publique	رأي عام
Sadisme	سادية
Causalité	سببية
Inceste	سفاح القربى
Pouvoir	سلطة
Domination	سيطرة
Ritualiste	شعائري
Ritualisme	شعائرية، طقوسية
Transparence	شفافية
Conflit	صراع
Elite	صفوة (نخبة)
Formalisme	صُورية
Régulation sociale	ضبط اجتماعي
Taoïsme	طاوية
Naturisme	طبيعية
Mœurs	عادات
Habitus	عادة
Ethnologue	عالم أثنولوجيا

Famille	عائلة
Inégalités sociales	عدم المساواة الاجتماعية
Coutume	عرف
Spontanéité	عفوية
Punition	عقوبة
Ethique	علم الأخلاق
Psychologie cognitive	علم النفس المعرفي
Scientisme	علمية
Travail	عمل
Processus de rationalisation	عملية الترشيد
Triche	غش
Individualisme	فردانية
Individualisme methodologique	فردانية منهجية
Individualité	فردية
Phénoménologie	فلسفة الظواهر
Compréhension	فهم
Anarchisme	فوضوية
Stéréotype	قالب منمط
Déterminisme	قدرية
Calvinisme	كلفانية
Totalitarisme	كليانية
Confucianisme	كونفوشيوسية
Trame conjugale	لُحمة اجتماعية
Matérialisme historique	مادية تاريخية
Innovateur	مبدع
Idéalisme	مثالية
Civilité	مجاملة

Groupes restreints	مجموعات محصورة
Primum mobile	مُحرّك أول
Sociabilité	مخالطة
Ethnocentrisme	مركزية اثنية
Transaction	معاملة
Sens	معنى
Norme	معيار
Sacré	مقدّس
Critère	مقياس
Interdits (les)	ممنوعات
Logique associative	منطق الترابط
Logique conjugale	منطق الزواج
Logique patrimoniale	منطق الموروث
Organisation	منظمة
Méthodologie	منهجية
Ethnométhodologie	منهجية اثنية
Professions et catégories socioprofessionnelles	مهن وفئات اجتماعية ـ مهنية
Profession	مهنة
Institution	مؤسّسة
Situation	موقف
Relativisme	نسبوية
Statut	نظام أساسي
Syndicalisme	نقابية
Modélisation	نمذجة
Paradigme sociologique	نمط اجتماعي
Idéaltype	نموذج مثالي

Hindouisme	هندوسية
Identité	هُوية
Identité fusionnelle	هوية الانصهار
Identité séparatiste	هوية الانفصال
Identité de négociation	هوية التفاوض
Identité affinitaire	هوية التقارب
Identité professionnelle	هوية مهنية
Fait social	واقعة اجتماعية
Position	وضع
Objectivation	وضعنة (توضيع)
Conscience collective	وعي جماعي

مسرد أسماء الأعلام

فرنسي - عربي

ALLPORT Gordon	غوردون أولبورت
ALTHUSSER Louis	لويس ألتوسير
ANDERSON Charles	شارل أندرسون
ARIES Philippe	فليب أريس
ARISTOTE	أرسطو
ARKHIPOFF Oleg	أوليغ أركيبوف
ARON Raymond	ريمون آرون
ARROW Kenneth	كينيث أرو
AUROUX Sylvain	سيلفن أورو
BACHELARD Gaston	غاستون بشلار
BAECHLER Jean	جان باشلار
BAJOIT Guy	غوي باجوا
BAKOUNINE Mikhaïl	ميخائيل باكونين
BALES Robert	روبرت بالس
BAR-HILLEL Yehoshua	يهوشوا بار هيليل
BARTHES Roland	رولان بارث
BASTIDE Roger	روجيه باستيد
BAUDELOT Christian	كريستان بودولو

BECKER Howard	هوورد بيكر
BELISLE Claire	كلير بيليسل
BELL Daniel	دانيال بيل
BENDIX Reinhard	رينهارد بيندكس
BENEDICT Ruth	روث بينيدكت
BENETON Philippe	فيليب بينتون
BENTHAM Jeremy	جيريمي بنتهام
BERELSON Bernard	بيرنار بيرلسون
BERGER Peter	بيتر بيرجيه
BERNANOS Georges	جورج بيرنانوس
BERNOUX Philippe	فيليب بيرنو
BERNSTEIN Basil	بازيل بيرنستين
BERTHELOT Jean-Michel	جان ميشال بيرتولو
BESNARD Philippe	فيليب بينار
BIBARD Laurent	لوران بيبار
BINET Alfred	ألفريد بينه
BION Wilfred	ويلفريد بيون
BIRNBAUM Pierre	بيير بيرنبوم
BLACKLEY Paul	بول بلاكلي
BLAU Peter	بيتر بلو
BLUMER Herbert	هيربرت برومر
BOAS Franz	فرانز بواز
BONALD Louis de	لويس دي بونالد
BOLTANSKI Luc	لوك بولتانسكي
BOSSUET Jacques-benigne	جاك بينين بوسويه
BOUDON Raymond	ريمون بودون
BOURDIEU Pierre	بيير بورديو

BOURRICAUD François	فرانسوا بوريكو
BRUNER Jérôme	جيروم برونير
BRUNSCHVICG Leon	ليون برونشفيغ
BUISSON Ferdinand	فرديناد بويسون
BURDEAU Georges	جورج بوردو
BURKE Edmund	إيدمون بورك
BURNHAM James	جيمس بورنهام
CABANIS Pierre-jean-Georges	بيير جان جورج كابني
CABET Etienne	إيتين كابيه
CAPLOW Theodore	تيودور كابلوو
CARROL A ıas Lewis	ألياس لويس كارول
CARR-SAUNDERS Alexandre	ألكسندر كارسوندرز
CARTER Launor	لونور كرتر
CARTWRIGHT Dorwin	دوروين كارت رايت
CASSIEN Jean	جان كاسيان
CASTORIADIS Cornelius	كورنيليوس كاستورياديس
CHALVON-DEMERSAY Sabine	سابين شالفون دمرساي
CHAMPAGNE Patrick	باتريك شامباني
CHAZEL François	فرانسوا شازيل
CHERKAOUI Mohamed	محمد شيركاوي
CICOUREL Aron	آرون سيكوريل
CLASTRES Pierre	بيير كلاستر
COASE Ronald	رونالد كواز
COCH Lester	ليستر كوش
COMTE Auguste	أوغست كونت
CONVELL Chic	شيك كونمل
COOLEY Charles	شارل كولي

CORNING Hermann	هيرمان كونريع
COSER Lewis	ليويس كوزير
COUGHLIN Peter	بيتر كوغلن
CROSIER Michel	ميشال كروزيه
D'FLEF Zénon	زينون دبليه
D'IRIBARN Alain	ألين ديريبارن
D'OCCAM Guillaume	غيوم دوكام
DAHL Robert	روبرت داهل
DAHRENDORF Ralf	رالف داهرندورف
DAVIS Fred	فريد دافيس
DAVIS Kingsley	كينغسلي دافيس
DE BECCARIA César	سيزار دي بيكاريا
DE BORDA Charles	شارل دي بوردا
DE CONDILLAC Etienne	اتيين دي كونديياك
DE NYSS Saint Grégoire	سان جريجوار دو نيس
DE SAUSSURE Ferdinand	فرديناند دي سوسير
DE SINGLY François	فرانسوا دي سينغلي
DE TOCQUEVILLE Alexis	أليكسيس دي توكفيل
DE VOLNEY Constantin-François	كونستانتين فرانسوا دو فولناي
DESTUTT DE TRACY Antoine	أنطوان دستوت دي تراسي
DEUTSCH Karl	كارل دوتش
DICKSON William	ويليام دكسون
DROYSEN Johann Gustave	جوهان غوستاف درويسن
DILTHEY Wilhelm	ورويلهيلم ديلتي
DODGSON Charles	شارل دودغسون
DOERINGER Peter	بيتر دورينجر
ZIMMERMAN Don	دون زيميرمن

DOUGLAS Jack	جاك دوغلاس
DROYSEN Johann Gustave	جوهان غوستاف درويسن
DUBAR Claude	كلود دوبار
DUBAR Claude	كلود دوبار
DUNCAN Otis	أوتيس دونكان
DUPUY Jean-Pierre	جان بيير دوبوي
DURAND Gilbert	جيلبرت دوران
DURAND Jean-Pierre	جان بيير دوران
DURKHEIM Emil	إميل دوركهايم
DURU-BELLET Marie	ماري دورو بيلا
ELLUL Jacques	جاك إيلول
ENELOW James	جيمس أينلو
ENGELS Friedrich	فريدريك أنجلز
ERIKSON Eric	إيريك إيريكسون
ESTABLET Roger	روجيه إستابليه
ETZIONI Amitai	أميتاي إتزيوني
FAUGERON Claude	كلود فوجرون
FAYOL Henri	هنري فايول
FEUERBACH Ludwig	لودويغ فورباش
FEYERABEND Paul	بول فييرابند
FORQUIN Jean-Claude	جان كلود فوركين
FORSTER Schulyler	شويلر فورستير
FOUCAULT Michel	ميشال فوكو
FOURRIER Joseph	جوزف فوريه
FRAZER James	جيمس فرازر
FREIBERG Ehrard	إمرارد فرديبرغ
FREIDSON Eliot	أليوت فريدسون

FRENCH John	جون فرنش
FRIEDMAN Georges	جورج فريدمن
FROMM Eric	إيريك فروم
FUSTEL DE COLLANGES Numa-Denis	نوما دونيز فوستيل دي كولانج
GADAMER Hans Georg	هانس جورج غادامير
GALBRAITH John Kenneth	جون كينيث غالبريث
GALLUP George	جورج غالوب
GALTON Francis	فرانسيس غالتون
GARAT Dominique-Joseph	دومينيك جوزف جارات
GARFINKEL Harold	هارولد غارفينكيل
GEERTZ Clifford	كليفورد غيرتز
AST Georg	جورج أست
GESCHWENDER James	جيمس جيشويندر
GIDDENS Anthony	انتوني جيدنز
GIERKE Otto Von	أوتوفون جيركيه
GILLE Bertrand	بيرتران جيل
GIRARD Alain	الين جيرار
GIRARD Alain	ألين جيرار
GIRARD Alain	ألين جيرار
GIRARD René	رينيه جيرار
GIRARD René	رونيه جيرار
GIROD Roger	روجيه جيرو
GLASER Barney	بارني غلازر
GLUCKMAN Max	ماكس غلوكمن
GÖCKLE Rudolf	رودولف جوكل
GOFFMAN Irving	إيرفن كوفمن

GOLDMANN Lucien	لوسيان غولدمن
GOURNAY Vincent de	فيسان دي غورني
GREMION Pierre	بيير غريميون
GUERRY André-Michel	أندريه ميشال غيري
GUITET André	اندريه غيتيت
GUIZOT François	فرانسوا غويزو
GURR Ted	تيد غار
GURVITCH Georges	جورج غورفيتش
GURVITCH Georges	جورج غورفيتش
GUYAU Jean-Marie	جان ماري غويو
HABERMAS Jürgen	يورغن هابرماس
HALBWACHS Maurice	موريس هالبواش
HEGEL Friedrich	فريدريك هيغل
HEIDEGGER Martin	مارتين هيدغر
HERAN François	فرانسوا هيران
HERODOTE	هيرودوت
HERSKOVITS Melville	ميلفيل هيرسكوفيتس
HERVIEU-LEGER Danièle	دانيال هيرفيو ليجيه
HEYNS Barbara	بربرا هينز
HINICH Melvin	ميلفين هينيك
HINTIKKA Jaakko	جاكو هينتيك
HOBBES Thomas	توماس هوبس
HOLTON Gerald	جيرالد هولتون
HOMANS George	جورج هومنس
HUBERT Henri	هنري هوبيرت
HUBNER Kurt	كارت هبنير
HUGHES FREIDSON Everett	أيفيرت هوغس

HUSSERL Edmund	إيدمون هوسرل
HUXLEY Aldous	ألدوس خوكسلي
HYMAN Herbert	هيربيت هيمن
HYPPOLITE Jean	جان إيبوليت
ILLICH Ivan	إيفان إليك
ISAMBERT-JAMATI Viviane	فيفيان إيزمبير جاماتي
JACQUES Elliott	إليوت جاك
JACQUES Francis	فرانسيس جاك
JAKOBSON Lenore	لينور جاكوبسون
JAUSS Hans Robert	هانس روبرت جوس
JENCKS Christopher	كريستوفر جانكس
JODELET Denise	دونيز جودوليه
JONAS Hans	هانس جوناس
KAHL Joseph	جوزف كاهل
KANT Emmanuel	إيمانويل كانت
KARDINER Abram	أبرام كاردينير
KAUFMANN Jean-Claude	جان كلود كوفمن
KELLER HALS Jean	جان كليرهالز
KEMPES Charles	شارل كامب
KILLIAN Lewis	ليويس كيلين
KLANDERMANS Bert	بيرت كلاندرمنس
KLUCKOHN Clyde	كليد كلوكهوهن
KOLAKOWSKI Leszek	ليسزيك كولاكوسكي
KORNHAUSSER William	ويليام كورنوسير
KORSCH Karl	كارل كورش
KRIPKE Saul	سول كريكيه
KROEBER Alfred	ألفريد كروبير

KUHN Thomas	توماس كوهن
LAKATOS Imre	إيمر لاكاتوس
LANDESCO John	جان لانديسكو
LAPLACE Pierre Simon	بيير سيمون لابلاس
LASLETT Peter	بيتر لاسليت
LASSWELL Harold	هارولد لاسويل
LATOUR Bruno	برونو لاتور
LAZARSFELD Paul	بول لازارسفيلد
LE BON Gustave	غوستاف لوبون
LE PLAY Fredric	فريدريك لو بلي
LEACH Edmund	إيدون ليتش
LEDRUT Raymond	ريمون ليدروت
LEENHARDT Maurice	موريس ليهاردت
LEFEBVRE Henri	هنري ليفافر
LEIBNIZ Gottfried Wilhelm	غوتفريد ويلهيم ليبنيز
LEMERT Edwin	إيدوين ليمرت
FESTINGER Léon	ليون فستينجر
LEROI-GOURHAN André	أندريه ليروا غورهان
LEVI-STRAUSS Claude	كلود ليفي ستروس
LEVY MORENO Jacob	جاكوب ليفي مورينو
LEVY-BRUHL Lucien	لوسيان ليفي - بروهل
LINTON Ralph	رالف لينتون
LIPPIT Ronald	رونالد ليبيت
LIPSET Seymour	سيمور ليبست
LIVINGSTON Eric	إريك ليفينغستون
LOCKE John	جون لوكي
LOJKINE Jean	جان لوجكين

LUCKMAN Thomas	توماس لوكمان
LUKACS Georg	جورج لوكاتش
LUNCH Michael	ميخائيل لانش
LYOTARD Jean-François	جان فرانسوا ليوتارد
MAINE Henry	هنري مين
MAISONNEUVE Jean	جان ميزونوف
MANNHEIM Karl	كارل مانهيم
MARCEL Gabriel	جبرائيل مارسيل
MARX Karl	كارل ماركس
MAURICE Marc	مارك موريس
MAUSS Marcel	مارسيل موس
MAYER Karl	كارل ماير
MAYO Elton	إلتون مايو
MCADAM Doug	دوغ ميكي ادم
MCCARTHY John	جون ميكي كارتي
MEAD George	جورج ميد
MEHAN Hugh	هاغ ميهن
MENAHEM Georges	جورج ميناهم
MENDRAS Henri	هنري مندراس
MERTON Robert	روبرت ميرتون
MICHELAT Guy	غوي ميشولا
MICHELS Roberto	روبرتو ميشال
MILL John Stuart	جون ستيوارت ميل
MILLS Charles Wright	شارل رايت ميلز
MOORE Wilbert	ويلبيرت مور
MORIN Edgar	إيدغار موران
MORSELLI Enrico	أنريكو مورسيلي

MOSCA Gaetano	غاتانو موسكا
MOSCOVICI Serge	سيرج موسكوفيشي
MOUNIER Emmanuel	إيمانويل مونيه
MÜLLER Walter	ولتر مولير
MUGNY Gabriel	جبرائيل موغني
MUMFORD Lewis	لويس مامفورد
MUXUEL-DOUAIRE Anne	آن موكسويل دوير
NAPOLEON	نابوليون
NETTL Peter	بيتر نيتل
NEWCOMB Theodore	تيودور نيوكامب
NISBET Robert	روبرت نيسبيت
NOBLE David	دافيد نوبل
NOZICK Robert	روبرت نوزيك
OBERSCHALL Anthony	أنطوني أوبرشال
OLSON Mancur	مانكر أولسون
ORANES	أورانيس
ORIGENE	أوريجين
OTTO APEL Karl	كارل أوتو أبيل
OTTO Rodolph	رودولف أوتو
OWEN Robert	روبرت أوين
PARETO Vilfredo	فيلفريدو باريتو
PARODI Alexandre	ألكسندر بارودي
PARSONS Talcott	تالكوت بارسونز
PASCAL Blaise	بليز باسكال
PASSERON Jean-Claude	جان كلود باسرون
PERCHERON Annick	أنيك بيرشورون
PERSON Gunnar	غونار بيرسون

PETTY William	ويليام بتي
PIAGET Jean	جان بياجيه
PIORE Michael	ميخائيل بيور
POPKIN Samuel	ساموئيل بوبكين
POPPER Karl	كارل بوبر
POWEL John	جون باول
PUTNAM Robert	روبرت بوتنام
QUESNAY François	فرانسوا كوسني
QUETELET Adolphe	أدولف كيتليت
RADCLIFFE-BROWN Alfred	ألفريد رادكليف براون
RAKKAN Stein	ستين روكان
RAWLS John	جون رارلز
RAWLS John	جان راولز
REMY Jean	جان ريمي
REYMOND René	رينيه ريمون
REYNAUD Benedict	بينيدكت رينو
REYNAUD Jean-Daniel	جان دانيال رينو
RICARDO David	دافد ريكاردو
RICŒUR Paul	بول ريكور
RIEDVELD Robert	روبرت ريدفيلد
RIESMAN David	دافيد ريسمن
ROBERT Philippe	فليب روبرت
ROCHER Guy	غوي روشيه
ROETHLISBERGER Fritz	فرتز روثليسبرجر
ROGERS Carl	كارل روجيرز
ROSENTHAL Robert	روبرت روزنتال
ROUSSEAU Jean- Jacques	جان جاك روسو

ROUSSEL Louis	لويس روسل
RUBEL Maximilien	ماكسيميلين روبل
SACHS Harvey	هارفي ساتشر
SAINSAULIEU Renaud	رينو سانسوليو
SALAIS Robert	روبرت ساليه
SAPIR Edward	إدوار سابير
SARTRE Jean-Paul	جان بول سارتر
SCARDIGLI Vincent	فيسان سكرديغلي
SCHELER Max	ماكس شيلير
SCHELLING Friedrich	فريدريك شيلينغ
SCHIELE Bernard	بيرنارد شييل
SCHLEIERMACHER Friedrich	فريدريك شلايرماخر
SCHÜTZ Alfred	ألفريد شوتز
SCHÜTZ Ludwig	لودويغ شوتز
SCHUMPETER Joseph	جوزف شومبيتر
SEGALEN Martine	مارتين سيغالين
SEGRESTIN Denis	دونيز سيغرستن
SELLIER François	فرانسوا سيلييه
SELVIN Hanan	هانان سيلفين
SHANNON Claude	كلود شانون
SHAW Clifford	كليفورد شاو
SHERIF Muzafer	مظفر شريف
SHORTER Edward	إدوارد شورتر
SHUMSKY Marschall	مارشال شامسكي
SIEGFRIED André	أندريه سيجفريد
SILVESTRE Jean-Jacques	جان جاك سيلفستر
SIMMEL Georg	جورج سيميل

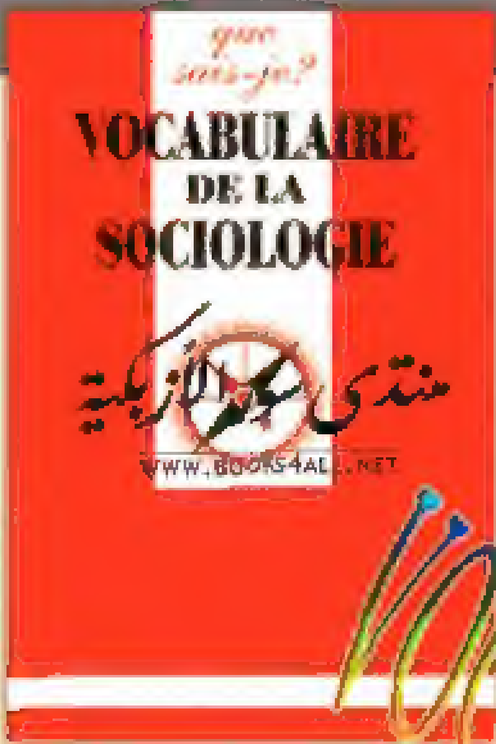
SIMON Herbert	هربرت سيمون
SIMONDON Gilbert	جيلبرت سيمندون
SKOCPOL Theda	تيدا سكوكبول
SMELSER Neil	نيل سملسير
SMITH Adam	آدام سميث
SMITH Willam Robert-Son	ويليام روبرتس سميث
SOMBART Werner	ويرنير سومبارت
SOROKIN Pitirim	بتريم سوروكين
SROLE Leo	ليوسرول
STEINZOR Bernard	برنار ستينزور
STITZEL Jean	جان ستوتزل
STOUFFER Samuel	صاموين ستوفير
STRAUSS Anselm	أنسلم ستروس
SUDNOW David	دافيد سودناو
SULAIMAN Ezra	إيزرا سليمان
SUMNER William	ويليام سمنر
SUPPES Patrick	باتريك سيس
SUTHERLAND Edwin	إيدوين ساثيرلند
TAGIURI Renato	ريناتو تاغيوري
PARSONS Talcott	تالكوت
TANGUY Lucie	لوسي تانغوي
TARDE Gabriel	جبرائيل تارد
TARROW Sydney	سدني تارو
TAYLOR Frederick	فردريك تايلور
THELOT Claude	كلود ثيلوت
THIERRY Augustin	أوغوستين تيري
THOENING Jean-Claude	جان كلود تونيغ

THUCYDIDE	ثوسديد
THURSTONE Louis	لويس ثورستون
TILLY Charles	شارل بيلي
TILLY Charles	شارل تيلي
TILLY Charles	شارل تيلي
TOCQUEVILLE Alexis de	أليكسي دي توكفيل
TÖNNIES Ferdinand	فرديناد تونيز
T?NNIES Ferdinand	فيرديناد تونير
TOURRAIN Alain	ألين تورين
TRADE Gabriel	جبرائيل تارد
TREVOR-ROPER Hugh	هوغ تريفورروبير
TURNER Ralph	رالف تورنر
VILLERME Louis-Rene	لويس رينه فيليرميه
VON HAYEK Fredrich	فريدريك فون حايك
VON STEIN Lorenz	لورنز فون ستين
VOYE Liliane	ليليان فوبي
WACQUANT Loÿc	لويك فاكان
WALRAS	والراس
WARNER William	ويليام وارنير
WEAVER Waren	وارين ويفر
WEBER Max	ماكس فيبر
WEITLING Wilhelm	ويلهيلم ويتليج
WEYDEMEYER Joseph	جوزيف ويدميير
WHITE Ralph	رالف وايت
WIEDER Lawrence	لاورنس ويدير
WIENER Norbert	نوربير وينر
WILLMOTT	ويلموت

WILSON Paul	بول ويلسون
WINDELBAND Wilhelm	ويلهيلم ويندبند
YASUDA Saburo	سابورو ياسودا
YOUNG Michael	ميخائيل يانغ
ZALD Mayer	ماير زالد
ZANDER Alvin	ألفين زاندر
ZETERBERG Hans	هانس زيتيربرغ

المداخل العربية

الفهرس



VOCABULAIRE DE LA SOCIOLOGIE

ISBN 9953-75-594-9
9 789953 755948

Designed by R. Saab

دار البحار للطباعة والنشر
جادة هادي نصر الله - بناية برج الضاحية - ملك دار ومكتبة الهلال
www.darelhilal.com
E-mail:info@darelhilal.com